الجامعة الإسلامية
الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم إدارة الأعمال

السيولة المصرفية وأثرها في العـــــائد والمخـــــاطرة

دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية

إعداد الطالبة

سيرين سميح أبو رحمه

إشراف

الدكتور / فارس أبو معمر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

1430 هـ - 2009 م

قال تعالى في محكم كتابه العزيز:

(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)

صدق الله العلي العظيم
سورة التوبة، آية 105

الملخص

السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة

جاءت الدراسة متناولة إدارة السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخـاطرة مركـزة على مشكلة متمثلة في (أثر السيولة المصرفية في كل من العائد والمخاطرة ؟) ساعية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. الوقوف على طبيعة وأبعاد العلاقة بين عناصـر إدارة السـيولة وكـل مـن العائـد والمخاطرة.
2. التعرف على قدرة الإدارة المصرفية في إدارة واستثمار السيولة المصرفية وآثارهـا في العائد والمخاطرة.
3. التعرف على مدى تطبيق المصارف التجارية الفلسطينية نسب السـيولة المصـرفية المعمول بها لدى سلطة النقد الفلسطينية.

ولتحقيق هذه الأهداف وضعت مجموعة من الفرضيات التي يمكن صياغتها كالآتي:

1. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسب السيولة المصرفية ونسب معدل العائد.
2. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسب السيولة المصرفية ونسب المخاطرة.
3. لا تطبق إدارات المصارف التجارية الفلسطينية نسب السيولة المصرفية المعمـول بهـا لدى سلطة النقد الفلسطينية.
4. هناك اختلاف بين علاقة السيولة والعائد بين المصارف التجارية.
5. هناك اختلاف بين علاقة السيولة والمخاطرة بين المصارف التجارية.

وباستخدام البيانات المالية السنوية المدققة للمصارف التجارية الفلسطينية للفترة ما بـين (2002م – 2008م) تم استخراج النسب المئوية التي تمثل مؤشرات السيولة والعائد والمخاطرة، وباستعمال أسلوب تحليل الانحدار البسيط (معامل الارتباط ومعامل التحديد) واختبار (T)، تـم اختبار الفرضيات المذكورة حيث ثبت عدم وجود علاقة ارتباط وتأثير بين السيولة المصـرفية ومعدل العائد للمصارف التجارية الفلسطينية "مجتمعة" موضوع الدراسة. كما ثبت عدم وجـود علاقة ارتباط وتأثير بين السيولة المصرفية ومؤشرات مخاطرة السيولة للمصـارف التجاريـة

الفلسطينية "مجتمعة" موضوع الدراسة. وثبت أيضـا أن إدارات جميـع المصـارف التجاريـة الفلسطينية تلتزم بتطبيق نسب السيولة المصرفية المعمول بها لدى سلطة النقد الفلسطينية.

وأخيرا أوصت الدراسة المصارف التجارية الفلسطينية بالعمل على تنويع اسـتثماراتها من أجل زيادة الإيرادات وتقليل المخاطر بالإضافة إلى إعطاء السيولة النقدية مزيدا من الاهتمام غير مبالغ فيه لما لها من تأثير على العائد، وأن تقوم سلطة النقد الفلسطينية والجهـات المعنيـة بتكثيف الجهود بصدد تفعيل دور المصارف التجارية الفلسطينية والتهيؤ لما بعد الحصار برؤية مستقبلية واعية في بيئة مصرفية جديدة.

Abstract

The Banks' Liquidity and its Effect on Return and Risk

The study deals with this issue are the management of bank liquidity and its impact on the return and risk focused on the problem in the form of (What's the impact of the liquidity of each bank in the return and risk?), seeking to achieve the following objectives:

1- To establish the nature and dimensions of the relationship between liquidity management and all elements of the return and risk.

2- To identify the ability of bank management in the management and investment banking liquidity and its impact on the return and risk.

3- To identify the extent to which the Palestinian commercial bank apply the liquidity ratios which established by the Palestinian Monetary Authority.

To achieve these goals and set of hypotheses that can be formulated as follows:

1- There is a relationship with a statistically significant correlation between the rates of bank liquidity ratios and the rate of return.

2- There is a relationship with a statistically significant correlation between the rates of bank liquidity and risk ratios.

3- The departments of the Palestinian commercial banks do not apply bank liquidity ratios applicable to the Palestinian Monetary Authority.

4- There is a difference between the relationship between returns and liquidity of commercial banks.

5- There is a difference between the relationship between liquidity and the risk of commercial banks.

By using the annual reports of the Palestinian commercial banks for the period of (2002-2008), there was the extraction percentages which are the indicators of liquidity and risk and return, by using the simple method of regression analysis and treatment (correlation coefficient and determination coefficient), and (T) testing. The main results of the study are There is no correlation and impact between the bank liquidity and rate of return for all commercial banks, there is no correlation and impact between the bank liquidity and risk indicators, all the department of commercial banks apply liquidity ratios applicable to the Palestinian Monetary Authority.

finally, the study recommended that the Palestinian commercial banks should work on diversifying their investments in order to increase revenues and reduce the risks.

In addition to that, the Palestinian banks should focus on giving more cash liquidity giving their important influence on the profitability of the commercial banks.

The study also recommended that the Palestinian Monetary Authority and others to intensify efforts in connection with activating the role of the Palestinian commercial banks to be ready for the period after the economic blockade with vision for the future and the awareness of the new banking environment.

إهداء

إلى والدتي الغالية

إلى *زوجي الذي يشاركني بفكره ووقته*

إلى أبنائي الأعزاء دانه وهالة ورنا وناصر ونادر

إلى كل من حفزني لإكمال دراستي العليا

أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحثة

شكر وتقدير

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه والحمد لله الذي باسمه بـدأت وعليه توكلت والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء وعلى آله وصحبه وسلم.

فإن واجب الوفاء يلزمني أن أتقدم بجزيل شكري وفـائق احترامـي لأسـتاذي الفاضل الدكتور / فارس أبو معمر لتفضله بالإشراف على الرسالة وتحمله عناء المتابعة المستمرة، ولما أبداه من ملاحظات وتوجيهات سديدة كان لها الأثر الكبير فـي إغنـاء البحث فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص شكري وامتناني إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشـة لتفضلهم بقبول مناقشة الرسالة واغنائها بالأفكار والملاحظات القيمة.

الأستاذ الدكتور / يوسف عاشور

الدكتور / علي شاهين

كما أن واجب العرفان بالجميل يدعوني أن أقدم شكري وتقديري إلـى الأسـتاذ الدكتور / حاكم محسن محمد عميد كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة كربلاء على تكرمـه ومساعدتي بتزويدي بالرسائل السابقة التي تخص موضوع بحثي.

وأتوجه بشكري وتقديري إلى كل من بذل جهداً في سبيل انجاز البحث وأخـص بالذكر منهم الدكتور / علي شاهين، والدكتور/ سمير صافي، والدكتور / صباح العلمي، والدكتور/ سيف الدين عوده، لمساعدتهم في تذليل بعض المعوقات التي واجهت البحث، والى الأستاذ / إحسان كمال شعشاعه مساعد المدير العام في بنك فلسطين، والأسـتاذ / سلمان قميله مساعد المدير العام في بنك فلسطين وكذلك موظفي مركز التدريب في بنك فلسطين لما أبدوه من مساعدة كبيرة في توفير المصادر وأخص بالذكر منهم الأسـتاذ / ماجد الجدي، وكذلك أتقدم بشكري إلى جميع مدراء وموظفي البنوك التجارية الفلسطينية لما أبدوه من مساعدة كبيرة، كما أقدم شكري إلى جميع الأصـدقاء والـزملاء الـذين ساهموا ولو بجزء يسير من المساعدة.

فجزاهم الله سبحانه وتعالى عني جميعا خير الجزاء

الباحثة

سيرين سميح أبو رحمه

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الملخص	ب
الملخص باللغة الانجليزية	د
إهداء	و
شكر وتقدير	ز
فهرس المحتويات	ح
قائمة الجداول	م
قائمة الأشكال	ف
قائمة الملاحق	ف
الفصل الأول **الإطار العام للدراسة**	
المقدمة	1
المبحث الأول: منهجية الدراسة	
مشكلة الدراسة	4
فرضيات الدراسة	5
أهداف الدراسة	5
أهمية الدراسة	5
معوقات الدراسة	6
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	
الدراسات والأبحاث التطبيقية الخاصة بإدارة السيولة	7
الدراسات والأبحاث التطبيقية الخاصة بالعلاقة بين العائد بالمخاطرة	10
تحليل الدراسات السابقة	13
الفصل الثاني **الاطار النظري للدراسة**	
المبحث الأول: إدارة السيولة	
أولاً: المفهوم والأهمية	16
مفهوم السيولة	16

أهمية السيولة	18
السيولة في قانون المصارف وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية	20
ثانياً: مصادر السيولة	
المصادر الداخلية للسيولة	21
المصادر الخارجية للسيولة	23
ثالثاً: نظريات إدارة السيولة	23
رابعاً: تكلفة السيولة	25
خامساً: قياس السيولة والمؤشرات المالية المستخدمة	25
نسبة السيولة النقدية	25
نسبة الاحتياطي الإلزامي	26
نسبة السيولة القانونية	26
نسبة التوظيف	27
المبحث الثاني: مصادر الأموال	
أولا: الودائع المصرفية	28
مفهوم وطبيعة الودائع	28
أنواع الودائع المصرفية	29
الودائع حسب المعيار الزمني	29
الودائع حسب الملكية	31
الودائع حسب المصدر	31
الودائع المصرفية حسب النشاط	31
ثانياً: الاقتراض من البنك المركزي ومن المصارف الأخرى	32
ثالثاً: رأس المال الممتلك	32
مفهوم رأس المال	32
مكونات رأس المال الممتلك	33
أهمية رأس المال الممتلك	34
قياس كفاية رأس المال الممتلك	35

المبحث الثالث العائد والمخاطرة	
أولاً: العائد	38
مفهوم العائد	38
أنواع عوائد الاستثمار	39
معدل العائد المتحقق (الفعلي)	39
معدل العائد المتوقع	39
معدل العائد المطلوب	40
العائد على الموجودات	41
العائد على حق الملكية	41
ثانياً: المخاطرة	42
أ : مفهوم المخاطرة	42
ب : أنواع المخاطرة	43
المخاطرة المنتظمة	43
المخاطرة غير المنتظمة	45
المخاطرة الكلية	46
إدارة المخاطر	47
خطوات قياس إدارة المخاطر	47
مقاييس المخاطرة	48
الانحراف المعياري	48
التباين	49
معامل الاختلاف	49
معامل بيتا	50
مقاييس مخاطرة السيولة المصرفية	50
ثالثاً: نظرية المحفظة	
مفهوم المحفظة	51
المحفظة الكفوءة	52
نموذج تسعير الموجودات الرأسمالية	55
خط سوق الأوراق المالية	55
أهداف محفظة الاستثمارات	56

العلاقة بين العائد والمخاطرة	57
الفصل الثالث **الإطار العملي: تحليل السيولة والعائد والمخاطرة**	
المبحث الأول: منهجية الدراسة	
مجتمع الدراسة	60
أساليب جمع المعلومات	60
مؤشرات وأساليب التحليل	60
مؤشرات إدارة الربحية	61
مؤشرات مخاطرة السيولة	61
نسبة النمو	62
التحليل الإحصائي	62
المبحث الثاني: تحليل السيولة المصرفية	
أولاً: نسبة السيولة النقدية	64
ثانياً: نسبة السيولة القانونية	66
ثالثاً: نسبة التوظيف	69
المبحث الثالث: تحليل العائد	
أولاً: معدل العائد على الموجودات	71
ثانياً: معدل العائد على حق الملكية	73
المبحث الرابع: تحليل مؤشرات مخاطرة السيولة	
أولاً: النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات	75
ثانياً: الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات	77
ثالثاً: التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات	79
رابعاً: الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة	81

الفصل الرابع **التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات**	
المبحث الأول: التحليل الإحصائي	
أولا: البنك التجاري الفلسطيني	84
ثانياً: بنك الاستثمار الفلسطيني	97
ثالثاً: بنك فلسطين	109
رابعاً: بنك القدس	121
خامسا: البنوك مجتمعة	134
المبحث الثاني: اختبار الفرضيات	146
الفصل الخامس **النتائج والتوصيات**	
النتائج	152
التوصيات	155
الدراسات المقترحة	156
المراجع	157
الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	نسبة السيولة النقدية	64
2	نسبة النمو (السيولة النقدية)	66
3	نسبة السيولة القانونية	67
4	نسبة النمو (السيولة القانونية)	68
5	نسبة التوظيف	69
6	نسبة النمو (التوظيف)	70
7	معدل العائد على الموجودات	71
8	نسبة النمو (معدل العائد على الموجودات)	72
9	معدل العائد على حق الملكية	73
10	نسبة النمو (معدل العائد على حق الملكية)	74
11	النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات	75
12	نسبة النمو (النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات)	76
13	الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات	77
14	نسبة النمو (الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات)	78
15	التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات	79
16	نسبة النمو (التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات)	80
17	الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة	81
18	نسبة النمو (الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة)	82
19	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على الموجودات للبنك التجاري الفلسطيني	84
20	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على حق الملكية للبنك التجاري الفلسطيني	86

21	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومؤشري معـدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية للبنـك التجـاري الفلسطيني	88
22	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات للبنك التجاري الفلسطيني	89
23	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصـرفية والموجـودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات للبنك التجاري الفلسطيني	91
24	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السـيولة المصـرفية والتسـهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات للبنك التجاري الفلسطيني	93
25	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصـرفية والموجـودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة للبنك التجـاري الفلسطيني	94
26	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومؤشري معـدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية للبنـك التجـاري الفلسطيني	96
27	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومعـدل العائـد على الموجودات بنك الاستثمار الفلسطيني	97
28	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومعـدل العائـد على حق الملكية لبنك الاستثمار الفلسطيني	99
29	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومؤشري معـدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية لبنـك الاسـتثمار الفلسطيني	101
30	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات لبنك الاستثمار الفلسطيني	102
31	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصـرفية والموجـودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات لبنك الاستثمار الفلسطيني	104
32	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السـيولة المصـرفية والتسـهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات لبنك الاستثمار الفلسطيني	105

33	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصـرفية والموجـودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة لبنك الاسـتثمار الفلسطيني	107
34	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومؤشري معـدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية لبنـك الاسـتثمار الفلسطيني	109
35	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومعـدل العائـد على الموجودات لبنك فلسطين	110
36	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومعـدل العائـد على حق الملكية لبنك فلسطين	112
37	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومؤشري معـدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية لبنك فلسطين	113
38	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات لبنك فلسطين	114
39	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصـرفية والموجـودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات لبنك فلسطين	116
40	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السـيولة المصـرفية والتسـهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات لبنك فلسطين	118
41	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصـرفية والموجـودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة لبنك فلسطين	119
42	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومؤشري معـدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية لبنك فلسطين	121
43	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومعـدل العائـد على الموجودات لبنك القدس	122
44	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومعـدل العائـد على حق الملكية لبنك القدس	124
45	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومؤشري معـدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية لبنك القدس	125

46	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات لبنك القدس	126
47	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصـرفية والموجـودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات لبنك القدس	128
48	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السـيولة المصـرفية والتسـهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات لبنك القدس	129
49	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصـرفية والموجـودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة لبنك القدس	131
50	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومؤشري معـدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية لبنك القدس	133
51	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومعـدل العائـد على الموجودات لجميع البنوك	134
52	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومعـدل العائـد على حق الملكية لجميع البنوك	136
53	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومؤشري معـدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية لجميع البنوك	137
54	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات لجميع البنوك	138
55	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصـرفية والموجـودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات لجميع البنوك	140
56	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السـيولة المصـرفية والتسـهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات لجميع البنوك	142
57	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصـرفية والموجـودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة لجميع البنوك	143
58	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السـيولة المصـرفية ومؤشـرات مخاطرة السيولة لجميع البنوك	145

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	تصنيف المخاطرة	46
2	محافظ الاستثمار الممكنة ومجموعة المحافظ الكفوءة والمحفظة المثلى	52
3	أثر التنويع البسيط في تخفيض المخاطرة الكلية للمحفظة	54
4	خط سوق الأوراق المالية	55
5	علاقة العائد والمخاطرة	58

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
1	تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (6) لسنة 2008م بشأن إدارة المخاطر
2	تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (5) لسنة 2008م بشأن السيولة
3	كشف تفريغي لميزانية البنك التجاري لسنوات البحث 2002م-2008م
4	كشف تفريغي لميزانية بنك الاستثمار لسنوات البحث 2002م-2008م
5	كشف تفريغي لميزانية بنك فلسطين لسنوات البحث 2002م-2008م
6	كشف تفريغي لميزانية البنك القدس لسنوات البحث 2002م-2008م
7	كشف تفصيل الموجودات والمطلوبات السائلة – البنك التجاري
8	كشف تفصيل الموجودات والمطلوبات السائلة – بنك الاستثمار
9	كشف تفصيل الموجودات والمطلوبات السائلة – بنك فلسطين
10	كشف تفصيل الموجودات والمطلوبات السائلة – بنك القدس
11	نماذج توضيحية لنسب التوظيف والموجـودات النقديـة والاسـتثمارات / إجمـالي الموجودات.

مقدمة

Introduction

تشكل المصارف والمؤسسات المالية لبنة أساسية مهمة في بناء الاقتصاد والأعمال في أي دولة، إذ أن القطاع المصرفي له دور كبير لا يمكن تجاهله في عمليـة التطـور الاقتصادي، ذلك أنه يعتبر الأداة التي من خلالها تطبق الدولة نظامها النقـدي وسياسـتها المالية، ويعطي القطاع المصرفي مؤشرا رئيسا على حيوية الوضع الاقتصادي في تلـك الدولة، من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية متعددة ومتنوعة، تساعد كثيرا في تنشيط العمليات الاقتصادية والمالية والتجارية، ومن أهم هذه الخدمات : قبول الودائع بأنواعهـا، ومنح التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة، وتحصيل الأوراق المالية التجاريـة وخصمها، وإصدار خطابات الضمان، وفتح الاعتمادات المستندية (الجهماني،2001م).

وتقوم المصارف بدور الوساطة بين المودعين الـذين يشـكلون جانـب عـرض الأموال في النظام المصرفي، والمقترضين الذين يشكلون جانب الطلب على هذه الأموال، وإلى جانب دور الوساطة هذا، تقوم المصارف التجارية بدور آخر لا يقـل أهميـة عـن الدور الأول، و هو دور تحويل الاستحقاق، حيث يتم تحويل ودائع العملاء قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل، موفقة بذلك بين رغبات المدخرين في حق سحب ودائعهم عند الحاجة إليها، ورغبات المقترضين في أن يحصلوا على قروض تتزامن مواعيـد ردهـا ومواعيد تحقق العوائد من المشروع الممول. هذه الأدوار المتناقضة في أهدافها، لا يمكن القيام بها إلا بترسيخ قناعة لدى أطرافها بقدرة المصارف على القيام بها فعلا، ومن هنـا جاء دور السيولة، وأهميتها للجهاز المصرفي (عقل، 2006م).

حيث تعد السيولة أهم السمات التي تميز المصارف التجارية عن منشآت الأعمـال الأخرى، فإن مجرد اشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى المصرف كفيلة بأن تزعـزع ثقة المودعين، وتدفعهم فجأة لسحب ودائعهم، مما قد يعرض المصرف للإفلاس **(** Ross, Westrefield, Jaffe, 2000**).**

وتبرز أهمية إدارة السيولة عند تحديد حصة رأس المال من خلال المفاضلة بـين بدائل الاستثمار. وهذا يعني توزيع رؤوس الأموال بين ماهو نقـد، سـندات، إسـتثمار،

قروض أو موجودات. وأن أساس هذه المفاضلة يتم على أساس معدل نسبة الفائدة على القروض والاستثمارات قياساً بمستوى المخاطرة التي تتوقعها الإدارة المصرفية.

وعلى ذلك فإن المصرف مطالب بإدارة سيولته وتقدير احتياجاته منها، بدراسة حركة الودائع في الماضي والحاضر، ومدى الطلب على السيولة، إذ تتعلق احتياجات السيولة بمقدار الأموال التي يسحبها المودعون من حساباتهم، إلى جانب توفير الائتمان تجاه المجتمع الذي يعمل فيه، مع الالتزام بما يحدده المصرف المركزي من احتياطي قانوني تجاه الودائع (حماد، 2007م).

ومن هنا تعد إدارة السيولة مهمة لأنشطة المصرف، وفي ضوء ذلك جاء موضوع البحث (إدارة السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة – دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية).

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المبحث الأول: منهجية الدراسة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول
منهجية الدراسة Methodology

مشكلة الدراسة (Study Problem):

تعد السيولة شريان الحياة للأنشطة التي يقوم بها المصرف، فتحتاج المصارف للسـيولة بسبب حالة عدم التأكد التي تحيط بتدفقاتها النقدية، لذا تحاول أن ترتب أوضاعها بشكل يمكنهـا من مواجهة أي نقص في تدفقاتها النقدية تحت أي ظرف من الظروف.

ولهذا السبب تحرص المصارف دائماً على إدارة محفظة متنوعة من الودائع، ومختلفـة الآجال وعليه فإن جوهر نشاط المصارف التجارية يتحدد بالكيفية التي تقوم بها هذه المصارف بالاستخدام الكفء للموارد المالية التي بحوزتها، وعن طريق البحث عن أفضل السبل والوسائل التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المطلوبة التي تسعى المصارف لها، وهي تحقيق التوازن بـين السيولة والربحية والأمان.

وتعتبر مشكلة السيولة من المسائل المعقدة التي تواجه المصـارف التجاريـة بصـورة عامة، فارتفاع مستوياتها يولد مشكلة انخفاض توظيف الموارد النقدية في هذه المصارف ممـا يستدعي البحث عن مجالات استخدام أخرى ليتسنى لها استثمار السيولة الفائضـة، فـي حـين تواجه المصارف مشكلة تلبية السحوبات النقدية من قبل المودعين والزبائن في حالة انخفـاض السيولة النقدية بها. ولذلك فإن إدارة المصرف تقع تحت ضغط عدم توفر السـيولة، أو توجـد سيولة ولكن إدارة المصرف لا تستطيع استثمارها بشكل جيد في الفرص الاستثمارية المتـوفرة في ظروف اقتصادية معينة مما يؤثر في العائد والمخاطرة.

وعلى ضوء ما ذكر جاءت مشكلة البحث للإجابة عن السؤال الآتي :

- ما أثر السيولة المصرفية في كل من العائد والمخاطرة ؟

فرضيات الدراسة (Study Hypotheses):

1) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسب السيولة المصرفية ونسب معدل العائد.
2) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسب السيولة المصرفية ونسب المخاطرة.
3) لا تطبق إدارات المصارف التجارية الفلسطينية نسب السيولة المصرفية المعمول بها لدى سلطة النقد الفلسطينية.
4) هناك اختلاف بين علاقة السيولة والعائد بين المصارف التجارية.
5) هناك اختلاف بين علاقة السيولة والمخاطرة بين المصارف التجارية.

أهداف الدراسة (Study Aims):

تتلخص أهداف الدراسة بالآتي:

1. الوقوف على طبيعة وأبعاد العلاقة بين عناصر إدارة السيولة وكل من العائد والمخاطرة.
2. التعرف على قدرة الإدارة المصرفية في إدارة واستثمار السيولة المصرفية وآثارها في العائد والمخاطرة.
3. التعرف على مدى تطبيق المصارف التجارية الفلسطينية نسب السيولة المصرفية المعمول بها لدى سلطة النقد الفلسطينية.

أهمية الدراسة (Study Importance):

تنبع أهمية الدراسة من خلال تناوله لقطاع مهم من مكونات الاقتصاد الفلسطيني، وهو القطاع المصرفي الذي يعد حلقة وصل مهمة في الاقتصاد الوطني والذي يمكن أن يساهم بشكل فاعل في البناء الاقتصادي من خلال الدور الذي يلعبه في تمويل القطاعات الاقتصادية كافة.

ولأن المصارف التجارية من المنشآت المالية المهمة، ويأتي هذا من خلال قيامها بتعبئة الأموال الفائضة عن الحاجة في جهات معينة إلى جهات أخرى بحاجة ماسة إليها.

وسوف تبرز الدراسة كفاءة أو عدم كفاءة الإدارة المصرفية في إدارة السيولة وكيفية استثمارها، وبالتالي فإن الدراسة سوف تبرز الأساليب والطرائق التي يمكن لإدارات المصارف استخدامها في عملية إدارة السيولة حيث ينعكس ذلك على مستوى الأداء المصرفي من خلال التحليل المالي مبرزاً من خلال المؤشرات والمعايير المالية المعتمدة في تقييم الأداء المصرفي.

معوقات الدراسة Study Obstacles:

عدم تناسق بيانات المصارف للأسباب التالية:

- اختلاف المصارف في تصنيف البيانات المالية المنشورة في القوائم المالية من مصرف إلى آخر.
- اختلاف أساليب المصارف في تصنيف البيانات المالية المنشورة في القوائم المالية من سنة مالية لسنة مالية أخرى للمصرف الواحد، حيث تقوم بعض المصارف بإجراء تعديلات على تصنيف بعض بنود القوائم المالية من سنة مالية لسنة مالية أخرى.

وقد تم التغلب على ذلك من خلال القيام بعمل نماذج لتوحيد بيانات ميزانيات المصارف من أجل الوصول إلى بيانات إحصائية موحدة يمكن الاستفادة منها.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

يهدف هذا المبحث إلى تناول مجموعة من الدراسات والأبحاث التطبيقية السـابقة التـي تهتم بالموضوعات ذات العلاقة بموضوع البحث.

ويتكون هذا المبحث من مطلبين رئيسين يهتم الأول بالدراسات والأبحاث الخاصة بإدارة السيولة، في حين يتناول الثاني الدراسات والأبحاث التطبيقية الخاصـة بالعلاقـة بـين العائـد والمخاطرة.

أولا: الدراسات والأبحاث التطبيقية الخاصة بإدارة السيولة:

1. دراسة الفرا (2008م):

جاءت هذه الدراسة بعنوان (تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) كاداه للرقابة على القطاع المصرفي – دراسة حالة بنك فلسطين)، وهدفت هذه الدراسة إلى الوقـوف علـى مواطن القوة والضعف في أداء بنك فلسطين، وتحديد أنظمة المعلومات وتقنيات التحليل اللازمة لتطبيق نظام (CAMELS) لمساعدة إدارة بنك فلسطين في تحديد وقياس المخاطر المصـرفية بدقة وكفاءة، وقد استخدم المنهج الوصفي الاستنتاجي في جمع وتحليل البيانات والقوائم الماليـة المتعلقة بموضوع المشكلة، وقد توصلت الدراسة إلى حصول بنك فلسطين على المستوى الأول وفقاً لسياسة التقييم المركب، مما يعني أن المصرف سليم بصورة أساسية ولا يوجد حالة ضعف تشوب بنك فلسطين فيما يتعلق بمكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكي.

2. دراسة الأسدي (2005م):

جاءت هذه الدراسة بعنوان (إدارة السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة)، فقد أجريت هذه الدراسة في العراق، فاشتملت على عينة من المصـارف الحكوميـة العراقيـة وتوصـلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي:

أ. أثبتت نتائج التحليل وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية وعلاقـة تـأثير بـين السيولة المصرفية وكل من العائد والمخاطرة وبمستوى معنوي (95 %).

ب. اتضح من خلال الدراسة لجوء المصرفين (موضوع الدراسة) إلى اعتمـاد سياسـة متحفظة في مجال الاحتفاظ بالسيولة.

ج. يتضح بأن توظيفات الأموال في المصرفين (موضوع الدراسة) تمثل أهمية كبيرة لها ومن خلال هذه التوظيفات يتم تحقيق أهدافها في السيولة والربحية والأمان.

د. أن المصرفين (موضوع الدراسة) هما حكوميان لذلك لعبت تشريعات البنك المركزي والإدارات المصرفية دوراً كبيراً في توجيه أنشطتهما وخاصة فيما يتعلق بتوظيفـات أموالهما.

ه. أظهرت الدراسة أن نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى مجموع المطلوبـات شـكلت نسبة قليلة جداً لا توازي نسبة كفاية رأس المال التي أوصت بها لجنة بازل.

وأوصت الدراسة على ضرورة قيام المصرفين موضوع البحث بتدعيم رأس مالهما من خلال الاحتياطات المتراكمة لديهما ليتلاءم مع نسبة الزيادة في ودائعهما ليتمكنا من المسـاهمة بشكل أكبر في تمويل القطاعات الاقتصادية من القروض.

3. دراسة Kronseder (2003):

جاءت هذه الدراسة بعنوان (قياس مخاطرة السيولة)، من خلال طرح سؤال عن كيفية قياس هذه المخاطرة فقد تم تعريف مخاطرة السيولة بأنها تمثل فجوة التدفق النقدي القصير الأمـد وغيـر المتوقع في نهاية اليوم بالنسبة للمؤسسة المالية ومدى علاقتها مع متطلبات الاعتماد الصافية في نهاية اليوم والتي تعتبر من المتغيرات الواجب تحديدها لتقليل مخاطرة السيولة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن مخاطرة السيولة تقع عندما تمتلك السيولة الجزء الأول ضمن كل المصادر النقدية القريبة وتمثل متطلبات الاعتماد الصافية، وكذلك أثبتت الدراسة بأن العلاقة بين مخاطرة السيولة ومتطلبات الاعتماد الصافية تكون علاقة عكسية، وهذا يعني أنه إذا كانـت مخاطرة السيولة سالبة فإن متطلبات الاعتماد الصافية تكون أكبر من مصادر السيولة المتوفرة، أما إذا كانت مخاطرة السيولة مساوية للصفر أو أكبر فإنه يعني بأن المؤسسة الماليـة سـوف تكون قادرة على سد متطلبات الاعتماد الصافية.

4. دراسة Davis (2003):

جاءت هذه الدراسة بعنوان (إدارة السيولة في الأزمات المصرفية) فقد أجريت هذه الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية واشتملت على عينة من المصارف في ولاية (Mexico).

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي:

أ. إن مخاطرة السيولة تكون موجودة بصورة وطيدة في المصارف التـي تعطـي تحول الاستحقاق الذي تتحمله هذه المخاطرة.

ب. إن الخط الأول للدفاع يجب أن يتمثل في سياسـة السـيولة المناسـبة لجانـب الموجودات والمطلوبات مدعماً بواسطة رأس المال الكافي.

ج. إن المصارف المقتدرة تستطيع مواجهة صعوبات السيولة في الأوقات التي تحتاج فيها السيولة إلى دعم شديد وبصورة ضرورية.

د. إن دور المقرض النهائي في الفترات الخالية من الأزمات هو لتجنب الإخفاقـات الغير ضرورية مع التحفظات المناسبة لميزانية البنك المركزي وكذلك للوصـول بالمخاطرة الأخلاقية إلى حدها الأدنى.

ه. إن دور المقرض الذي يعتبر كوسيلة أخيرة في فترة الأزمات تكون لمنع التخوف بواسطة كل الوسائل المتوفرة للبنك المركزي الذي يتطلب الدعم الحكومي.

5. دراسة Eiras (2003):

جاءت هذه الدراسة بعنوان (طلب سيولة المصرف في حالة وجود مقرض المرجع الأخير)، فقد أجريت هذه الدراسة في الأرجنتين، ولغرض تحقيق هدف البحث، تم اختيار البنـك المركـزي الأرجنتيني وذلك لقيامة في عام 1996م بتوقيع اتفاقية طارئة لخـط الائتمـان مـع مجموعـة المصارف الدولية، وقد عمدت هذه الاتفاقية إلى رفع قدرة هـذا المصـرف ليعمـل كمقـرض المرجع الأخير، فقد توصلت الدراسة إلى استبعاد نتائج التغذية العكسية للموازنة العامة خـلال سوق المصرف المشترك بين مصارف السيطرة ومصارف المعالجة، وأن النتائج تشـير إلـى تناقص يشكل تقريباً (6.7 %) في ممسوكات سيولة المصرف مع وجود مقرض الملجأ الأخير Lender of Last Resort.

6. دراسة كنعان (2002م):

جاءت هذه الدراسة بعنوان (السيولة في البنوك التجارية الأردنية وأثرها على الربحيـة للفتـرة 1985م – 1999م)، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل السيولة في المصارف التجاريـة الأردنيـة وكذلك تحليل العلاقة بين نسب السيولة ونسب الربحية ضمن عينة شملت سبعة مصارف تجارية أردنية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية فيما بين كل من نسبة السيولة الكلية والفعلية ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني وبين معدل العائد على حقوق الملكيـة، وكذلك وجود علاقة طردية بين نسبة محفظة الأوراق المالية وبين معدل العائـد علـى حقـوق الملكية.

ثانيا: الدراسات والأبحاث التطبيقية الخاصة بالعلاقة بين العائد بالمخاطرة:

1. دراسة صباح (2008م):

جاءت هذه الدراسة بعنوان (العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين) وهدفت الدراسة إلى تطوير نموذج قياسي يستند إلي التحليـل المـالي للقـوائم الماليـة المنشورة للبنوك من خلال الوقوف على مدى تأثير بعض العوامل على درجة الأمان في الجهـاز المصرفي الفلسطيني، والخروج بتوصيات تساعد إدارات هذه البنوك على تطوير أدائها المصرفي من حيث إدارة مخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر الائتمان.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين درجة الأمان المصرفي من جهة وكل من المخاطر المتعلقة بدرجة السيولة والمخاطر المتعلقة بعدم كفايـة رأس المـال، والمخـاطر المتعلقة بالتقلبات في سعر الفائدة، ومعدل العائد على إجمالي الموجودات من جهة أخرى، بينمـا أظهرت وجود علاقة عكسية بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر الائتمان المصرفي.

2. دراسة أبو زعيتر (2006):

جاءت هذه الدراسة بعنوان (العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين)، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين والمؤشرات التي تستخدم في قياسها، وكذلك التعرف على العوامل المؤثرة عليها سـواء كـان سلبياً لتفاديها أو التقليل منها، أو ايجابياً لمحاولة زيادتها وتعظيمها وكذلك الوصول إلى نتائج من شأنها المحافظة على أرباح المصارف التجارية وتحسين ربحيتها ومعالجة العوامل التي تـؤدي إلى تحقيق خسائر أو تخفيض الربحية وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية طرديـة معنوية إحصائياً بين كل من (صافي الفوائد، حقوق الملكية، عدد الموظفين، عدد الفروع) مـن جهة، وربحية المصارف التجارية مقاسه (بمعدل العائد على الموجودات ومعدل العائـد علـى حقوق الملكية) من جهة أخرى، وكذل وجود علاقة ارتباطية عكسية معنوية إحصائياً بين نسـبة السيولة النقدية والربحية مقاسه بمعدل العائد على الموجودات.

3. دراسة الهباش (2006):

جاءت هذه الدراسة بعنوان (استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائـد المحاسـبي للتنبـؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية – دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية) وهدفت هذه الدراسـة إلى اختبار العلاقة بين مقاييس التدفقات النقدية والعوائد المحاسبية، وتحديد أكثر تلك المقـاييس قدرة وأفضلها في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. بالإضافة إلى تقييم القدرة التنبؤيـة لتلـك

المقاييس في التنبؤ بالتدفقات النقدية سواء على مستوى إجمالي المصارف أو على مستوى كـل مصرف على حدة، وذلك بالتطبيق على عينة من المصارف الوطنية الفلسطينية التي تمثلت في سبعة مصارف فلسطينية للفترة 1997م-2004م، وقد تم استخدام أسـلوب الانحـدار الخطـي البسيط والمتعدد في تحليل البيانات المتعلقة بالدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين مقاييس العوائد المحاسبية ومقـاييس التـدفقات النقدية التقليدية علاقة قوية ومعنوية إحصائياً، بينما العلاقة بين مقـاييس العوائـد المحاسـبية ومقاييس التدفقات النقدية البديلة علاقة ضعيفة بشكل عام. كما أن القـدرة التنبؤيـة لمقـاييس التدفقات النقدية أفضل من مقاييس العوائد المحاسبية من حيث الأهمية، سـواء علـى مسـتوى المصرف الواحد أم على مستوى المصارف مجتمعة عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بقائمة التدفقات النقدية، لما تتضمنه من محتوى معلومـاتي تعكس قدرة الوحدة الاقتصادية على مواجهة الظروف المحيطة بها، ولتقـديمها بيانـات تمكـن مستخدميها الاستفادة منها عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية أو التمويلية، وكذلك الاهتمام بقائمـة الدخل، فلكل من تلك القائمتين أهميتها ودورها.

4. دراسة الرشدان (2002م)

جاءت هذه الدراسة بعنوان (محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية) وهـدفت هذه الدراسة إلى تحديد وقياس أثر المحددات المختلفة المؤثرة على ربحية المصـارف التجاريـة الأردنية، وقد شملت عينة الدراسة كل من (البنك العربي، وبنك الأردن، والبنك الأردني الكويتي)، وقد عملت الدراسة على تحديد أثر كل من: (الرافعة المالية، وتكلفة الودائع، والسـيولة، وحجـم المصارف، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر رأس المال وقياسه) على ربحية هذه المصارف.

وتوصلت الدراسة إلى أن الرافعة المالية كان لها تأثير سلبي على ربحية تلك المصارف، حيث إن زيادة الرافعة المالية يؤدي إلى انخفاض الربحية، وكان أثر مخاطر سعر الفائـدة علـى ربحية المصارف ضعيفاً جداً بسبب ارتفاع هوامش أسعار الفائدة، بينما كانت مخاطر رأس المال ذات أثر ضعيف جداً على ربحية البنك العربي وبنك الأردن، أما نسبة السيولة فلم يكن لها تـأثير على ربحية كل من البنك العربي والبنك الأردني الكويتي، في حين كانت ذات تأثير سلبي علـى ربحية بنك الأردن، وقد كان لحجم المصرف تأثير على الربحية لتلك المصارف.

5. دراسة غانم (2002م):

جاءت هذه الدراسة بعنوان (تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية) وهدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية، وقد تم استخدام أدوات التحليل المالي والإحصـائي للوقوف على مشكلة الدراسة، والتي تكمن في تحديد أثر وطبيعة العلاقة بين كل من الاحتياطي الإلزامي، والرفع المالي، والسياسة النقدية، والكفاءة التشغيلية، والمخاطر المصـرفية، وسـعر إعادة الخصم، ودخل الفرد، والتفرع المصرفي، على ربحية المصـارف التجاريـة ومسـتوى توظيف مواردها.

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن هناك انخفاضا ملحوظا في أداء المصارف التجاريـة الأردنية خلال فترة الدراسة، وأن هناك علاقة عكسية بين نسبة الاحتياطي الإلزامـي وأسـعار إعادة خصم الكمبيالات، ومخاطر الائتمان من جهة، والربحية من جهـة أخـرى، وأن الرفـع المالي ليس له أي دلالة إحصائية وأن هناك علاقة طردية بين مخاطر السيولة ومخـاطر رأس المال والكفاءة التشغيلية من جهة والربحية من جهة أخرى، وأن الرفع المالي ليس له أي دلالـة إحصائية فيما يتعلق بالربحية.

6. دراسة مركز البحوث المالية والمصرفية (2000):

جاءت هذه الدراسة بعنوان (تطوير مؤشرات للتنبوء بالأزمات المصرفية قبل وقوعهـا) حيـث ناقشت الدراسة العوامل التي تؤدي إلى خلق الأزمات المصرفية، وذلك بالتركيز على مخـاطر السوق والمخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة، فقد توصلت الدراسة إلى أن العوامل الاقتصـادية الكلية أو الجزئية سواء في أسواق الدول النامية أم المتقدمة هي المسئولة عن المخاطر الأساسية التي تؤدي إلى إفلاس المصارف والأزمات المصرفية بشكل عام، كما أشارت النتائج إلـى أن المخاطر ذاتها تلعب دوراً مهماً في خلق الإعسار المصرفي.

إن ميزة التركيز على الإعسار المصرفي فيما يتعلق بالإفلاس الفعلي للمصارف، قد يساعد فـي تعزيز النظام المصرفي قبل حدوث الأزمات الفعلية، لذا فإن تحليل المخـاطر التـي تواجههـا المصارف وكيف يمكن أن تتأثر هذه المخاطر بالتغيرات التي قد تطرأ على اقتصاد الدولة تمثل تجربة مفيدة لصناع السياسة المصرفية والباحثين بشكل عام.

7. دراسة العامري (1995م):

جاءت هذه الدراسة بعنوان (أثر الهيكل المالي في المخاطرة والعائد في إطـار نظريـة المحفظة)، وهدفت إلى قياس العلاقة بين العائد والمخاطرة في سوق بغداد للأوراق المالية، وقد

قام الباحث بإجراء التحليل على أساس شهري بدلا من السنوي باستخدام بيانات شهرية عوضـا عن البيانات سنوية، وتتكون عينة البحث من (15) شركة من أصل (65) شركة تتداول أسهمها في السوق المالية. وقد توصل الباحث إلى أن هناك علاقة طردية ايجابية بين العائد والمخاطرة.

8. دراسة Kim & M. Santomero (1988):

جاءت هذه الدراسة بعنوان (المخاطرة المصرفية وقانون رأس المال)، تستفسر هذه الدراسة عن دور قانون رأس مال المصرف في السيطرة على المخاطرة، فمن المعروف أن المصرف يختار محفظات ذات مخاطر عالية بسبب تأمين الودائع المسعرة بصورة غير كفوءة.

وباستخدام أنموذج المتوسط الحسابي للتباين تظهر النتائج الآتية:

1. إن استخدام النسبة البسيطة لرأس المال في القانون يبـدل المتوسـطات غيـر الكفوءة لتحديد مخاطرة الإفلاس.
2. نظرياً تمثل أوزان المخاطرة قيوداً على ترتيب الموجودات التي تغير أو تبـدل اختيار المحفظة التفاؤلية المصرفية.

تحليل الدراسات السابقة :

1. تؤكد الدراسات السابقة على أهمية قياس السيولة والمخاطرة المصرفية.
2. أكدت دراسة (الأسدي، 2005م) إدارة السيولة المصرفية وأثرها فـي العائـد والمخاطرة على ضرورة الاهتمام الجاد في عملية التحليل والدراسة للبيانـات والمعلومات المتوافرة قبل اتخاذ القرار الاستثماري.
3. تشير أغلب الدراسات إلى ضرورة قياس مخاطرة السيولة، وفي هـذا الصـدد قدمت دراسة (صباح) من خلال الوقوف على مدى تأثير بعض العوامل علـى درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين حيث توصلت الدراسـة الـى وجود علاقة طردية بين درجة الأمان المصرفي من جهة وكل مـن المخـاطر المتعلقة بدرجة السيولة وعدم كفاية رأس المال والتقلبات في سعر الفائدة ومعدل العائد على اجمالي الموجـودات مـن جهـة أخـرى، كمـا قـدمت دراسـة Kronseder من خلال طرحه لسؤال عن كيفية قياس هـذه المخـاطرة عـن طريق تعريف مخاطرة السيولة ومدى علاقتها مع متطلبات الاعتماد الصـافية، فقد توصلت الدراسة إلى أن مخاطرة السيولة تقع عندما تمتلك السيولة الجـزء

الأول ضمن كافة المصادر النقدية القريبة، وكذلك أثبتت الدراسة أن العلاقة بين السيولة ومتطلبات الاعتماد الصافية تكون عكسية.

4. تؤكد بعض الدراسات على دور المقرض النهائي في الوقوف إلى جانب المصارف في الأوقات التي تحتاج فيها هذه المصارف إلى دعم شديد وبصورة ضرورية، وقد جاءت دراسة (Davis, 2003) في هذا الصدد وأكدت على إدارة السيولة في الأزمات المصرفية، وتوصلت الدراسة إلى أن دور المقرض الذي يعتبر كوسيلة أخيرة في فترة الأزمات تكون لمنع التخوف بواسطة كافة الوسائل المتوفرة للبنك المركزي الذي يتطلب الدعم الحكومي.
5. أشارت أغلب الدراسات إلى ضرورة تحديد وقياس أثر المحددات المختلفة المؤثرة على ربحية المصارف التجارية فقد جاءت دراسة (أبو زعيتر، 2006م) وأظهرت تأثر أداء المصارف التجارية العاملة في فلسطين بالأوضاع السياسية والاقتصادية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية. وأشارت دراسة (الرشدان، 2002م) وأظهرت أن الرافعة المالية لها تأثير سلبي على ربحية المصارف، كما أظهرت دراسة (غانم، 2002م) أن هناك علاقة طردية بين مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال والكفاءة التشغيلية من جهة والربحية من جهة أخرى.

وفي ضوء هذه النتائج يمكن القول بأن الدراسات السابقة تنسجم بل تتكامل في كثير من الجوانب، إذ ركزت بعض الدراسات على ضرورة قياس المخاطرة المصرفية، غير أن بعضها ركز على إدارة السيولة، والبعض الآخر على العائد والمخاطرة، إلى أن جاءت بعض الدراسات لتعزيز هذا الاتجاه وتقويته بأخذها العلاقة بين إدراة السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة.

وتميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنه لم يتم التطرق لها سابقا، بالاضافة الى أنه لم يتم اجراء دراسات تربط بين السيولة والعائد والمخاطرة في فلسطين.

ومن خلال الدراسات السابقة، يتواصل هذا البحث في الاتجاه ذاته، قاصدة دراسة إدارة السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة في المصارف التجارية الفلسطينية مستفيدة من الدراسات السابقة وليستوعب جوانب الضعف فيها لتعزيزها وتقويتها.

الفصل الثانـي

إدارة السيـولة ومصادر الأموال والعائد والمخاطرة

المبـحث الأول : إدارة السيـولة Liquidity Management

المبـحث الثانـي : مصادر الأموال Money Resources

المبـحث الثالث : العائد والمخاطرة Return and Risk

المبحث الأول
إدارة السيولة
Liquidity Management

يتناول هذا المبحث مفهوم السيولة وأهميتها، ومصادرها، والتعرف على نظرياتها، فضلاً عن تناوله تكلفة وقياس السيولة، والمؤشرات المالية المستخدمة في هذا المجال.

أولاً: المفهوم والأهمية Concept And Importance:

أ- مفهوم السيولة Liquidity Concept:

السيولة Liquidity في معناها المطلق تعني: النقدية Cash Money، أما السيولة في معناها الفني فتعني: قابلية الأصل للتحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، وحيث أن الهدف من الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حالياً أو في غضون فترة قصيرة، فإن السيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها، لذلك لا يمكن تحديد سيولة أي مصرف أو أي فرد إلا في ضوء استحقاقات التزاماته (عبد الحميد، 2002م، ص230).

وللسيولة مفهوم مجرد فيمكن تعريفها بأنها: القدرة على توفير الأموال لمواجهة الالتزامات التعاقدية، ومتطلبات الزبائن غير التعاقدية (Relationship Obligations) بأسعار مناسبة في كل الأوقات.

أما بالمفهوم الاقتصادي الشامل فإن السيولة تعني عرض النقد (M2) المكون من النقد، وودائع تحت الطلب (M1)، بالإضافة إلى الودائع المربوطة. وطبقاً لهذا التعريف، تخرج الودائع الأجنبية لغير المقيمين من مفهوم السيولة الشامل.

أما سيولة الجهاز المصرفي فتعني: الفرق بين الموارد المتاحة له والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها، أو تكون المصارف في حالة وفرة في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة المصرف على الإقراض، وعن حدود الاستثمار المتوازن في بنود الميزانية الأخرى، بحيث يضطر المصرف لاستثمار هذه الفوائض ضمن الأصول السائلة، مثل الأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى المصارف أو أرصدة عاطلة لدى البنك المركزي (عقل، 2006م، ص158).

كذلك يقصد بالسيولة بأنها قدرة البنك الفردي على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع. والسيولة التامة تساعد البنك على تجنب

الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطرار المصرف إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة، وبذلك يمكن القول بأن السيولة التامة تمثل عنصر الحماية والأمان بالنسبة للبنك، وينبغي أن نفرق بين السيولة على مستوى الجهاز المصرفي ككل أو النوعي، والسيولة على مستوى البنك الفـردي، فالأولى تعني قدرة الجهاز المصرفي على تلبية طلبات الائتمان (Credit Demands) فـي أي وقت، أما السيولة على مستوى البنك الفردي فإنها تختلف عما سبق، فالتحويلات بين البنـوك لا تأثير لها على السيولة العامة للجهاز المصرفي، ولكن هذه التحويلات تؤثر على السيولة للبنـك الذي سحبت منه الودائع (حنفي، 2002م، ص187).

ويعرف آخرون السيولة بأنها: احتفاظ المصرف بجزء من أصوله فـي شـكل سـائل بدرجات متفاوتة، وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الاعتمـادات المفتوحـة للعملاء، بحيث يتمكن المصرف في ذات الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبـر ربـح ممكن، مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير، ومن غيـر أن ينجم عن ذلك ارتباط في أعماله (عساف، 1986م، ص129).

ويمكن للمصارف أن تحقق غايتها في السيولة من خلال الاحتفاظ بمقدار مناسب منهـا في كل وقت من الأوقات، أو من خلال إجراء التزامن بين دخول الأموال إليها، وخروجها منها (عقل، 2006م، ص158).

وفي هذا الإطار يمكن أن ينظر للسيولة من خلال المفهومين الآتيين:

المفهوم الكمي Quantity Concept:

يعتمد هذا المفهوم على كمية الموجودات القابلة للتحول إلى نقد، وهذا المفهـوم ضـيق لاعتماده على هذه الموجودات في تقييم السيولة، ولعدم استطاعة المنشأة الحصول على أمـوال أخرى كالاقتراض أو زيادة رأس المال والأرباح (كراجه وآخرون، 2002م، ص28).

1. مفهوم التدفق Flow Concept:

وهو الذي يعرف السيولة بأنها: كمية الموجودات القابلة للتحول السريع إلى نقد، مضافا إليها ما يمكن الحصول عليه من تسديد العملاء لالتزاماتهم، أو من خلال ما يمكن الحصول عليه من السوق المالية على شكل ودائع أو أموال مشتراة (عقل، 2006، ص158).

ويرى (الشواربي، 2002م، ص161) بأن السيولة تتمثل في قدرة البنك علـى مقابلـة التزاماته بشكل فوري من خلال تحويل أي أصل من أصوله إلى نقـد سـائل بسـرعة ودون خسائر، ونظراً لأن المصدر النهائي للسيولة في النظام المصرفي ككل يتمثل في البنك المركزي الذي يلتزم بتوفير حجم احتياطي كاف لتحقيق النمو المناسب من الائتمـان والودائـع لإشـباع حاجات المجتمع التمويلية، فإن البنك المركزي يقوم بمهمة المقرض الأخيـر بتحويـل أصـول البنوك إلى نقود وبسعر إعادة الخصم، أما بالنسبة للبنك الواحد فإن سيولة أي أصل من أصوله

تتوقف على إمكانية تحويله عند الضرورة إلى نقود بمعنى أنها تتوقف على وجود من يقبل الحلول محل البنك في امتلاك الأصل عند اللزوم، وعليه تحدد السيولة قدرة البنك على الاقتراض وتحقيق النقدية من عملياته المصرفية المختلفة. واختيار أصول البنك آخذاً في الاعتبار عملية السيولة تخضع لاعتبارات عديدة منها: التوافق بين آجال الودائع وآجال توظيفها، وظروف البيئة الاقتصادية والمالية التي يعمل فيها البنك، ومراحل دورة الاقتصاد القومي وكذلك خطط وأهداف هذا الاقتصاد.

كما يرى (Hampel, 1994, p157) بأن احتياجات سيولة المصرف تتألف من الالتزامات المالية (مثل استردادات الودائع والطلبات القانونية للقرض)، لهذا يتوجب على المصرف أن يلبي الاحتياجات كي يصبح وسيطاً مالياً، وأن احتياجات أو متطلبات السيولة تكون صعبة القياس لأن إدراك المودعين الفعليين والمحتملين وثقتهم وكذلك سوق النقد تكون صعبة التقدير.

وللسيولة ثلاثة أبعاد: (Howells & Bain, 2000, p8)

1. الوقت : وهو السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الموجود إلى نقد.
2. المخاطرة : هي احتمالية هبوط قيمة ذلك الموجود أو احتمالية تقصير أو إهمال المصدر أو المنتج بطريقة ما في هذا المجال.
3. التكلفة : هي التضحيات المالية والتضحيات الأخرى التي لا بد من وجودها في عملية تنفيذ ذلك التغيير.

من خلال التعريفات السابقة ترى الباحثة أن هذه التعريفات متقاربة في معانيها، حيث أن السيولة في المفهوم الاقتصادي تدور حول مركز رئيس، وهو توفير الأموال لمواجهة الالتزامات والظروف الطارئة.

ب- أهمية السيولة Liquidity Importance:

تعتبر السيولة ذات أهمية، خاصة للمصارف لاسيما بالمقارنة مع الوحدات الغير مالية، حيث تكون تدفقات الأرصدة النقدية من وإلى المصرف ضخمة بالمقارنة بقاعدة رأس مال المصرف Bank Capital Base بالإضافة إلى صعوبة التوقع أو التنبؤ بحجم وتوقيت انسياب الأموال النقدية خارج المصرف، مع الأخذ في الاعتبار أن الجزء الأكبر من موارد المصرف يتعرض لهذا الانسياب (إبراهيم، عدد11، ص6).

وتحتاج المصارف إلى السيولة لمواجهة احتياجات عملائها إلى الأموال، هذا، ويواجه العملاء احتياجاتهم للسيولة إما من خلال سحب ودائعهم لدى المصارف أو من خلال الاقتراض

منها، وحيث أن مثل هذه الاحتياجات مستمرة لذا يجب أن تكون المصـارف مسـتعدة دائمـاً لمواجهة مثل هذه المتطلبات، لأن مثل هذا الاستعداد يعطيها الايجابيات الآتية (عقـل، 2006م، ص159):

1. الظهور في السوق المالي الحساس تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته.
2. تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين، والتأكيد على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت.
3. يعد مؤشراً ايجابياً للسوق المالية والمحللين والمودعين والإدارة.
4. تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات.
5. تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما قد تجلبه من سلبيات.
6. تجنب دفع كلفة أعلى للأموال.
7. تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي.

وللسيولة عدة أدوار، فهي تساعد على مواجهة سحب الودائع غير المسـتقرة ومقابلـة الطلبات غير المتوقعة لسحب الودائع تحت الطلب، ويحدد حجم هذا النوع وفقا للخبرة (الودائـع تحت الطلب التي تقع تحت بند السحب غير المتوقع وتساوي حجم الودائع تحت الطلب نـاقص ذلك الجزء من الودائع تحت الطلب غير المستقرة). ويعني هذا توافر قدر ملائم مـن السـيولة لمواجهة هذا النوع بصفة خاصة، وكذلك مواجهة احتمال السحب من ودائع التـوفير والودائـع لأجل، فقد يتم السحب من هذا النوع بدون مقدمات أو دلائل أو مؤشرات تعطي الإدارة فرصـة لتدبير السيولة الكافية لمواجهة طلبات السحب، وتمكن السيولة من تلبية طلبـات السـحب مـن المودعين لظروف استثنائية، ويتوقف حجم الرصيد النقدي الذي يخصص لمواجهة مثـل هـذه الظروف على مدى إمكانية البنك في تدبير موارد أخرى لمواجهـة هـذه السـحوبات (حنفـي وقرياقص، 2000م، ص55).

وتبرز أهمية السيولة للمصارف التجارية بشكل كبير في مجـال مواجهـة السـحوبات المستمرة من الودائع، ولكي تتمكن تلك المصارف من إشباع حاجات المجتمع مـن التسـهيلات الائتمانية بحيث يمكنها من تقديم خدمات مالية ومصرفية نوعية متميزة ومستمرة. وتظهر أهمية السيولة من خلال المتغيرات التي تؤثر فيها وهي:

1. طبيعة وتركيبة الموجودات السائلة.
2. مواعيد الاستحقاق من أقساط القروض المقدمة من قبل المصرف لزبائنه.

وتعد السيولة ذات أهمية كبيرة للمصارف التجارية حيث لا تتمكن إدارة المصرف من طلب مهلة إضافية من المودع عندما يريد سحب ودائعه، إذ أن ذلك سيؤدي إلى زعزعة الثقة بين الزبون والمصرف. في حين أن المنشآت غير المصرفية تتمكن من التفاوض مع الدائن عند مطالبته باستحقاقاته، وهناك إمكانية في طلب مهلة إضافية للتسديد دون أن يؤدي ذلك إلى زعزعة الثقة أو التأثير سلباً على سلامة المركز المالي للمنشأة غير المصرفية (الحسيني والدوري، 2000م، ص94).

وتهتم الشركة بالسيولة بغرض مقابلة التزاماتها الجارية (الالتزامات قصيرة الأجل) عند حلول مواعيد الاستحقاق، لأن التوقف عن أداء هذه الالتزامات يؤدي إلى الإضرار بالمساهمين، حيث يترتب على ذلك التأثير على الأوضاع الحالية والمستقبلية للشركة، وبذلك نخلص إلى أن نقص السيولة له تأثير على ثروة المساهمين (العمار، 1997م، ص71).

ولذلك فإن إحدى أهم المهام بالنسبة لأداء المصرف هي قياس وتلبية احتياجاته من السيولة، وأن احتياجات سيولة المصرف يجب أن تكون مقاسه بصورة ديناميكية، وربما تكون مؤذية إذا امتلك المصرف عدداً كبيراً من مصادر السيولة ذات الأرباح المتدنية العائد إلى احتياجاته لمثل هذه السيولة، ومن ناحية أخرى فإن السيولة القليلة جدا ربما تؤدي إلى مشاكل كبيرة وربما تؤدي إلى فشل المصرف أيضاً (Hampel,1994, p158).

ج – السيولة في قانون المصارف وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية:

ورد في قانون المصارف الفلسطيني رقم (2) لسنة (2002م) العديد من المواد المنظمة للسيولة في المصارف التجارية الفلسطينية منها: (الوقائع الفلسطينية، الجريدة الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية، العدد 41 لسنة 2002م)

1. المادة (34) "تحدد سلطة النقد قواعد احتساب النسب والمعايير والأخرى للمخاطر الواجب على كل مصرف مراعاتها فيما يتعلق برأس المال، والموجودات، والسيولة، ومكونات رأس المال، والمخصصات الواجب الاحتفاظ بها على ضوء ظروف كل مصرف، وحسب تقدير السلطة للمخاطر الكاملة في عملياته المصرفية".
2. المادة (36) "تحدد سلطة النقد النسب المتعلقة بالاحتفاظ بقدر من السيولة يتفق مع الأنشطة التي يقوم بها كل مصرف، وشروط الحد الأدنى للموجودات السائلة أو الفئات المحددة فيها، وطريقة احتساب نسبة هذه السيولة".
3. المادة (47) "لسلطة النقد أن تكلف مفتشا أو أكثر بفحص وتفتيش دفاتر وسجلات المصارف، وتدقيق حساباتها ووثائقها، مرة واحدة في السنة على الأقل، وذلك بغرض

التحقق من سلامة المركز المالي ونوعية الموجودات، وكفاءة الإدارة، والتشغيل وكفاية السيولة للمتطلبات القانونية والتشغيلية".

4. المادة (53) "تضع سلطة النقد التعليمات الخاصة بالغرامات النقدية المفروضة على كل مصرف لم يلتزم بمتطلبات السيولة وفقا لهذا القانون.

أما في تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (5) لسنة (2008م) الفقرة (9/5) والخاصة بتعليمات السيولة، فقد وضعت ضوابط وقواعد عامة فيما يتعلق بالسيولة النقدية، كما حددت آلية احتساب نسبة السيولة النقدية وبينت مكونات بسط هذه النسبة ومقامها، على أن لا تقل نسبة السيولة النقدية 3% لكل عملة و6% لإجمالي العملات، كذلك حددت نسبة السيولة القانونية وآلية احتسابها ووضحت بسط هذه النسبة ومقامها، على أن لا يقل الحد الأدنى لنسبة السيولة القانونية للمصرف عن 25%، وفرضت هذه التعليمات عقوبات على المصارف التي لا تلتزم بها.

ثانياً : مصادر السيولة Liquidity Resources:

يوجد مصدرين من مصادر السيولة هما:

أ. المصادر الداخلية للسيولة Internal Liquidity Resources:

وتشمل الاحتياطيات الأولية والثانوية:

1. الاحتياطيات الأولية Primary Reserves :

وتتكون هذه الاحتياطيات من: (Hampel, 1994, p151)

أ. **النقد في الصندوق:** وهو مقدار الأموال النقدية والمسكوكات والعملة الأجنبية في خزانة المصرف التجاري، وتسعى المصارف إلى أن يكون مستوى النقد في الصندوق لأدنى حد ممكن للأسباب التالية:

1. احتمال التلاعب بالنقدية من قبل الموظفين.
2. احتمال السرقة والسطو على المصارف وخاصة في المناطق الريفية وغير المستقرة.
3. لأنه يعتبر أموالاً مجمدة ولا تدر ربحاً على المصرف.

ب. **النقد لدى البنك المركزي أو المصارف الأخرى.**

ج. **المستحقات لدى المصارف التجارية الأخرى:** والتي تتضمن كل الودائع التي يودعها المصرف لدى المصارف الأخرى، ويتوجب على المصارف أن تحتفظ باحتياطيات مباشرة أو غير مباشرة في مصارف أخرى وأن المصارف الأخرى تقوم بتعويض

المصارف التي تضع الودائع لديها من خلال تقديم خدمات مختلفة مثل المشاركة في منح القروض والتعاملات الدولية.

د. **الصكوك تحت التحصيل :** وتمثل الصكوك المودعة في المصارف الأخرى والتي لم يتم استلام قيمتها لحد الآن.

والاحتياطيات الأولية نوعان:

أولاً: الاحتياطيات القانونية Legal Reserves:

في المادة (31) من قانون المصارف الفلسطيني رقم (2) لسنة 2002م في الفقرة (1) منها "على كل مصرف مرخص أن يقتطع نسبة (10%) من أرباحه الصافية سنويا تخصص لحساب الاحتياطي القانوني للمصرف، إلى أن يصبح هذا الاحتياطي مساويا لرأس مال المصرف".

ويتحقق من عملية الاحتفاظ بها الفوائد الآتية (الحسيني والدوري، 2000م، ص95):

1. تعد عاملاً واقياً لسيولة المصرف والمحافظة على سلامة المركز التنافسي وذلك من خلال تأدية الالتزامات المترتبة عليه في مواعيدها المحددة.
2. تعزيز ثقة السلطات الرقابية، وثقة الزبائن بقدرة المصرف في المحافظة على أموال المودعين وعدم المغالاة في توظيف أموال الغير في أنشطة قد ينجم عنها مخاطر معينة، ويسهل عليها أن تكون الملجأ الأخير للإقراض.

ثانياً: الاحتياطيات العاملة Working Reserves:

وهي مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية التي يمكن توظيفها في أنشطة استثمارية وإقراضية متعددة، ويشير العديد من الباحثين إلى أن الاحتياطيات العاملة هي الأموال النقدية سواء بالعملة المحلية أو العملة الأجنبية (الحسيني والدوري، 2000م، ص95).

2. الاحتياطيات الثانوية Secondary Reserves:

وهي عبارة عن الاستثمارات قصيرة الأجل وغالباً ما تشتمل على الأوراق التجارية المخصومة، والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة. وتحقق هذه الاحتياطيات في مجال السيولة فوائد متعددة، منها : تساهم في تدعيم الاحتياطيات الأولية وتساهم كذلك في تحقيقها لبعض أرباح المصرف. ويدخل جزء من هذه الاحتياطيات ضمن إطار الاحتياطيات القانونية (الحسيني والدوري، 2000م، ص96)، وإن الغاية من الاحتياطي الثانوي تحقق ما يلي:

أ. توفير السيولة الموسمية.
ب. الزيادة غير المتوقعة في الطلب على القروض.
ج. التطورات غير العادية في السوق ذات العمق البسيط.

وأن الغاية من هذه الاحتياطيات هو تحقيق الدخل بالدرجة الأولى، والسيولة بالدرجة الثانية، ويتكون هذا من الأوراق المالية المتوسطة والطويلة الأجل، ونتيجة لذلك يكون تحويل الموجودات إما اختيارياً أو إجبارياً، فالتحويلات غير الاختيارية هي التي تتم دون خيار من المصرف مثل تسديد الزبائن قروضهم وفوائد الأوراق المالية واستحقاقها (عقل، 2006م، ص161).

ب: المصادر الخارجية للسيولة External Liquidity Resources:

لقد بدأت العديد من المصارف في الستينات والسبعينات بجمع المزيد من الأموال السائلة من خلال الاستدانة في سوق المال. وتدعى هذه الإستراتيجية إدارة الديون (Debt Management)، وتدعو إلى الاستدانة الكافية للأموال. وأن المصدر الأساسي للسيولة المقترضة للمصرف يتضمن شهادات الإيداع، اتفاقيات البيع وإعادة الشراء، واستدانة الاحتياطي من نافذة الخصومات في المصرف المركزي (Rose، 1999م، ص354).

وتعتمد الجرأة التي يتبعها المصرف في إدارة مطلوباته وكذلك مخزونه من السيولة بمدى الموازنة بين المخاطرة والعائد، فالسياسة المتحفظة تؤدي إلى تقليص سياسة الاعتماد على إدارة المطلوبات، وفي الوقت نفسه تركز على زيادة السيولة المخزونة ولا يتوافر المصدر الخارجي للسيولة لجميع المصارف وذلك لارتباط هذا المصدر بقوة المصرف المقترض وسلامة مركزه الائتماني، وإن من أهم إيجابيات إدارة المطلوبات إعطاء المصارف مرونة في إدارة جانبي ميزانياتها، كما أجبرت الإدارة على الاهتمام بجانبي الميزانية كوسيلة لإدارة السيولة (عقل، 2006م، ص162).

ثالثاً: نظريات إدارة السيولة Liquidity Management Theories:

أ- نظرية القرض التجاري Trading Loan Theory:

تقوم هذه النظرية على أساس أن سيولة المصرف التجاري تتحقق تلقائياً من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي يجب أن تكون لفترات قصيرة ولغايات تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون برد ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح. وطبقاً لهذه النظرية فإن المصارف لا تقرض لغايات شراء العقارات أو شراء السلع الاستهلاكية أو

الاستثمار في الأسهم والسندات وذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة في هذه المجالات. وتناسب هذه النظرية في السيولة، المجتمعات التجارية حيث أن الغالبية العظمى من عملاء المصرف من التجـار الذين يحتاجون إلى التمويل لصفقات محـددة ولفتـرات قصـيرة. (عقـل، 2006م، ص170).

ب- نظرية التحول Shift Ability Theory:

إن هذه النظرية تشير إلى أن المصرف التجاري يعمل على أساس تدعيم الاحتياطيـات الأولية بموجودات قابلة التحول إلى النقد عند الحاجة إلى الأموال، وتتميـز هـذه الموجـودات بقابليتها البيعية العالية، أي إمكانية تحويلها إلى نقد سائل بفترة وجيزة وبدون خسائر (الحسـيني والدوري، 2000م، ص100).

ج- نظرية الدخل المتوقع Expected Income Theory:

تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة المصرف يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسـيولة على الدخل المتوقع للمقترض، وبالتالي فإنها تدخل في اعتبارها الدخول المتوقعة للمقترض في المستقبل، وهذا يمكن المصرف من منح قروض متوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلـى منحـه للقروض قصيرة الأجل، ما دامت عملية سداد هذه القروض تكـون مـن الـدخول المتوقعـة للمقترضين بشكل أقساط دورية ومنظمة، والذي يجعل المصرف يتمتع بسـيولة عاليـة وذلـك بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية وإمكانية توقعها (آل علي، 2002م ص194).

د- نظرية إدارة المطلوبات Liabilities Management Theory:

منذ أواخر الستينات، ومطلع السبعينات من هذا القـرن، تطـور مفهـوم جديـد لإدارة السيولة، يقول أنه بمستطاع المصرف التجاري المحافظة على سيولته من خلال شراء الأمـوال من السوق المالية لمواجهة احتياجاته إلى الإقراض، أو لمواجهة طلبات المودعين، أي أن هـذه النظرية طرحت مفهومها للسيولة على أساس قدرة المصرف على جذب أموال جديدة، أكثر من اعتماده على سيولة أصوله (عقل، 2006م، ص171).

رابعا : تكلفة السيولة Liquidity Cost:

هي التكلفة المترتبة على احتفاظ المصرف بأرصدة نقدية معطلة قد تزيد عن احتياجاته الفعلية من النقد، وتأتي أهمية ذلك من أن هذه الأرصدة تكون كبيرة، وإن كانت تقل إذا نسبت إلى إجمالي موارد أو ودائع المصرف، وهذا ما يجعلها تختفي أحياناً بين أرقام وقيود حسابات الميزانية (ميرغني،2004م، ص29).

ويكفي أن نبين أن وجود مليون دينار فقط في شكل سائل غير موظف دون حاجة لذلك، وبفرض أن معدل سعر فائدة التوظيف المتاح هو 10%، فإن العائد المفقود السنوي للمصرف يبلغ 100 ألف دينار، وهو مبلغ لا يستهان به. وإذا أخذ بالاعتبار أن تكلفة المورد الذي يقابل المليون دينار، ولنفرض أن معدل تكلفة هذا المورد هو 6%، تكون قيمة التكلفة السنوية للمورد 60 ألف دينار، وهو موقف يستحق التفكير الجاد نحو رفع كفاءة إدارة سيولة المصرف، والعوامل التي تصعب من تحقيق المتابعة المستمرة لهذا الموضوع ترجع إلى:

1. تحركات القروض نفسها سحباً وسداداً مما قد يضطر إدارة المصرف إلى توفير سيولة إضافية عند منحها لحدود ائتمانية انتظاراً لسحب هذه الحدود الائتمانية، وقد يتأخر هذا السحب عما هو مخطط له أو قد يتم بنمط يختلف عن النمط المتوقع مما يؤدي إلى ظهور سيولة مفرطة في بعض الفترات.
2. التغيرات اليومية لعمليات غرف المقاصة بين البنوك.
3. نظم المصارف المركزية في مراقبة نسب الاحتياطي النقدي القانوني، فبعض المصارف تقوم بهذه المراقبة على أساس يومي تلزم المصرف على أساسه بأن يحتفظ يومياً لديه بنسبة نقدية من ودائعه بدون فائدة، والبعض الآخر من المصارف المركزية يراقب هذه العملية على متوسط أيام العمل خلال الشهر (إبراهيم، عدد11، ص18-19).

خامساً: قياس السيولة والمؤشرات المالية المستخدمة Liquidity and the Monetary Indicators Measurement:

هذه النسب تختص بقياس مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها دون أي تأخير قد يعرض المصرف للخطر. وإن من أهم النسب المالية (المؤشرات) المستخدمة في هذا المجال هي:

أ. نسبة السيولة النقدية Monetary Liquidity Ratio: وتستخرج وفق المعادلة التالية:

النقد في الصندوق

نسبة السيولة النقدية = ——————————————————

الالتزامات السائلة (ودائع العملاء التي تستحق خلال شهر)

تشير هذه النسبة إلى مدى كفاية الأصول النقدية السريعة في سداد الودائـع، وحـددت سلطة النقد الفلسطينية بسط هذه النسبة بالنقد في الخزائن والصراف الآلي للمصرف، ومقامهـا بالودائع التي تشملها النسبة في الحسابات الجارية، وحسابات التوفير والودائع المربوطـة لمـدة شهر فأقل، وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة وبمعيار سلطة النقد الفلسطينية وهو 3% لكـل عملة و6% لإجمالي العملات كحد أدني طبقاً للتعليمات الصادرة عن سلطة النقد رقم (5) لسنة 2008م.

ب. نسبة الاحتياطي الإلزامي Obligating Reserve Ratio:

تحتفظ البنوك بأرصدة لدى البنك المركزي، وبدون فوائد بنسبة معينة من الودائع التـي يحددها البنك المركزي وتمثل قدرة الأرصدة الموجودة فـي البنـك المركـزي علـى الوفـاء بالالتزامات المالية المترتبة بذمة المصرف في تاريخ الاستحقاق المتفق عليـه، وتمثـل هـذه الأرصدة حجم الاحتياطيات الإلزامية المفروضة على الودائع والتي يمكـن أن تـدعم موقـف المصرف المالي لتأدية التزاماته في الظروف غير الاعتيادية للمودعين بشـكل خـاص، وقـد حددت سلطة النقد الفلسطينية بالتعليمات رقم (5) لسنة 2008م بأن نسبة الاحتياطي الإلزامـي على جميع الودائع في المصارف 9% من حجم ودائع العملاء باستثناء الودائع بعملـة الشـيقل 8%.

ج - نسبة السيولة القانونية Legal Liquidity Ratio:

تشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد المصرف على موجوداته السائلة في تغطية الودائـع، فكلمـا زادت هذه النسبة كان ذلك أفضل ومصدر أمان للإدارة، وحددت سلطة النقد الفلسـطينية بسـط هذه النسبة وتشمل على الموجودات السائلة (النقد في الصندوق، الأرصدة لدى المصارف التـي تستحق خلال شهر، والأرصدة النقدية لدى سلطة النقد)، ومقامها المطلوبات السـائلة (الودائـع التي تشملها النسبة في الحسابات الجارية، وحسابات التوفير وودائع لأجل التي تسـتحق خـلال شهر وودائع وأرصدة سلطة النقد، وودائع المصارف والمؤسسات المصرفية)، وتقارن بالسنوات

السابقة وبمعيار سلطة النقد الفلسطينية وهو 25% طبقا للتعليمات رقم (5) لسنة 2008م. أنظر الملاحق رقم (6-8).

وتستخرج هذه النسبة وفقاً للمعادلة التالية :

$$\textbf{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{المطلوبات السائلة}}$$

د- نسبة التوظيف Investment Ratio:

تعتبر هذه النسبة إحدى المقاييس التقليدية لسيولة المصارف، وهي تقيس مدى استعمال الودائع في عمليات الإقراض، وتعتبر نسبة التسهيلات إلى الودائع المستقرة الصورة الأكثر تعبيرا عن السيولة، وكلما انخفضت هذه النسبة كانت مؤشرا على مخزون من السيولة لدى المصرف، والعكس صحيح، وأن أهمية هذه النسبة تكمن في كونها إشارة تحذير لإدارة المصرف لمراجعة سياساتها الخاصة بتوزيع الأصول لصالح السيولة (عقل، 2006م، ص164)، وقد حددت سلطة النقد الفلسطينية بأن لا تتجاوز هذه النسبة 40%.

$$\textbf{نسبة التوظيف} = \frac{\text{التسهيلات الائتمانية}}{\text{إجمالي ودائع العملاء}}$$

ولقد تم الاعتماد في التحليل على البيانات المالية المنشورة في التقارير المالية للبنوك محل الدراسة، والتي قامت الباحثة بعمل نماذج موحدة لها، أنظر الملاحق رقم (3-6).

المبحث الثاني

مصادر الأموال

Money Resources

يناقش هذا المبحث الودائع المصرفية كمصدر من مصادر السيولة، باعتباره عنصر هام من عناصر العمل المصرفي، وكذلك الاقتراض من البنك المركـزي والمصـارف الأخـرى، ورأس المال الممتلك وأهميته ومكوناته واستعراض المؤشرات الأساسية لقياس كفايته.

أولا: الودائع المصرفية Bank Deposits:

أ- مفهوم وطبيعة الودائع :

تعد الودائع المصدر الرئيس لأموال المصارف التجارية، ولما كانت هذه الودائـع هـي مصدر الإقراض والاستثمار فإن كل مصرف يحاول أن ينمي ودائعه بشتى الطرق والوسـائل، وهو مستعد أن يدفع في الودائع التي يحصل عليها أي تكلفة طالما أنها تحقق له ربحاً أكبر مـن تكلفتها، وذلك بطبيعة الحال دون الإخلال بالقواعد القانونيـة المصـرفية (الهـواري، 1983م، ص50).

وتعتبر الودائع ديوناً مستحقة لأصحابها على ذمة المصارف التجارية، وأن هذه الديون نقود يمكن استخدامها لإبراء الذمم أو الديون في الوقت نفسه، علماً بأن هذه الودائـع لا تنشـأ نتيجة لإيداع الأفراد لأموالهم لدى المصارف فقط، وإنما تنشأ أيضاً نتيجة لإقراض المصـارف للأفراد، فعند إقراض المصارف لأحد الأفراد مبلغاً معيناً فسيقابل ذلك تعهد من المقترض بالدفع في الزمان المحدد مستقبلاً. وهذا التعهد أو الوعد بالدفع المستقبلي ناشئ عن تعهد حالي أو آني من المصرف بفتح حساب للمقترض، لذلك فإن تعهد الأفراد المقترضين بالـدفع (أي القـرض) ويعد أصلاً من أصول المصرف يحصل بموجبه على ربح يتمثل في سعر الفائدة على القرض، بينما يعد وعد المصرف بدفع مبلغ القرض للمقترض خصماً من خصوم المصرف، أي استحقاقاً عليه، لهذا فإن المصارف التجارية تستطيع أن تخلق المزيد من الودائع نتيجة لما تزاولـه مـن عمليات الإقراض (عبد الله، 1999م، ص245، 246).

وقد عرف (شقير وآخرون، 2008م، ص109) الوديعة بأنها "عقد يسلم إنسان منقـولاً لإنسان آخر ليقوم بحفظه بدون اشتراط أجرة، كما يحفظ أموال نفسه ويـرده بعينـه عنـد أول طلب، وقد تكون الوديعة بعوض إذا ما أتفق على أجرة يدفعها المودع إلى المودع لديه ويشترط لصحة انعقاد الوديعة تسليمها للمودع".

ب- أنواع الودائع المصرفية Kinds of Bank Deposits:

لا يقتصر قبول المصارف التجارية للودائع على الودائع الجارية فحسب بل يتعداها إلى قبول أنواع مختلفة من الودائع يمكن تقسيمها بموجب معايير مختلفة مثل معيار الزمن، ومعيار الملكية، ومعيار المصدر، ومعيار النشاط.

1 - الودائع حسب المعيار الزمني، وتقسم إلى:

أ- الودائع تحت الطلب Demand Deposits:

يطلق على الودائع تحت الطلب مسميات مختلفة، فالكثير يسمونها الحسابات الجارية Current Deposits وحسابات الشيكات Checking Accounts وحسابات عند الاطلاع Sight Deposits (عبد الحميد،2002م، ص65).

والودائع تحت الطلب عبارة عن مبلغ معين من المال يودع لدى المصرف التجاري، ويتعهد المصرف بدفعه في أي وقت يشاء فيه صاحب الوديعة سحب كامل وديعته أو جزء منها، وبمعنى آخر هي حساب جاري لصاحب الوديعة ويلتزم المصرف بالدفع عند الطلب مبلغاً من المال مساوياً لمبلغ الوديعة. وتشكل هذه الودائع مصدراً أساسياً لسيولة المصارف، وأهميتها النسبية من إجمالي هذه الودائع لدى المصارف تحدد قدرة المصارف التجارية في التوسع أو الانكماش في منح الائتمان (عبدالله، 1999م، ص246-247).

ب – الودائع الثابتة Fixed Deposits:

هي الودائع التي يتم دفعها للعميل المودع بعد فترة محددة من إيداعها أو بعد مدة من الإشعار المقدم للبنك لسحبها وهي نوعان :

1 – الودائع لأجل تستحق بتواريخ معينة Time Deposits:

وهي الودائع التي يلتزم المصرف بموجبها بالدفع في وقت لاحق على إيداعها، أي يتم الاتفاق على هذا الوقت بين المودع والمصرف، ويعد هذا النوع من الودائع التزاماً من المصرف بالدفع لمبلغ الوديعة بعد انقضاء الفترة المتفق عليها بين المودع والمصرف ويدفع المصرف عنها سعر فائدة للمودع (عبدالله، 1999م، ص248).

وإذا طلب المودع سحب وديعته قبل ميعاد الاستحقاق، يحق للمصرف أن يختار بين عدم الدفع حسب الاتفاق وبين التساهل والدفع، وفي الغالب تميل المصارف إلى البديل الثاني في الظروف العادية حتى لا تسيء إلى سمعتها، وفي هذه الحالة قد تضع المودع أمام أحد بديلين (رمضان وجودة، 2003م، ص59):

أ. إما أن يسحب الوديعة ويخسر الفائدة.

ب. وإما أن يقترض من المصرف بضمان وديعته وبسعر فائدة أكبر من سعر الفائدة التي يتقاضاها من المصرف على وديعته.

2 – الودائع لأجل بإخطار Notice Deposits:

وهي مبالغ تودع لدى المصرف التجاري ولا يتم السحب منها إلا بعد إخطار المصرف بفترة زمنية يتفق عليها عند الإيداع، وبالمقابل يدفع المصرف فائدة على هذه الودائع قد تكـون معدلاتها أقل أو مساوية لأسعار الفوائد على الودائع لأجل (العصار وحلبي، 2000م، ص77). وتلجأ الهيئات والأفراد إلى هذا النوع من الإيداع عندما يتجمع لديها رصيد نقدي فـي فتـرات دورية ولمدة قصيرة انتظارا لفرص الاستثمار ولا ترغب تلك الهيئات والأفراد فـي الارتبـاط بإيداع أموالهم لفترة محددة خوفاً من الإيداع بدلاً من مجرد الإيداع في الحساب الجاري العادي، إذ تتاح لها فرص استثمار الأموال المودعة بإخطار دون الاحتفاظ بمبالغ كبيرة سـائلة لمقابلـة السحب منها. فالودائع بإخطار تعتبر حالة متوسطة بين الإيداع الثابت وبين الحسـاب الجـاري والعادي (رمضان وجودة، 2003م، ص 60).

ج- ودائع التوفير Saving Deposits:

هو اتفاق بين البنك والزبون يودع بموجبه الزبون مبلغاً من النقود لـدى البنـك مقابـل الحصول على فائدة على أن يكون للزبون الحق في السحب من الوديعة في أي وقت يشاء دون إخطار سابق منه (هندي، 2000م، ص149). وبموجب هذا النوع من الودائع يعطى المتعامـل مع المصرف دفتر توفير يوضح فيه إيداعات وسحوبات وما يستحق له من فائدة على الرصيد، فيساعد ذلك على تقليل عدم الثقة في المصرف عندما يريد سحب أي مبلـغ، إذ بدونـه يمتنـع المصرف الاستجابة لرغبته، وهذا الدفتر ملك للمصرف ولـيس لحاملـه (رمضـان وجـودة، 2003م، ص60).

ورغم أن ودائع التوفير تشكل نسبة أقل من الودائع تحت الطلب إلا أن ذلك لا يقلل مـن أهمية هذا المورد حيث يعتبر بالإضافة للودائع لأجل وتحت إشعار أهم موارد البنـك الماليـة، وعادة ما يكون السحب النقدي من حسابات التوفير أقل من الحسابات تحت الطلـب لضـرورة حضور الساحب إلى البنك لدى السحب لأنه لا يعطى دفتر شيكات، كما تمتـاز أرصـدة هـذه الحسابات بالثبات والاستقرار ولهذا يدفع عليها فوائد (عبد الله والطراد، 2006م، ص88).

2 - الودائع حسب الملكية Ownership Deposits وتقسم إلى (الحسـيني والدوري، 2000م، ص106)**:**

أ. **ودائع أهلية People Deposits**: وتعود ملكيتها إلى الجمهور والشركات الأهلية.

ب. **ودائع حكومية Government Deposits**: وتعود ملكيتها إلى المنشآت والدوائر والمؤسسات الحكومية المختلفة.

ج. **الودائع المختلطة Mixed Deposits**: وتعود ملكيتها إلى منشآت القطاع المختلط.

3 - الودائع حسب المصدر Source Deposits وتقسم إلى:

أ- الودائع الحقيقية (الأولية) Primal Deposits:

وتنشأ عن إيداع شيكات (مسحوبة على مصرف آخر) في المصرف وتسجل ودائع أولية حقيقية غير وهمية، بمعنى أن بها قيمة حقيقية عهد بها فعلاً إلى المصرف، أي أنها هي المبالغ التي أودعت فعلاً بالمصرف بواسطة أصحاب الأموال (رمضان وجودة، 2003م، ص64).

ب- الودائع المشتقة Derived Deposits :

وتسمى أيضاً ودائع ائتمانية وتخلقها المصارف عن طريق منح القروض وتصنيفها إلى قيمة النقود الورقية والمعدنية المتداولة، لذا فهي من أهم أنواع الودائـع (الصـيرفي، 2006م، ص45).

4 - الودائع المصرفية حسب النشاط، وتقسم إلى: (رمضان وجودة، 2003م، ص65)

أ- **الودائع النشـيطة Active** : وهي الودائع التي يكون رصيدها غير ثابت نسبياً لكثرة عمليات السحب والإيداع.

ب- **الودائع الخاملة Idle** : وهي الودائع التي يكون رصيدها ثابتاً نسبياً، وغالباً ما تكون هذه الودائع ذات طبيعة ادخارية.

ج- **الودائع المقيدة Restricted** : وهي الأموال التي يودعها الأفـراد والهيئـات لغايات معينة حيث يتم الاتفاق على حصر استعمالها بهذه الغايات، فقـد تكـون هذه الودائع ضمانات لتعهدات أو التزامات يقدمها المودع للمصرف مقابل تكبد المصرف لالتزام عرضي في سبيله، كإصدار خطاب ضمان أو خطاب اعتماد مستندي أو كفالة وغيرها من البنود التي تظهر في الميزانية تحـت الحسـابات النظامية.

ثانياً : الاقتراض من البنك المركزي ومن المصارف الأخرى:

تلجأ بعض المصارف التجارية، أحياناً، إلى الاقتراض من بعضهم البعض بغرض تمويل عملياتها الاستثمارية، إلا أن هذه الطريقة لا ينظر لها بعين الارتياح نظراً لما تعطيه هذه الطريقة من ضعف مالي للمصرف المقترض، إضافة إلى أن هذا المصدر غير مضمون نسبياً نظراً لأن ظروف البنوك متشابهة نوعاً ما، مما يجعل جميع البنوك تحتاج إلى أموالها، الأمر الذي يجعلها غير مستعدة لإقراضها، فتلجأ البنوك أخيراً إلى البنك المركزي كمقرض أخير The Bank of Last Resort (العصار والحلبي، 2000م، ص78).

كذلك، يعمل البنك المركزي كبنك للبنوك Bankers Bank، فيقدم لها قروضاً لمساعدتها على تلبية حاجاتها، والتسهيلات التي يعطيها البنك المركزي للبنوك في حالة اقتراضها منه تفوق معدل الفائدة الذي يتقاضاه، وذلك لأنه غالباً ما يمنح هذه القروض ليشجع البنوك على الاقتراض لتمويل النشاطات التي يرغب في تشجيعها (رمضان وجودة، 2003م، ص73). وأهم ما يميز هذا المصدر أنه مؤقت، حيث يقدم إلى أن تقوم المصارف بتعديل أوضاعها وتجاوز فترة الأزمة وبعدها يتم تسديده، إذ أن البنك المركزي ليس مصدراً دائماً للسيولة للجهاز المصرفي (عقل، 2006م، ص173).

ثالثاً : رأس المال الممتلك:

أ : مفهوم رأس المال The Concept of Capital :

يقصد برأس المال في المنشآت المالية الخاصة المساهمة بأنه: مجموع قيم الأسهم العادية مضافاً إليها الاحتياطيات التي تمثل أرباحاً متولدة في أعوام سابقة ثم تقرر الإدارة احتجازها (الحسيني والدوري، 2000م، ص81)، ويتكون رأس المال المدفوع من الأموال التي حصل عليها المصرف التجاري من أصحاب المشروع عند تأسيسه أو من أي إضافات أو زيادات قد تطرأ عليه في المستقبل. هذا ويمثل رأس المال المدفوع نسبة ضئيلة من مجموع أموال المصرف وذلك للأسباب التالية (العصار وحلبي، 2000م، ص74):

1. لأن المصرف لا يتعامل بشكل رئيس في أمواله الخاصة، وإنما يعتمد على الودائع التي لديه في عمليات الاستثمار.
2. صغر حجم رأس المال يمكنه من توزيع أرباح أكبر على المساهمين الأوائل للمصرف.

وكذلك يتمثل رأس المال المدفوع بالأسهم العاديـة والممتـازة إن وجـدت والأربـاح المحتجزة وتتألف من الاحتياطي الإجباري والاختياري والأرباح المحتجزة (رمضان، 1998م، ص389).

ب : مكونات رأس المال الممتلك The Components of Capital :

1- رأس المال المدفوع أو (الأسهم العادية):

وهو المصدر الأول الذي يعتمد عليه البنك، والذي يتم تكوينـه مـن خـلال مسـاهمة المؤسسين الأولى، ومن ثم المساهمين، ويمثل اللبنة الأساسية في إنشاء وتأسيس البنك منذ أيامه الأولى (رمضان وجودة، 1996م، ص53).

وتعبر الأسهم العادية عن حصة في ملكية المنشأة، تخـول صـاحبها الحصـول علـى الأرباح بعد تسديد التزاماتها تجاه الآخرين (خان وغرايبة، د. ت، ص197). ويتم إصدار هـذه الأسهم عندما يتم إنشاء مصرف جديد، وكذلك عند إصدار أسهم جديدة للاكتتـاب (Hempel, 1994, p304)، فحاملو الأسهم العادية هم المؤسسون والمساهمون ولذلك هم يمتلكون ((حـق الشفعة)) وكذلك السيطرة النهائية على شؤون الشركة، أي لهم حـق التصـويت، وأن معظـم المساهمين في الشركة سوف يخسرون إذا تعرضت شـركتهم إلـى الإفـلاس (Brealey & Myers، 1996م، ص56)، وأن هذا النوع من الأسهم لا يحمل الشركة أعبـاء لا قبـل لهـا باحتمالها ولا تحمل أي تاريخ ثابت للاستحقاق (حنفي وقرياقص، 2000م، ص496).

2- الأسهم الممتازة Preferred Stocks:

يمثل السهم الممتاز مستند ملكية في الشركة (أبو معمـر، 2006م، ص230)، ويعتبـر السهم الممتاز صك مزدوج بطبيعته Hybrid Security، أي أنه يجمع بين خصائص السـهم العادي وخصائص السند (حنفي، 2002م، ص477).

كما تعد الأسهم الممتازة أقل مصادر التمويل طويل الأجل شيوعاً، ويمكن الاستغناء عنها بإصدار الأسهم العادية أو السندات، ولا تصدر الشركات المساهمة أسهماً ممتازة إلا في حالة إذا ما كان هناك توقعاً بالقدرة على دفع كوبوناتها، وهناك عدة أسباب تؤدي إلى إصـدار الأسـهم الممتازة وهي(أبو معمر، 2006م، ص230) :

1. رغبة الشركة في استعمال أموال الغير دون إشراكهم في الإدارة حيث في الغالـب لا تحمل الأسهم الممتازة حق التصويت وكذلك فإن الشركات تفضل إصدار الأسهم الممتازة بدلاً من السندات لتلافي تحمل أعباء مالية ثابتة (فوائد السـندات)، سـواء

تحقق الربح أم لم يتحقق، حيث لا يمكن التوقف عن دفع عائد للأسهم الممتازة دون اعتبارها مقصرة في دفع التزاماتها.

2. زيادة موارد الأموال المتاحة للشركة حيث أن الكثير من المستثمرين يفضلون الأسهم الممتازة على الأسهم العادية رغبةً منهم في الحصول على عائد محدد.
3. المتاجرة بالملكية لرفع عائد الاستثمار للأسهم العادية.

3 - الاحتياطيات Reserves:

وهي إحدى مكونات حق الملكية وتتكون من:

أولا : علاوة الإصدار Paid –in- Capital :

وتتكون عندما تباع الأسهم العادية بأكثر من القيمة الاسمية، وتنتج علاوة الإصدار عندما تزداد القيمة السوقية عن القيمة العادية (Rose، 1999م، ص127)، وهنا تقرر المنشأة توزيع جزء منها، أي مقسوم الأرباح واحتجاز الباقي لإعادة استثماره، فهو إذن مبلغ يتراكم لحق الملكية الأصلي "الأسهم العادية" (الشماع، 1992م، ص19-20).

ثانياً: الأرباح المحتجزة Retained Earnings:

تمثل مصدر تمويل داخلي، وهي ناتجة عن الأرباح التي تحققها الشركة إذا تم توزيع جزء منها وحجز الباقي، وإن جعل الأرباح المحتجزة مصدراً للتمويل الداخلي، يعتمد على العائد الذي تستطيع المنشأة تحقيقه، فحتى تستطيع المنشأة الحصول على الأرباح المحتجزة، يجب عليها أن تحقق عائداً مساوياً أو أكبر من العائد الذي تحققه المنشأة لحملة الأسهم العادية (النعيمي والخرشة، 2007م، ص168).

وفي بعض الأحيان في الشركات الناجحة، تكون الأرباح المحتجزة أهم من رأس المال لأنه من الممكن أن تكون الأرباح المحتجزة عالية جداً، ومن المهم الموازنة بين عملية حجز الأرباح وتوزيع الأرباح على المساهمين (السعايدة وفريد، 2004م، ص76).

ج : أهمية رأس المال الممتلك The Importance of Owned Capital:

يكتسب رأس المال الممتلك أهمية متميزة لأنه يؤدي دوراً مهماً وأساسياً في تحقيق الأمان للمودعين، ويدعم ثقتهم بالبنك، وبازدياد هذه الثقة تزداد إمكانية البنك في جذب قدر أكبر من الودائع وامتصاص "أي استيعاب" أية خسائر غير متوقعة بالاعتماد على رأس ماله وبالشكل الذي يمكنه من متابعة عملياته ونشاطاته بدون أن تتأثر ثقة المودعين سلباً، بالرغم من أن رأس المال في البنوك التجارية تعتبر أهميتها النسبية منخفضة قياساً بالموارد المالية الأخرى

المتاحة لديها للاستخدام، وبالتالي فإن رأس المال ما هو إلا عبارة عن ضمان لتأمين امتصاص أي خسائر، ولا تستطيع البنوك التجارية أن تواجه خسائر تزيد على قيمة رأس المال والاحتياطيات لديها، لأن ذلك يتم على حساب أموال الغير وهم أصحاب الودائع لديها (خلف، 2006م، ص353).

لذلك فإنه يمكن تحديد وظائف رأس المال الممتلك في المصرف وهي (رمضان وجودة، 2003م، ص56):

1. رأس مال المصرف ضروري لبداية عمل المصرف.
2. رأس المال والاحتياطي يشكلان ضمانة ضد خسائر المصرف في أول عهده.
3. أموال المصرف الخاصة الكثيرة تساعد على كسب ثقة المودعين.
4. معيار يقيس به المالكون مقدار ما يملكون من ثروة مستمرة في ذلك المصرف.

د : قياس كفاية رأس المال الممتلك Measurement of Capital Efficiency:

من الصعب تحديد مدى متانة رأس المال الممتلك للمصرف التجاري الواحد أو حتى للجهاز المصرفي التجاري ككل، فرأس المال الممتلك ضروري لصيانة سلامة المصرف وتدعيم الثقة فيه، ولكنه لا يضمن تلك السلامة لوحده، لذلك فإنه ينبغي أن يكون كافياً لتغطية كلفة الموجودات الثابتة التي يحتاجها المصرف للاستمرار والبقاء، فرأس المال الممتلك وثيق الصلة بالمخاطرة التي يتعرض لها المصرف، فكلما زادت مخاطرته زادت الحاجة لتدعيم رأسماله، لذا ينبغي مواجهة الخطر وذلك من خلال (عبدا لله، 2000م، ص401):

1. زيادة رأس المال الممتلك.
2. توظيف جزء أكبر من موجوداته في مجالات أقل مخاطرة.

وقد حددت سلطة النقد الفلسطينية بالتعليمات رقم (2008/5م) شروطا خاصة تلزم المصارف التجارية الفلسطينية بما يلي:

1. أن لا يقل رأس المال المدفوع عن 35 مليون دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الأخرى المتداولة في فلسطين.
2. الحفاظ على نسبة كفاية رأس المال (قاعدة رأس المال / الأصول المرجحة بالمخاطر) بحيث لا تقل بأي حال من الأحوال عن 12%.
3. رفع رأس المال المدفوع بما يتناسب مع طبيعة وحجم وعمليات المصرف وعمليات فروعه والشركات التابعة له، وحسب ما تقرره سلطة النقد الفلسطينية بالنظر إلى مستوى المخاطر الكامنة في عملياته المصرفية أو أصوله.

ولغرض قياس متانة رأس المال فإن هناك العديد من المؤشرات الأساسية منها:

1- نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع:

يستدل من هذا المؤشر على مدى كفاية رأس المال الممتلك في مواجهة السحوبات المحتملة من الودائع، ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالصيغة الآتية :

(رأس المال الممتلك / مجموع الودائع)

(آل علي، 2002م، ص120)

2- نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات:

تشير هذه النسبة إلى المدى الذي ذهب إليه المصرف في الاعتماد على رأس المال الممتلك في تمويل الموجودات، ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالأتي :

(رأس المال الممتلك / مجموع الموجودات)

(آل علي، 2002م، ص118)

3- نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات ذات المخاطرة:

من الممكن تصنيف الموجودات إلى نوعين: يتمثل الأول: بالموجودات عديمة المخاطر (سندات حكومية - نقدية لدى البنك المركزي - نقد في الصندوق)، والنوع الثاني: فهي موجودات ذات مخاطر وتمثل الموجودات التي يتوقع أن تتعرض إلى مخاطر معينة. ويعكس هذا المؤشر مدى قدرة وكفاءة رأس المال الممتلك في مواجهة الخسائر المحتملة في الموجودات ذات المخاطرة، ويعد هذا المؤشر من المؤشرات المالية المهمة والتي تعكس حسن توظيف وإدارة الموارد المالية ويمكن التعبير عن هذه النسبة كآلاتي:

(رأس المال الممتلك / الموجودات الخطرة)

(الحسيني والدوري، 2000م، ص86)

4- نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض:

تعد هذه النسبة مقياساً لهامش الأمان في مواجهة مخاطر الإخفاق في استرداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض، ويعاب على هذه النسبة أنها تتجاهل حقيقة أن بعض القروض ليست بحاجة إلى هامش أمان، مثل القروض بضمان عيني، ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالشكل الأتي:

(رأس المال الممتلك / مجموع القروض دون ضمان عيني)

(هندي، 1996م، ص421)

5- رأس المال الممتلك إلى استثمار الأوراق المالية:

تقيس هذه النسبة هامش الأمان في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السـوقية لـلأوراق المالية. ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالشكل الآتي:

(رأس المال الممتلك / مجموع الاستثمار في الأوراق المالية)

(آل علي، 2002م، ص121)

6- نسبة رأس المال الممتلك إلى الالتزامات العرضية:

لا تظهر الالتزامات العرضية في الميزانية، وإنما تظهر للتذكرة خارج الميزانية تحـت عنوان حسابات نظامية، ومن أمثلة الالتزامات العرضية (خطابات الضمان)، ويمكن التعبير عن هذه النسبة كالآتي:

(رأس المال الممتلك / الالتزامات العرضية)

(الهواري، 1978م، ص81)

7- نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة:

يقصد برأس المال الحر: مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية المتاحة، ويستخرج مـن طرح الموجودات الثابتة من رأس المال الممتلك، وبالتالي فإنه يمثل الأموال التي يمكن توظيفها أو استخدامها في أنشطة استثمارية مربحة، وعليه فإن هذا المؤشر إنما يعكس مدى قـدرة رأس المال الحر على التغطية السريعة للخسائر المحتملة في الموجودات العاملة (الحسيني والدوري، 2000م، ص86).

المبحث الثالث

العائد والمخاطرة
Return and Risk

يتناول هذا المبحث مفهوم العائد، والتعرف على أنواع عوائد الاستثمار، وسيتم تناول المخاطرة وأنواعها والمؤشرات المستخدمة لقياسها والتعرف على نظرية المحفظة وأهدافها.

أولاً: العائد Return:

أ : مفهوم العائد Return Concept:

يعرف العائد أنه: مجموع المكاسب والخسائر الناتجة عن الاستثمار خلال فترة زمنية محددة (شبيب، 2006م، ص33).

ويعرف أيضاً أنه: ما يحصل عليه المستثمر في المستقبل نتيجة تضحيته في الوقت الحالي بأمواله من خلال توظيفها بالعملية الاستثمارية لفترة زمنية محددة. إلا أن حصول المستثمر على العائد المتوقع ليس مؤكداً، نظراً لما يحيط بالاستثمار من احتمالات وقوع الخسارة، وتغيير السياسات الحكومية وتغيير سعر الفائدة، وتقلبات سعر الصرف، وظروف غيبية يعجز العقل البشري عن معرفتها رغم التطور العلمي والتكنولوجي، فتبقى تنبؤات المستثمر معرضة لشيء من عدم اليقين (صيام، 2003م، ص32).

ويعتبر العائد مقروناً بالمخاطرة المحددين الرئيسين لصانعي القرار، وهذا ناتج من العلاقة الوثيقة والارتباط المتوازي بينهما، لكون زيادة المخاطرة تؤدي إلى زيادة العائد، وقلة العائد تكون نتيجة لتقليل الأخذ بالمخاطرة، وهذا المبدأ في العلوم المالية يعرف بمبدأ "العلاقة التبادلية بين العائد والمخاطرة" Risk – Return Trade – Off، وهذا يعني ضرورة تعرف المستثمر على حجم كل من العائد والمخاطرة المتوقعين دون الاكتفاء بواحد منهما (الاستثمار في البورصة خطوتك الثانية، 2006م، ص12).

وعوائد الموجودات المالية ثلاثة أشكال مهمة هي: (رمضان، 1998م، ص239)

1 - توزيعات الأرباح Dividends:

إذا كانت هذه الموجودات تمثل حقوقاً من أموال ملكية مثل الأسهم، فحامل السهم شريك في الشركة التي أصدرت هذا السهم، لذلك فهو من مالكيها وحقوقه من حقوق المساهمين.

2- الفوائد Interests:

إذا كانت الموجودات المالية تمثل أموال اقتراض مثل السندات، فحامل السـند مقـرض للشركة التي أصدرت ذلك السند وقيمة القرض هي قيمة السند، فالسند يعطي لحامله الحق فـي الحصول على الفائدة المتفق عليها من الشركة المقترضة (التي أصدرت هذه السندات).

3- الأرباح الرأسمالية Capital Gains :

تنتج هذه الأرباح عن إعادة بيع الموجودات المالية، فحامل السهم أو حامـل السـند إذا استطاع أن يبيعه بمبلغ يزيد على المبلغ الذي اشتراه به يكون الفرق هو الربح الرأسمالي.

ب : أنواع عوائد الاستثمار Kinds of Investment Returns:

ومعدل عائد الاستثمار في الأسهم العادية يكون على ثلاثة أنواع وهي كالآتي:

1- معدل العائد المتحقق (الفعلي) Realized Rate Of Return :

ويعرف بأنه: العائد الذي يحصل عليه المستثمر بصورة فعلية والذي يكون عادةً مختلفـاً عـن العائد المتوقع (Weston, 1996, p195).

ويحسب هذا المعدل وفق المعادلة الآتية :

$$\text{معدل العائد الفعلي} = \frac{\text{التغيرات الفعلية في السعر السوقي للسهم + مقسوم الأرباح الموزع الفعلي}}{\text{مبلغ الاستثمار الأولي}}$$

(Rao, 1992, p296)

2- معدل العائد المتوقع Expected Rate Of Return:

ويعرف بأنه: العائد على الاستثمار الذي يتوقع فيه المستثمر الحصول عليه (الحسـيني والدوري، 2000م، ص 178). وباستطاعة المستثمرين تغيير معدلهم المتوقع للمحفظة بواسطة تغيير النسب المستثمرة في الأوراق المالية (Howells & Bain, 2000, p95).

ويحسب هذا المعدل وفق المعادلة الآتية :

$$\text{معدل العائد المتوقع} = \frac{\text{التغيرات المتوقعة في السعر السوقي للسهم + مقسوم الأرباح الموزع المتوقع}}{\text{مبلغ الاستثمار الأولي}}$$

(Rao, 1992, p269)

أو هو ذلك العائد الذي يتوقعه المستثمرون في السوق، وأن هذا العائـد يعتمـد علـى المعلومات التي يمتلكها المستثمرون (Ross, 1998, p374) وكذلك يعرف بأنه المتوسط لكـل النتائج والذي يتم الحصول عليه بضرب كل نتيجة موزونة باحتمال حـدوثها. ويحسـب وفـق المعادلة التالية :

$$E(R) = \sum_{i=1}^{m} Ri \,\mathrm{Pr}i$$

إذ أن :

E(R) = العائد المتوقع.

Ri = العائد من الفترة.

Pri = احتمالية حدوث الحدث.

m = عدد العائدات الممكنة.

(Ross, 2004, p325)

3- معدل العائد المطلوب Required Rate Of Return :

يعرف بأنه: أدنى معدل عائد على الاستثمار يطلبه المستثمرون لتعويضهم عـن تحمـل المخاطرة وتأجيل الاستهلاك المالي للمستقبل (الحسيني والدوري، 2000م، ص178)

$$Rj = \bar{R}_f + (\bar{R}_m - R_f)\beta_i$$

إذ أن :

Rj = معدل العائد المطلوب على السهم العادي.

$\bar{R}_f$ = معدل العائد الخالي من المخاطر.

$\bar{R}_m$ = متوسط معدل عائد محفظة السوق.

β_i = معامل بيتا.

I = (1 , 2 , 3 , ... n)

(Michael C. Ehrhardt, 2005, p237)

ويعتبر العائد المطلوب المعيار المرجعي الذي على أساسه يتم قبـول الاسـتثمار مـن عدمه، وذلك بالمقارنة مع معدل العائد المتوقع الذي سبق وأن تم احتسابه (الشواوره، 2008م، ص39).

إن متوسط معدل العائد المطلوب للسندات يكون مختلفاً عـن متوسـط معـدل العائـد المطلوب للأسهم الممتازة، وكلاهما يختلفان عن متوسط معدل العائد المطلوب للأسهم العادية.

وإن من المهم أيضاً معرفة مستوى معدلات العائد المطلوب، وقد تتغير عبر الـزمن، فمـثلاً تتغير هذه المعدلات كلما تغيرت توقعات التضخم لأن علاوة التضخم تعتبر جزء أو مكوناً من معدل العائد ذا المخاطرة الحرة، والذي يشكل في المقابل معدل العائـد المطلـوب، وأن هـذا المستوى يتغير أيضاً كلما تغيرت علاوات المخاطرة، وأن المستثمر غير المتفائل سوف يزيـد من علاوة المخاطرة والعائد المتوقع، بينما المستثمر المتفائل سوف يعمل على تخفيضهما، وأن معدل العائد المطلوب لأي استثمار ممكن أن نعبر عنه بالمعادلة الآتية : (الأسـدي، 2005م، ص30)

معدل العائد المطلوب = معدل المخاطرة الحرة + علاوة المخاطرة

والى جانب هذه التقسيمات هناك نوعان من العائد اللذان يهمان المستثمر والمالك معا وهما:

1- العائد على الموجودات Return On Assets (ROA):

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول الاستخدام الأمثل، في تحقيق الأرباح خلال الاستثمار في الأصول المختلفة، وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة أو بمعيار الصناعة، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح، ويمكن حساب هذا النسبة وفقاً للمعادلة الآتية: (Michael C. Ehrhardt, 2005,p454)

$$\textbf{العائد على الموجودات (ROA)} = \frac{\text{صافي الربح قبل الضريبة}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

2- العائد على حق الملكية Return On Equity (ROE):

هو الذي يدل على كفاءة البنك التجاري في استخدام موارده الذاتية من خلال مدى قدرة هذه الموارد على توليد الأرباح، أي أن المؤشر هذا يبين ربحية الدينار الواحد (الوحدة النقدية) المستثمر من قبل المالكين، حيث أنه كلما ارتفع هذا المعدل، كلما دل على الكفـاءة بضـمان تحقيق عائد أكبر والعكس صحيح (خلف، 2006م، ص346).

ويمكن حساب هذا المؤشر وفقاً للمعادلة آلاتية : (Bodie & Kane, 1996, p569)

$$\textbf{العائد على حق الملكية (ROE)} = \frac{\text{صافي الربح قبل الضريبة}}{\text{حق الملكية}}$$

ويقصد بمكونات هذه المعادلة:

- **حقوق الملكية** : هي رأس المال المدفوع مضافاً إليه الاحتياطيات المختلفة القانونيـة والاختيارية وكذلك الأرباح غير الموزعة، وهذه الحقوق تساوي مجموع الموجـودات مطروحا منها جميع الالتزامات سواء كانت طويلة أو قصيرة الأجل.
- **صافي الربح** : ويقصد به الربح المتحقق من عمليات المصرف أو أية مصادر أخرى بعد طرح الضريبة، أي الربح الشامل الصافي، وهناك من يرى ضـرورة احتسـاب النسبة قبل الضريبة باعتبار أن الضريبة عنصر لا سيطرة لإدارة المصرف عليه.

وقد تم الاعتماد في تحليل هذه الدراسة على صافي الربح قبل الضريبة لتحييد الاختلافات بين البنوك فيما يتعلق بالتسويات الضريبية.

ثانياً: المخاطرة The Risk :

أ- مفهوم المخاطرة The Risk Concept:

توجد للمخاطر تعريفات متعددة تعكس وجهات نظر الباحثين المختلفة حول هذا المفهوم، فقد تم تعريف المخاطرة في قاموس Webster بأنها: إمكانية التعرض إلى الخسارة أو الضرر أو المجازفة، ومن هنا فإن المخاطرة تتضمن احتمالية حصول أحداث غيـر مرغـوب فيهـا (Brigham & Gapenski, 2005, p145).

وفي مجال الإدارة المالية تعني المخاطرة: الاختلاف في التدفقات النقدية الفعليـة عـن التدفقات النقدية المتوقعة.(Van Home & Wachowice,1995). أما فـي مجـال العمـل المصرفي فتعني المخاطرة: كما عرفهـا (Keegan, 2004, p9) بأنهـا احتماليـة تعـرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، و/أو تذبذب العائد المتوقع على اسـتثمار معين، ينتج عنه آثار سلبية لها قدر من التأثير على تحقيق أهداف المصرف المرجوة وتنفيـذ استراتيجياته بنجاح.

وتنشأ المخاطرة عن ظاهرة حالة عدم التأكد Uncertainty المحيطة باحتمالات تحقـق أو عدم تحقق العائد المتوقع على الاستثمار (مطر،2006م، ص22).

ومن خلال التعريفات السابقة، ترى الباحثة أن هذه التعريفات متقاربة فـي معانيهـا، حيث أن المخاطرة في المجال الاقتصادي تدور حول مركز رئيس ألا هو: الاحتماليـة وعـدم التأكد من حصول العائد المخطط له.

وتعتبر المخاطرة من الأمور المهمة التي يجب أن تأخذها المصارف بنظر الاعتبار عند اتخاذها للقرارات المالية، إذ هناك ثلاث حالات هي(الراوي، 2000م، ص78-79):

1- التأكد Certainty:

هي حالة يؤدي فيها اتخاذ قرار إلى نتيجة واحدة معروفة، أي أن صاحب القرار يعرف النتيجة التي سينتهي إليها قراره، وتدعى هذه الحالة معرفة كاملة (Perfect Knowledge) بالمستقبل.

2- المخاطرة Risk :

هي حالة يؤدي فيها اتخاذ القرار إلى واحدة من مجموعة نتائج ممكنة، وأن صاحب القرار يعرف احتمالات (Probabilities) حدوث كل من هذه النتائج، وتعتبر هذه الحالة معرفة جزئية (Partial Knowledge) بالمستقبل.

3- عدم التأكد Uncertainty :

هي حالة يؤدي فيها اتخاذ القرار إلى مجموعة من النتائج الممكنة، لكن احتمالات حدوث كل منها غير معروفة، كما أن أي تقدير للاحتمالات في هذه الحالة يكون غير ذي معنى، وتوصف هذه الحالة بعدم المعرفة بالمستقبل (Ignorance of Future).

ب : أنواع المخاطرة Types of Risk:

تقسم المخاطرة إلى ثلاثة أنواع: المخاطرة المنتظمة، المخاطرة غير المنتظمة والمخاطرة الكلية.

1- المخاطرة المنتظمة Systematic Risk:

يطلق على المخاطرة المنتظمة تسميات متعددة منها، مخاطر السوق Market Risks والمخاطرة غير القابلة للتوقع Un expectable Risk، والمخاطر التي لا يمكن تجنبها Unavoidable Risk، والمخاطرة العادية Ordinary Risk (الحسيني والدوري، 2000م، ص166).

وهي المخاطر الناتجة عن عوامل تؤثر في الأوراق المالية بوجه عام، ولا يقتصر تأثيرها على شركة معينة أو قطاع معين، وترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لذلك فان أسعار الأوراق المالية جميعها تتأثر بهذه العوامل بنفس الطريقة ولكن بدرجات متفاوتة، وتكون درجة المخاطرة المنتظمة مرتفعة في الشركات التي تنتج سلعاً صناعية أساسية، كصناعة الصلب والحديد والصناعات الأخرى كالآلات، وصناعة المطاط، وكذلك الشركات التي تتصف أعمالها بالموسمية كشركات الطيران، وأن أكثر الشركات تعرضاً للمخاطرة المنتظمة هي تلك التي تتأثر مبيعاتها وأرباحها وأسعار أسهمها بمستوى النشاط

الاقتصادي بوجه عام، وكذلك بمستوى النشاط في سوق الأوراق المالية (مطر، 2006م، ص58).

وترجع مصادر المخاطرة المنتظمة (The Sources Of Systematic Risk) إلى:

أ- مخاطرة القوة الشرائية Purchasing Power Risk:

وهي المخاطرة التي تواجه المستثمرين في الموجودات المالية والناتجة عن حالة عدم التأكد حول أثر التضخم في العوائد التي تحققها هذه الموجودات، ويكون هذا النوع من المخاطر كبيراً في حالة الاستثمار في حسابات التوفير أو التأمين على الحياة أو السندات أو أي من الاستثمار الذي يحمل معه معدل فائدة ثابت (الحسيني والدوري، 2000م، ص169).

ويشكل الاستثمار في الأسهم العادية في معظم الأحيان حماية للمستثمر من مخاطر القوة الشرائية لوحدة النقد، وذلك على أساس أن أسعار الأسهم في السوق المالي تستجيب غالباً لظروف التضخم، فترتفع هي الأخرى، مما يحافظ على القيمة الحقيقية للاستثمار فيها (مطر، 2006م، ص62).

ب- مخاطرة معدل الفائدة Interest Rate Risk :

وهي عبارة عن المخاطر الناتجة عن التقلبات الحاصلة في أسعار الفائدة بشكل قد يؤدي إلى حدوث خسائر ملموسة للمصرف، خاصة عندما لا تتناسق هذه التقلبات مع آجال إعادة تسعير كل من الالتزامات والأصول. ويتوقف حجم هذا النوع من المخاطر على مدى اختلاف أسعار الفائدة عن التوقعات التي بنيت على أساسها الفجوة، ومدى قدرة المصرف على تصحيح أوضاعه في الوقت المناسب (أبو عبدو، 2004م، ص44).

وتنشأ هذه المخاطرة كنتيجة لاحتمال وقوع بعض الأحداث المحلية أو العالمية العامة، كإجراء تغييرات هامة في النظام الاقتصادي للدولة ذاتها، أو لدول أخرى ترتبط معها بعلاقة وثيقة، أو نشوب حرب أو حدوث تغييرات في تفضيلات المستهلكين (الحسيني والدوري، 2000م، ص169).

وهناك نوعان من مخاطر معدل الفائدة مرتبطان بالاستثمار في الأوراق المالية وهما:

أولاً: مخاطرة السعر Price Risk:

وهي مخاطرة انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية ذات العائد الثابت عند ارتفاع معدلات الفائدة، مثل الأوراق المالية الطويلة الأجل التي تعتبر أكثر عرضة لمخاطر السعر في حالة ارتفاع معدلات الفائدة (الحناوي وعبد السلام، 2001م، ص251).

ثانياً: مخاطرة إعادة الاستثمار Re-investment Risk:

وهي المخاطرة الناجمة عن عدم إمكانية استثمار الأوراق المالية بنفس معدلات العائـد ومثال ذلك، الأوراق المالية قصيرة الأجل، لأنه في حالة انخفاض معـدل الفائـدة يكـون مـن الصعب إعادة استثمارها بنفس معدل العائد السابق (Rose, 1999, p210).

ج- مخاطرة السوق Market Risk:

وهي تلك المخاطرة التي تصاحب وقوع أحداث غير متوقعة، ويكـون تعـرض حملـة الأسهم العادية لهذا النوع من المخاطر أكثر من غيرهم من المستثمرين الآخرين، وان أكبر مثال على المخاطر السوقية هو: وقت الكساد الكبير الذي حدث في الولايات المتحدة في الثلاثينات من القرن الماضي، الذي تسبب في حالة الهستريا التي أصابت سوق الأوراق المالية في انخفـاض أسعار الأسهم إلى أقل من قيمتها الاقتصادية الحقيقية (مطر، 2006م، ص62).

2- المخاطرة غير المنتظمة Unsystematic Risk:

يطلق على المخاطرة غير المنتظمة تسميات متعددة منها المخاطرة التي يمكـن تجنبهـا Avoidable Risk والمخاطرة القابلة للتنـوع Diversifiable Risk والمخـاطرة الخاصـة Specific Risk، وتعرف المخاطرة غير المنتظمة بأنها: "ذلك الجزء من المخاطرة الكلية التي تكون فريدة أو خاصة بالشركة أو بالصناعة"، وهذه المخاطرة مستقلة عن محفظة السوق، أي أن معامل ارتباطها مع المحفظة يساوي صفراً (الحسيني والدوري، 2000م، ص167).

وتتأثر درجة المخاطر غير المنتظمة (غير السوقية) لشركة معينة بالتغير في طبيعـة أو مكونات أصول هذه الشركة، أو بدرجة استخدام الاقتراض كمصدر للتمويل، كما تتأثر بزيـادة المنافسة في مجال نشاطها أو بانتهاء عقود معينة، أو بحدوث تغيير أساس في الإدارة. لذا يمكن الحد من المخاطر غير المنتظمة عن طريق التنويع، وذلك بتكوين محفظة استثمارية رأس مالها موزع على أصول مختلفة، لكي يتجنب المستثمر المخاطر المرتبطة بكل أصل على حده (مطر، 2006م، ص59).

وترجع مصادر المخاطرة غير المنتظمة Unsystematic Risk Sources إلى:

أ- مخاطر الإدارة Management Risks :

وهي المخاطر التي تنشأ بسبب الأخطاء الإدارية في شركة معينة، والتي تـؤدي إلـى اختلاف معدل العائد الفعلي عن معدل العائد المتوقع من الاستثمار، علـى الـرغم مـن جـودة منتجاتها وقوة مركزها المالي، لذلك تدخل المخاطر الناجمة عـن الأخطـاء الإداريـة ضـمن

المخاطر غير المنتظمة، لأنها قد تحدث انخفاضاً في معدل العائد، حتى في حالات ازدهار النشاط الاقتصادي. ومن الأخطاء الإدارية الشائعة، سوء التصرف وعدم اتخاذ التدابير المناسبة في الحوادث الطارئة كأزمات الطاقة وإضرابات العمال (مطر، 2006م، ص63 - 64).

ب- مخاطر الصناعة Industry Risks:

وهي مخاطر تنجم عن ظروف خاصة بالصناعة، كصعوبة توفير المواد الأولية اللازمة، ووجود خلافات مستمرة بين العمال وإدارة المصنع، وكذلك الأمر التأثيرات الخاصة للقوانين الحكومية المتعلقة بالرقابة على التلوث، وتأثيرات المنافسة الأجنبية على الصناعة المحلية، وهناك أيضاً التأثيرات المتمثلة بالتغيرات المستمرة في أذواق وتفضيلات المستهلكين في الاقتصاديات المتطورة، فضلاً عن التأثيرات المتعلقة بظهور منتجات جديدة أو تكنولوجيا جديدة (الحسيني والدوري، 2000م، ص170).

ج- مخاطر الدورات التجارية Special Trading Cycle Risks:

ويقصد بها الدورات التجارية التي يقتصر تأثيرها على منشأة معينة أو صناعة معينة، وتحدث في أوقات غير منتظمة ولأسباب خارجة عن ظروف السوق المالي، لذا يصعب التنبؤ بحدوثها (هندي، 1996م، ص415).

3- المخاطرة الكلية Total Risk:

وتعرف بأنها: "التباين الكلي في معدل العائد على الاستثمار في الأوراق المالية أو أي استثمار آخر" (Archer,et.al, 1983, p119). كما أنها تمثل حاصل جمع المخاطرة المنتظمة وغير المنتظمة للورقة المالية (Gitmam, 2000, p212).

ويمكن التمييز بين المخاطرة غير المنتظمة والمخاطر المنتظمة وفق الشكل الآتي:

شكل رقم (1) تصنيف المخاطرة

المخاطر الكلية	
المخاطر غير المنتظمة	**المخاطر المنتظمة**
1. تنشأ عن عوامل فريدة بالشركة ويقتصر تأثيرها على الشركة ذاتها . 2. يمكن إزالتها من خلال التنويع . 3. تقاس بمعامل التباين .	1. تنشأ عن عوامل تؤثر على جميع الشركات في السوق. 2. لا يمكن إزالتها بالتنويع ولكن يمكن تعديلها. 3. تقاس بمعامل بيتا.

المصدر: الحسيني والدوري، إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، ط1، عمان – الأردن، 2000م، ص168.

أما المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي فيمكن تصنيفها إلى: (شلبي، المجلة الاقتصادية، 2002، ص18)

1. **مخاطر ائتمانية**: تنشأ عن عدم التزام العميل بشروط التعاقد مع البنك.
2. **مخاطر أسعار الفائدة**: تنشأ عن تحركات وتقلبات أسعار الفائدة.
3. **مخاطر السيولة**: تشأ عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها.
4. **مخاطر الأسعار**: تنشأ عن التغير في قيمة محافظ الأدوات المالية.
5. **مخاطر النقد الأجنبي**: تنشأ عن تحركات وتقلبات أسعار الصرف.
6. **مخاطر العمليات**: تنشأ عن المشاكل المتعلقة بأداء خدمات البنك للزبائن.
7. **مخاطر الالتزام**: تنشأ عن الإخلال أو عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات السائدة.
8. **مخاطر الإستراتيجية**: تنشأ عن اتخاذ قرارات خاطئة، أو سوء تنفيذ استراتيجيات البنك.
9. **مخاطر السمعة**: تنشأ عن تكون صورة سيئة عن البنك لدى الرأي العام.

ج. إدارة المخاطر:

تعرف عملية إدارة المخاطر بأنها عملية تحديد وقياس ومراقبة وضبط المخاطر والتقليل من حدتها أو الخسائر الناجمة عنها، ويضاف إلى ذلك فن التعامل مع المخاطر وحسن إدارتها بما يضمن تجنيب المصرف التعرض للخسائر الناجمة عن أشكال المخاطر المختلفة التي يواجهها المصرف أثناء قيامه وممارسة نشاطه. وبشكل عام فالمخاطر لها جانبان، الأول احتمالية التعرض لخطر ما، والثاني مقدار أو حجم الخسائر المحتملة الناجمة عن التعرض لهذا الخطر (تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم 2008/6م).

د. خطوات قياس إدارة المخاطر:

حددت سلطة النقد الفلسطينية في التعليمات رقم (2008/6م) الحد الأدنى من الإجراءات الواجب إتباعها لقياس وإدارة المخاطر فيما يلي:

1. تحديد المخاطر:

تعتبر الخطوة الأولى في إدارة المخاطر هي تحديدها، حيث أن كل منتج أو خدمة يقدمها المصرف تنطوي على مخاطر عدة، مثلا في حال منح قرض فإنه ينجم عنه أربعة مخاطر وهي مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية. وعليه

فإن تحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة من أجل فهـم وإدراك المخـاطر علـى مستوى كل عملية أو نشاط من أنشطة المصرف.

2. قياس المخاطر:

يتم بعد تحديد المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف قياس مسـتوى هـذه المخـاطر، بحيث يجب الأخذ بالاعتبار عند القياس أن كل نوع من المخاطر له ثلاثة أبعاد وهي حجـم الخطر ومدته واحتمالية حدوثه. ولذلك فإن القياس الصحيح للمخاطر والذي يتم في الوقـت المناسب يعتبر امرأ بالغ الأهمية في عملية إدارة المخاطر.

3. ضبط / تخفيض المخاطر:

بعد تحديد المخاطر وقياسها يتم وضع المعايير المناسبة لضبط هذه المخـاطر، بمعنـى آخر تجنب أو تخفيض الخسائر المحتملة التي يتعرض لها المصرف لدى ممارسته أنشـطته المختلفة، ويتحقق ذلك من خلال ثلاث طرق أساسية:

- تجنب الدخول في أسواق أو منتجات معينة.
- وضع قيود على بعض الأنشطة كسقوف الائتمان والتداول والمتـاجرة وتحديـد الصلاحيات للمستويات الإدارية المختلفة.
- إلغاء تأثير المخاطر من خلال أسلوب التأمين مقابلها وأسلوب الإسناد الخارجي.

4. مراقبة المخاطر:

تعتبر هذه الخطوة جوهرية في إدارة المخاطر كونها تبقي إدارة المصرف قادرة علـى السيطرة على المخاطر التي يواجهها المصرف، حيث يجب أن يتوفر نظام معلومات قـادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة وبنفس الوقت قادر على مراقبة التغييرات المهمة في وضع المخاطر لدى المصرف.

هـ- مقاييس المخاطرة Risk Measurements:

1- الانحراف المعياري Standard Deviation:

وهو مقياس للمخاطرة غير المنتظمة، ويجب أن تكون له قيمـة محـددة، فكلمـا كـان الانحراف المعياري منخفضاً، كان ذلك مؤشراً على انخفاض المخاطرة المرتبطة بالاستثمار. ويستخرج الانحراف المعياري بواسطة المعادلة التالية (Weston, 1996, p207):

$$\sigma = \sqrt{\sum_{i=1}^{n} p_i (r_i - \bar{r})^2}$$

حيث:

σ :الانحراف المعياري

r_i :العائد المحتمل i

$\bar{r}$:القيمة المتوقعة للعوائد المحتملة

p_i :احتمال العائد i

2- التباين Variance:

هو المقياس الإحصائي لتشتت نواتج القيمة المتوقعة، أو هو المجموع الموزون لمربـع الانحرافات عن العائد المتوقع ويقاس وفقـاً للمعادلـة التاليـة (Brealey &Myers, 1991, p132):

$$Variance = \sum_{i=1}^{n} (k_1 - \bar{k})^2 \, p_{ri}$$

3- معامل الاختلاف Coefficient Of Variance:

هو نسبة الانحراف المعياري على العائد المتوقع، فكلما كان معامل الاختلاف منخفض، كلما كانت المخاطرة منخفضة. ويقاس وفقاً للمعادلة التالية (الموقع الالكتروني للمعهـد العربـي للتخطيط، الكويت):

$$CV = \frac{\sigma}{\bar{r}}$$

حيث:

σ :الانحراف المعياري

$\bar{r}$:القيمة المتوقعة للعوائد المحتملة

4- معامل بيتا Beta:

بيتا هي: سرعة تأثير مخاطر السوق على السهم الواحد، حيث تختلف من سـهم إلـى آخر، وكل سهم له بيتا تقيم سرعة تأثر هذا السهم ومقدار تأثيره في مخـاطر السـوق، وهـي المخاطر العامة، ويتم قياس معامل بيتا وفق المعادلة التالية (المومني، 2003م، ص82):

$$\beta = \frac{Cov(Rj, Rm)}{VAR(RM)}$$

إذ أن :

β = معامل بيتا.

COV (Rj , Rm) = التباين المشترك لعائد السهم مع عائد محفظة السوق المالية.

VAR (RM) = تباين عائد محفظة السوق المالية.

وقد تبين أن بيتا تمثل أفضل مقاييس الخطر المنتظم، وتمثل في نموذج تسعير الأصـل الـرأس مالي المتوسط العام لخطر الأوراق المالية. (العربيد، 2002م، ص77)

و. مقاييس مخاطرة السيولة المصرفية:

هناك مجموعة من المؤشرات التي تم اسـتخدامها لقيـاس مخـاطرة السـيولة وهـي: (Hampel, et,al.,1994, p209)

1. **% = النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات**

يعد هذا المؤشر واحداً من المعايير المستخدمة لقياس مخاطرة السيولة في المصارف، إذ يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض المخاطرة على اعتبار أن ذلك يعكس زيـادة الأرصـدة النقدية التي يواجه بها المصرف التزاماته المختلفة.

2. **% = الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات**

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض المخاطرة على اعتبار أن ذلـك يعكـس زيـادة الموجودات النقدية والاستثمارات التي يواجه بها المصرف التزاماته المختلفة.

$$\text{.3} \quad \% = \frac{\text{التسهيلات الائتمانية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

يعد هذا المؤشر واحداً من المعايير المستخدمة في قياس المخاطرة الائتمانية في المصارف التجارية ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع المخاطرة الائتمانية للمصرف على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة القروض التي على المصرف مواجهتها في حالة عدم سدادها من قبل المقترضين في مواعيدها المحددة.

$$\text{.4} \quad \% = \frac{\text{الموجودات الحساسة لسعر الفائدة}}{\text{المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة}}$$

ويقيس هذا المؤشر مخاطرة سعر الفائدة في المصارف فإذا كانت قيمة هذا المؤشر أكثر من (1) كان عائد المصرف أعلى إذا ارتفعت أسعار الفائدة والعكس صحيح.

ثالثاً: نظرية المحفظة Portfolio Theory:

أ : مفهوم المحفظة:

تعرف المحفظة الاستثمارية بأنها: "أداة مركبة من أدوات الاستثمار تتكون من أصلين أو أكثر وتخضع لإدارة شخص مسئول عنها يسمى مدير المحفظة" (مطر، 2006م، ص107).

أو هي: "مجموعة من الأصول الاستثمارية التي تعتمد في تكوينها على موقف المستثمر من العلاقة بين العائد والمخاطرة ومدى إسهام كل أصل استثماري مضاف إلى المحفظة أو خارج منها في الحجم الكلي للمخاطرة والعائد الإجمالي للمحفظة". والمحفظة إما أن تكون مجموعة أصول مالية، كالأسهم والسندات، أو أصول حقيقية، كالعقار أو كليهما (الاستثمار في البورصة، سوق فلسطين للأوراق المالية، حزيران 2006م، ص18).

فالمحفظة تشمل كافة الأوراق المالية التي يحتفظ بها المصرف والتي تتكون من أسهم وسندات بالإضافة إلى أذونات الخزينة، وهذه المحفظة تتكون بالنسبة للمصرف أصلاً من أصوله المتداولة حيث يستطيع بيعها في أي وقت يشاء (رمضان وجودة، 1995م، ص280)، ويمثل عائد المحفظة المصدر الرئيس الذي يعتمد عليه المصرف لمواجهة الأعباء الأساسية، مثل سداد الفوائد المستحقة على الودائع، وإجراء توزيعات على المساهمين، وتنمية الأرباح المحتجزة لمواجهة التوسعات المستقبلية (هندي، 2000م، ص291).

ب. المحفظة الكفوءة Efficient Portfolio:

وهي تلك المحفظة التي تتكون من تشكيلة متنوعة ومتوازنة مـن الأصـول أو الأدوات الاستثمارية، وبكيفية تجعلها الأكثر ملاءمة لتحقيق أهداف المستثمر مالك المحفظة أو من يتولى إدارتها. (مطر، 2006م، ص110)

أو هي التي تنطوي على توليفة من استثمارات فردية تحقق أقصى عائد متوقع مقارنـة باستثمارات بديلة على نفس المستوى من المخاطر أو توليفة من الاستثمارات الفردية تتعـرض لمخاطر أقل، مقارنة باستثمارات بديلة يتولد عنها ذات المستوى من العائد. (الشواربي، 2002م، ص134)

ويبحث المستثمرون لغرض رفع العائد المتوقع من استثماراتهم، والتي يكون لها مستوى معين من المخاطرة مقبول من قبلهم، وأن المحفظة الفعالة أو الكفوءة يشار لها في بعض الأحيان بمحفظات مـاركوتز الفعالـة (Markowitz Efficient Portfolios). (Fabozzi, 1996, p166) كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (2)

محافظ الاستثمار الممكنة ومجموعة المحافظ الكفوءة والمحفظة المثلى

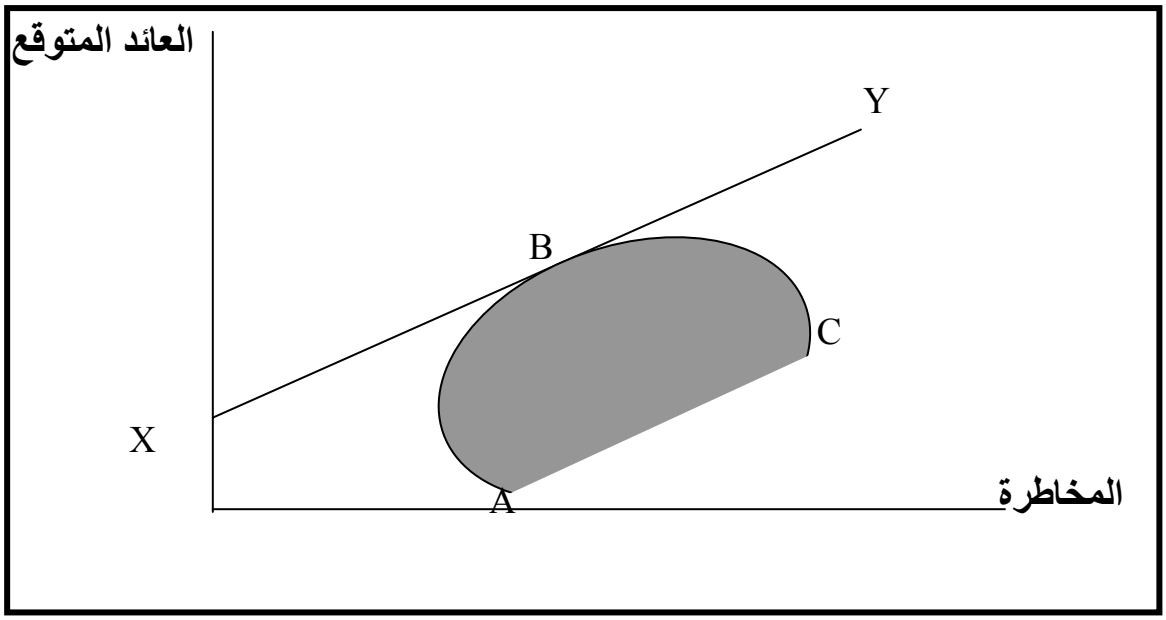

Source : Hodges & Dambrosio , Principles of Corporate Finance , 5th Mc Graw – Hill , 1996 , p:70

ويوضح الشكل رقم (2) المحافظ الممكنة التي بالإمكان تكوينها من المجموعات المتاحة. وتشمل المنطقة المظللة (A, B , C) مجموعة المحافظ التي يمكن الحصول عليها. وأن كـل

نقطة على الجزء العلوي من المنحني يكون له عائد متوقع عند نفس الدرجة من المخاطرة، وتسمى مجموعة المحافظ الكفوءة (بالحد الكفء)، وهي المجموعة الواقعة على الخط المحدب (A , B ,C) وأن أية محافظ تقع فوق الحد الكفء هي غير ممكنة لأنها تقع خارج المجموعة المتاحة (Fabozzi, 1996, p178-179).

وبصورة أكثر منطقية، فإن أفضل مكان يكون عنده الحد الكفء هو أن يكون ذلك الحد متجهاً أو واقعاً في الشمال الغربي، وفي هذه النقطة يصل عائد الاستثمار إلى حده الأعلى بينما تصل المخاطرة إلى حدها الأدنى (Carlson, 1998, p85).

وتعتمد محفظة الاستثمار الأمثل على علاقة التفضيل ما بين المخاطرة والعائد للمستثمر، وتختلف محفظة الاستثمار المثلى من شخص إلى آخر بحسب ميل علاقة تفضيله للعائد والمخاطرة. فكلما كان المستثمر أقل تجنباً للمخاطرة، كلما كانت منحنيات السواء التي تمثل علاقة تفضيله أكثر انبساطاً وكانت محفظة الاستثمار الأمثل أقرب إلى الجزء الأعلى من المجموعة الكفوءة، أي أنها تمتاز بدرجة مخاطرة عالية وعائد متوقع عالي، وكلما كان المستثمر أكثر تجنباً للمخاطرة كلما كانت منحنيات السواء الخاصة ترتفع بحدة (ذات ميل كبير) وكانت محفظة الاستثمار الأمثل أقرب إلى الجزء الأدنى من المجموعة الكفوءة، أي كانت تتميز بدرجة مخاطرة منخفضة وعائد متوقع متدني (الأسدي،2005م، ص40).

وتعتمد نظرية المحفظة على مبدأ التنويع والذي يعني: توزيع المبلغ المستثمر على عدد من الموجودات والذي يؤدي إلى إزالة جزء من مخاطرتها (Ross, 2000, p395).

ويمكن التعبير عن التنويع البسيط بالحكمة التي تقول: (لا تضع كل ما تملكه من بيض في سلة واحدة Do not Put All The Eggs In One Basket). واستخدام هذه الأساليب البسيطة لإنجاز التنويع البسيط لا تلغي قابليتها على تقليل مخاطرة المحفظة المنوعة. واستخدام ما بين (10 - 15) من الأوراق المالية التي تم اختيارها بأسلوب ساذج في محفظة يتم تشكيلها لهذا الغرض سيعمل على تخفيض المخاطرة الكلية إلى ما يقارب النصف كمعدل، كما موضح في الشكل التالي: (Francis, 1991, p228-229).

شكل رقم (3)

أثر التنويع البسيط في تخفيض المخاطرة الكلية للمحفظة

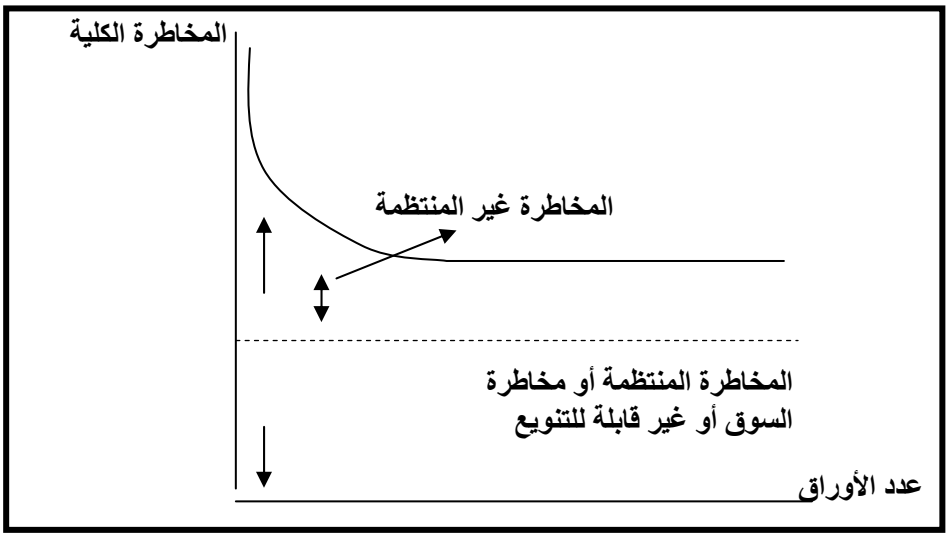

Source: Fabozzi & modiGLian, Gapital markets: 2th Hill, Inc, 1996, P:175

ويعتبر (ماركوتز) مؤسس نظرية المحفظة الحديثة منذ عـام (1950م) هـو الشـخص الأول الذي طور مفهوم تنويع المحفظة بطريقة استخدام الأساليب الكمية لقياس أثر التنويع فـي تقليل مخاطرة المحفظة. ويؤكد (ماركوتز) أنه بالإمكان وبسهولة توضيح كيفية تحـرك عائـد الورقة المالية بواسطة حساب معامل الارتباط (Jones, 2000, p166).

ويستخدم الارتباط لقياس العلاقة بين استثمارين، ويقيس كذلك درجة واتجاه هذه العلاقة ويمكن التمييز بين ثلاث حالات للارتباط (Bodie, 2001, p91):

1- الارتباط الموجب Positive Correlation:

وتظهر هذه الحالة عندما يظهر متغيران في الاتجاه نفسه وفـي الوقـت نفسـه، مثـل المبيعات والأرباح، وتحت ظروف عمل طبيعية.

2- الارتباط السالب Negative Correlation:

تظهر هذه الحالة عندما يتحرك متغيران في الاتجاه المعاكس وفي الوقت نفسه، أي إنهما مرتبطان بشكل عكسي، وتحت ظروف عمل طبيعية.

3- الارتباط الصفري Zero Correlation:

تظهر هذه الحالة عندما لا تكون هناك علاقة بين المتغيرات، فيكون التغيـر فـي أحـد المتغيرات مستقلاً عن التغيير في متغير آخر.

ج : نموذج تسـعير الموجـودات الرأسـمالية (Asset Pricing Model (CAPM Capital:

يعكس نموذج تسعير الأصول الرأسمالية عن العلاقة بين العائد والمخـاطرة باسـتخدام معامل بيتا كمقياس للمخاطرة. وفي هذا النموذج يتحدد معدل العائد المطلوب علـى الاسـتثمار الخطر من خلال إضافة علاوة المخاطرة إلى معدل العائد الخالي من المخاطرة.
(الموقع الالكتروني للمعهد العربي للتخطيط، الكويت)

ويمكن التعبير عن نموذج تسعير الموجودات الرأسمالية (CAPM) بالمعادلة الرياضية التالية:
حيث:

$$r_i = r_f + b_i (r_m - r_f)$$

r_i :معدل العائد المطلوب على السهم i

r_f :معدل العائد الخالي من المخاطرة

b_i :معامل بيتا للسهم i

r_m :معدل العائد على محفظة السوق

$b_i (r_m - r_f)$:علاوة المخاطرة، أي معدل العائد المطلوب إضافة إلى معدل العائد الخالي من المخاطرة

$(r_m - r_f)$:علاوة مخاطرة السوق

د : خط سوق الأوراق المالية (Security Market Line (SML:

يمثل خط سوق الأوراق المالية (Security Market Line - SML) العلاقة الخطيـة بـين معدل العائد المطلوب على ورقة مالية ودرجة مخاطرتها المنتظمة المقاسة بمعامل بيتـا. فعنـد مستوى معين من المخاطرة المنتظمة، يبين خط سوق الأوراق المالية معدل العائـد المطلـوب المقابل. إن ميل خط سوق الأوراق المالية هو علاوة مخاطرة السـوق $(r_m - r_f)$ وهـو ثابـت.
(الموقع الالكتروني للمعهد العربي للتخطيط، الكويت)

شكل رقم (4)

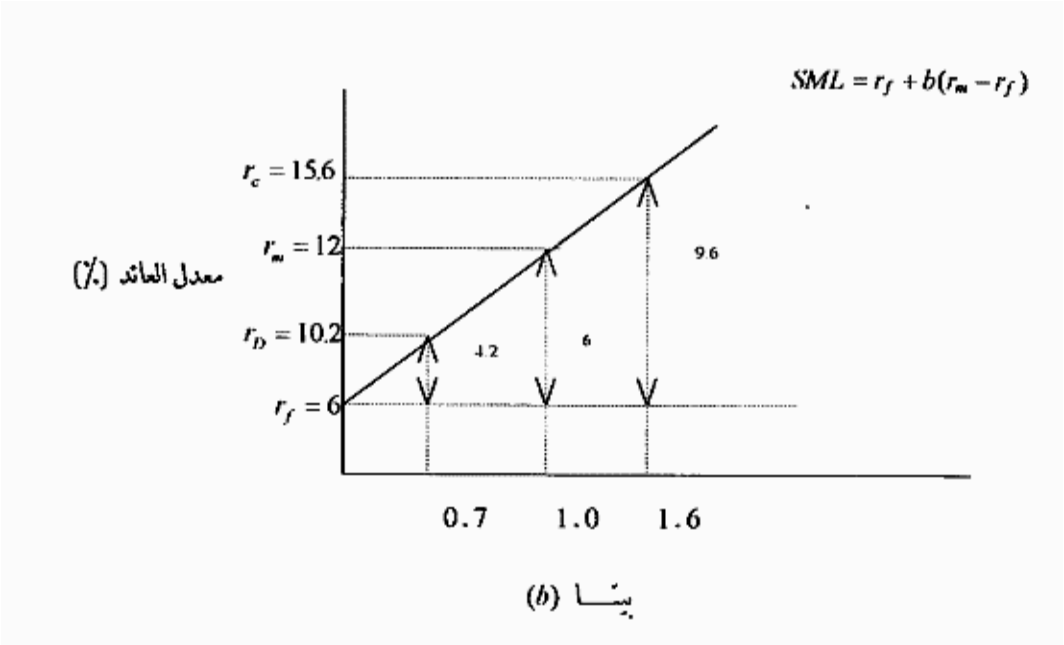

حيث:

علاوة المخاطرة للسهم C 9.6%

علاوة المخاطرة للسهم D 4.2%

علاوة مخاطرة السـ ـ ـوق 12% - 6% = 6%

إذا كان موقع السهم أعلى منحنى السوق يكون سعره غير عادل ورخيص لذلك ينصـح بالاستثمار به، وإذا كان موقع السهم أسفل المنحنى يكون سعره غير عـادل وغـال نسـبيا ولا ينصح الاستثمار به، أما إذا وقع السهم على الخط تماما فإنه جذاب وسعره عادل ولذلك ينصـح بالاستثمار به.

أهداف محفظة الاستثمارات:

يمكن تلخيص أهم أهداف تكوين وإدارة المحفظة الاستثمارية بالآتي:

1. الوفاء بمتطلبات السيولة النقدية وتجنب مخاطر العسر المالي، إذ تعد محافظ الأوراق المالية من أهم مصادر السيولة، إذ يستطيع المصرف المستثمر أن يلجأ عند الحاجـة إلى بيع محتوياته في السوق المالية وسداد التزاماته المالية تجاه الدائنين فـي الوقـت المناسب (رمضان وجودة، 2003م، ص292).

2. استثمار الأموال الفائضة عن حاجات المصرف إذ أن بقاء الأموال الفائضة عن الحاجة لدى المصرف بصورة مجمدة يؤدي إلى تعرضها للمخاطرة وانخفاض القيمة الزمنية للنقود ومن ثم تآكل قوتها الشرائية (الحسيني والدوري، 2000م، ص160).
3. تحقيق الأرباح للمصرف، إذ تشكل أرباح محافظ الأوراق المالية في كثير من الأحيان نسبة كبيرة من مجموع أرباح المصرف. وهذا ينعكس إيجابياً على إمكان تحقيق النمو والتوسع وتقليل المخاطر، وغالباً ما يشار إلى أن هناك تعارضاً بين هدف الوفاء بمتطلبات السيولة وهدف تحقيق الأرباح للمصرف، إذ أن تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة يحقق أقصى عائد ممكن (هندي، 2000م، ص291).
4. تنفيذ تعليمات وتوجيهات البنوك المركزية والتي تقوم بتشجيع المحافظ الاستثمارية (رمضان وجودة، 2003م، ص292).

و. العلاقة بين العائد والمخاطرة:

تعتبر العلاقة بين العائد والمخاطرة ذات أهمية خاصة عند تحديد تشكيلة الاستثمار في الأوراق المالية، فإذا أرادت الإدارة أن تحصل على عائد أعلى من استثمارها فيجب أن تكون على استعداد لتحمل درجة أعلى من المخاطرة.

ويجب أن تتخذ قرارات الإدارة بالنسبة للعائد ومخاطرة تشكيلة الاستثمار على أساس مدى تأثير هذه الاستثمارات على استثمارات المصرف ككل، أي أثر مخاطر الاستثمار في ورقة معينة على عائد ومخاطرة باقي تشكيلة الاستثمار (الحناوي وعبد السلام، 2000م، ص254).

ويرتبط عنصر العائد والمخاطرة معا في علاقة طردية، بمعنى أنه كلما ارتفع طموح المستثمر لتحقيق عائد أعلى على استثماراته توجب تحمل مخاطرة أعلى، والعكس صحيح، ومن جانب آخر توجد علاقة موجبة بين المخاطرة والبعد الزمني للاستثمار، فكلما طالت الفترة الزمنية المتاحة لتحقيق التدفقات النقدية التي توفرها إدارة الاستثمار ازدادت درجة المخاطرة والعكس صحيح. ولشرح العلاقة بين العائد والمخاطرة نفترض أن هناك ثلاثة أنواع من الأوراق المالية:

1. اذونات خزينة صادرة من البنك المركزي.
2. سند صادر عن شركة مساهمة عامة.
3. سهم عادي لشركة مساهمة عامة.

وفي مثل هذه الحالة يتعرض المستثمر في هذه الأدوات لدرجات مختلفة من المخـاطرة يرتبط مستوى كل منها بمعدل العائد الذي يتوقعه من كل أداة من أدوات الاستثمار الثلاث، كمـا هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (5)

علاقة العائد والمخاطرة

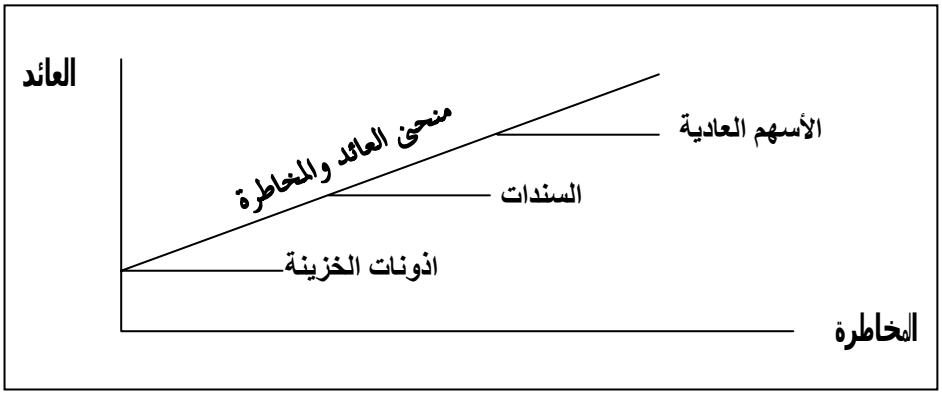

المصدر: مطر، محمد، إدارة الاستثمارات، الإطار النظري والتطبيقات العملية، ط4، عمـان – الأردن، 2006م، ص23 – 24.

من الشكل رقم (5) يتضح أن المستثمر في أذونات الخزينة لا يتعرض للمخاطرة علـى أساس أن هذه الأذونات مضمونة من قبل الدولة، ولذا يطلق على الاستثمار فيها : استثمار خالي من المخاطرة Risk Free ، ومن هنا عليه أن يتوقع عائداً منخفضاً على الاستثمار فيها، وذلـك بعكس المستثمر بالأسهم العادية فهو يتعرض لمخاطر مرتفعة، لذا يتوقع الحصول على معـدل عائد مرتفع على الاستثمار يغريه على تحمل هذه المخاطرة، أما المستثمر في السند الصادر عن شركة مساهمة فهو يتحمل درجة المخاطرة بمستوى أعلى من المستثمر في أذونـات الخزينـة ولكن أقل من المستثمر في الأسهم العادية على أساس أن درجة الأمان التي يتمتع بها أعلى من درجة الأمان التي يتمتع فيها حامل الأسهم وأقل من درجة الأمان التي يتمتـع بهـا حامـل إذن الخزينة، لذا فإن العائد المتوقع من استثماره سيقع في مركز وسط بين الاثنين.

وقد عالج ماركوتز العلاقة بين العائد والمخاطرة في نظرية المحفظة، فقـد بنـي هـذه النظرية على فروض عدة من أهمها: فرض المنفعة الحدية للعائد على الاستثمار، وقد استمد هذه الفرضية من نظرية المنفعة (Utility Theory) التي تنص على أنه: "يوجد لكل مستثمر منحنى منفعة (Utility Curve) معين يوضح ميله وسلوكه اتجاه عائد الاسـتثمار، ومـن ثـم اتجـاه مخاطرة الاستثمار" (مطر، 2006م، ص23 – 24).

الفصل الثالث

الاطار العملي: تحليل السيولة والعائد والمخاطرة

المبحث الأول : منهجية الدراسة

المبحث الثاني : تحليل السيولة المصرفية

المبحث الثالث : تحليل العائد

المبحث الرابع : تحليل مؤشرات مخاطر السيولة

المبحث الأول
منهجية الدراسة

يتناول هذا المبحث مجتمع الدراسة، حدود الدراسة، أساليب جمع المعلومات، ومؤشرات وأساليب التحليل التي تم استخدامها.

مجتمع الدراسة (Study Society):

يتكون مجتمع الدراسة من خمسة مصارف تجارية فلسطينية وهي: بنك فلسطين، بنـك القدس للتنمية والاستثمار، البنك التجاري الفلسطيني، بنك الاستثمار الفلسطيني، بنـك فلسـطين الدولي. وقد تم استثناء بنك فلسطين الدولي وذلك لخصوصية وضعه المالي ولعدم وجود بيانات مالية منشورة له منذ سنة 2000م.

أساليب جمع المعلومات:

أ. الجانب النظري:

تم جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري من المصادر العربية والأجنبية المتاحة والتي ترتبط بموضوع البحث من كتب ودوريات ورسائل جامعية بهدف تغطية البحث قدر الإمكان.

ب. الجانب التطبيقي:

تم الاعتماد فيه على:

1. البيانات المالية السنوية الصادرة عن المصارف للفترة مـا بـين 2002م إلـى 2008م، وهذه البيانات تتمتع بمصداقية عالية كونها تخضع إلى رقابة سلطة النقد الفلسطينية ومكاتب تدقيق قانونية.
2. إجراء مقابلات شخصية مع عدد من الشخصيات المصرفية فـي سـلطة النقـد الفلسطينية والمصارف المذكورة موضوع البحث للاستفسار عن بعض فقـرات الميزانية وعن نشاط المصارف.

مؤشرات وأساليب التحليل:

أ. النسب المالية: وقد تم استخدام النسب المالية ذات العلاقة والمعتمدة من قبل سلطة النقـد الفلسطينية كمؤشرات للسيولة والربحية وهي ما يلي:

1. مؤشرات السيولة:

هناك مجموعة من المؤشرات (النسب) والتي تم استخدامها لقياس سيولة المصرف ومنها:

أ. نسبة السيولة النقدية = $\frac{\text{النقد في الصندوق}}{\text{الالتزامات السائلة (ودائع العملاء خلال شهر)}}$ **= %**

ب. نسبة السيولة القانونية = $\frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{المطلوبات السائلة}}$ **= %**

ج. نسبة التوظيف = $\frac{\text{التسهيلات الائتمانية}}{\text{إجمالي الودائع}}$ **= %**

2. مؤشرات إدارة الربحية:

وتعد من المؤشرات الهامة التي يعتمدها الماليون، وقد اشتملت هذه المجموعة على المؤشـرات الآتية :

أ. معدل العائد على الموجودات (ROA) = $\frac{\text{صافي الربح (قبل الضريبة)}}{\text{إجمالي الموجودات}}$ **= %**

ب. معدل العائد على حق الملكية (ROE) = $\frac{\text{صافي الربح (قبل الضريبة)}}{\text{حقوق الملكية}}$ **= %**

3. مؤشرات مخاطرة السيولة:

وقد تم استخدام بعض النسب وهي:

أ. النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف على إجمالي الموجودات:

$$\% = \frac{\text{النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

ب. الموجودات النقدية والاستثمارات على إجمالي الموجودات:

$$\% = \frac{\text{الموجودات النقدية والاستثمارات}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

ج. التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات:

$$\% = \frac{\text{التسهيلات الائتمانية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

د. الموجودات الحساسة لسعر الفائدة على المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة:

$$\% = \frac{\text{الموجودات الحساسة لسعر الفائدة}}{\text{المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة}}$$

4- تم احتساب نسبة النمو وفق القانون الآتي:

$$\textbf{نسبة النمو لظاهرة معينة} = \frac{\text{الرصيد في السنة الحالية – الرصيد في سنة الأساس}}{\text{الرصيد في سنة الأساس}} \textbf{ = \%}$$

ب. التحليل الإحصائي:

تم استخدام الأدوات الآتية:

1. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يمكن تعريفه بأنه: "أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية دقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد ومن خلال فترة أو فترات زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية تم تفسيرها بطريقة موضوعية وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة". (الفرا، ومقداد، 2004م، ص59)
2. الوسط الحسابية لكل متغير من متغيرات الدراسة.
3. الانحدار الخطي البسيط باستخدام (R^2) معامل التحديد للنموذج للتعرف على تأثير المتغيرات المستقلة المتمثلة بالسيولة المصرفية في المتغيرات التابعة والمتمثلة بالعائد والمخاطرة.

وذلك باستخدام معادلة الانحدار الآتية:

$$\hat{y}_i = a + b\, x_i$$

$$a = \bar{y} - b\, \bar{x}$$

$$b = \frac{\sum (x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})}{\sum (x_i - \bar{x})^2}$$

حيث:

(i) : رقم المشاهدة (i=1,2,3,…n).

Yi : قيمة المشاهدة (i) الخاصة بالمتغير التابع.

Xi : قيمة المشاهدة (i) الخاصة بالمتغير المستقل.

a,b : معلمات النموذج والتي تحدد طبيعة العلاقة بين المتغيرات.

4. كذلك تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لمعرفة قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.

$$r = R_{xy} = \frac{\sum (x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})}{\sqrt{\sum (x_i - \bar{x})^2 \sum (y_i - \bar{y})^2}}$$

$$R^2 = r^2 xy$$

R : معامل الارتباط الخطي.

R^2 : معامل التحديد.

5. إضافة لما سبق يتم استخدام اختبار (T): لقياس معنوية التأثير وتحديد الدلالة المعنوية لنسبة R^2.

المبحث الثاني

تحليل السيولة المصرفية

يتناول هذا المبحث تحليل مؤشرات السيولة المصرفية والتي تضمنت ثلاثة مقاييس وهي: نسبة السيولة النقدية، نسبة السيولة القانونية ونسبة التوظيف في البنوك التجارية الفلسطينية للمدة من 2002م – 2008م.

أولاً: نسبة السيولة النقدية:

تعبر هذه النسبة عن العلاقة بين المبالغ التي يحتفظ بها البنك في الصندوق وودائع العملاء خلال شهر من الالتزامات السائلة المترتبة على البنك بحكم طبيعة عمله. وتم حسابها وفقا للمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة السيولة النقدية} = \frac{\text{النقد في الصندوق}}{\text{الالتزامات السائلة (ودائع العملاء تستحق خلال شهر)}} = \%$$

جدول رقم (1) نسبة السيولة النقدية

البنك	السنة							المتوسط الحسابي	المتوسط العام
	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008		
البنك التجاري الفلسطيني	6.4298	6.1416	6.6878	7.8078	5.2469	11.6094	14.8508	8.396	
بنك الاستثمار الفلسطيني	7.6810	8.4241	5.7713	8.8484	5.5045	10.2819	10.1245	8.091	
بنك فلسطين	8.1811	62.9784	35.3839	23.9989	7.1548	13.5479	12.9112	23.451	
بنك القدس	22.7000	16.3762	7.0852	9.0383	8.3893	8.1723	31.7791	8.396	
									13.682

ويبين الجدول رقم (1) والذي يتضمن نسبة السيولة النقدية للبنوك التجارية الفلسطينية وللسنوات قيد البحث (2002م – 2008م) تباين هذه النسبة في الارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى إذ بلغت هذه النسبة **للبنك التجاري الفلسطيني** في السنة الأولى (6.4298%)، بينما انخفضت في سنة 2003م لتصل إلى (6.1416%)، ثم بدأت في الارتفاع تدريجيا حيث وصلت خلال السنتين 2004م – 2005م على التوالي (6.6878%، 7.8078%) ثم انخفضت في سنة 2006م لتصل إلى (5.2469%)، بينما شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال السنتين 2007م – 2008م إذ بلغتا على

التوالي (11.6094%، 14.8508%) وأخيرا فقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه النسبة (8.396%) خلال سنوات البحث.

أما بالنسبة **لبنك الاستثمار الفلسطيني** نلاحظ تباين نسبة السيولة النقدية بالارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى خلال سنوات البحث على النحو التالي كما في جدول رقم (1) إذ بلغت هذه النسبة (7.6810%) في سنة 2002م ثم ارتفعت لتصل إلى (8.4241%) في سنة 2003م ثم انخفضت في سنة 2004م إذ بلغت (5.7713%) ثم عاودت في الارتفاع في سنة 2005م لتصل إلى (8.8484%) ثم انخفضت في سنة 2006م لتصل إلى (5.5045%) ثم ارتفعت في سنة 2007م لتصل إلى (10.2819%) ثم انخفضت في سنة 2008م إذ بلغت (10.1245%) أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ (8.091%) خلال سنوات البحث.

أما **بنك فلسطين** نلاحظ أيضا تباين نسبة السيولة النقدية حيث بلغت (8.1811%) في السنة الأولى ثم ارتفعت ارتفاعا ملحوظا لتصل إلى (62.9784%) في سنة 2003م ثم بدأت في الانخفاض في السنوات التالية 2004م – 2006م إذ بلغت وعلى التوالي (35.3839%، 23.9989%، 7.1548%)، ثم ارتفعت في سنة 2007م لتصل إلى (13.5479%)، ثم انخفضت إلى (12.9112%) لسنة 2008م، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ (23.451%) خلال سنوات البحث.

وبالنسبة إلى **بنك القدس** فقد بلغت نسبة السيولة النقدية (22.7%) في السنة الأولى ثم انخفضت خلال السنوات 2003م – 2004م إذ بلغت على التوالي (16.3762%، 7.0852%) ثم ارتفعت لتصل إلى (9.0383%)، ثم انخفضت تدريجيا في سنة 2006م – 2007م لتصل وعلى التوالي إلى (8.3893%، 8.1723%) ثم ارتفعت ارتفاعا ملحوظا لتصل إلى (31.7791%) في سنة 2008م، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ (8.396%) خلال سنوات البحث.

وأخيرا فقد بلغ المتوسط العام لنسبة السيولة النقدية (13.682%) خلال سنوات البحث.

وتفسر الباحثة ازدياد هذه النسبة لزيادة المبالغ السائلة التي يحتفظ بها المصرف في الصندوق مقارنة بالالتزامات السائلة (ودائع العملاء التي تستحق خلال شهر)، وهذا قد يؤثر على إمكانية البنك في تحقيق هدف الربحية إذ أن ارتفاع معدل السيولة سيكون تأثيره عكسيا على الأرباح، في حين يؤشر انخفاض هذه النسبة إلى انخفاض الرصيد النقدي في الصندوق أو زيادة الالتزامات السائلة.

نسبة النمو: تم قياسها بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة النمو للسيولة النقدية} = \frac{\text{السيولة النقدية في السنة الحالية – السيولة النقدية في سنة الأساس}}{\text{السيولة النقدية في سنة الأساس}} \times 100\%$$

تم اعتبار سنة الأساس سنة 2002م.

جدول رقم (2) نسبة النمو (السيولة النقدية)

البنك	السنة						المتوسط الحسابي	المتوسط العام
	2003	2004	2005	2006	2007	2008		
التجاري الفلسطيني	-4.48	4.01	21.43	-18.40	80.56	130.97	35.68	
الاســـتثمار الفلسطيني	9.67	-24.86	15.20	-28.34	33.86	31.81	6.22	
فلسطين	669.80	332.51	193.35	-12.54	65.60	57.82	217.75	
القدس	-27.86	-68.79	-60.18	-63.04	-64.00	40.00	-40.65	
								54.75

يتضح من الجدول رقم (2) نسبة النمو للسيولة النقدية للبنوك التجاريـة الفلسـطينية موضـوع البحث حيث يرجع تذبذب نسبة السيولة النقدية إلى اختلاف نسـبة نمـو المبـالغ السـائلة فـي الصندوق وودائع العملاء، حيث يتبين من الجدول أن المتوسط العام لنسبة نمو السيولة النقديـة للبنوك جميعا قد بلغ (54.75%) خلال سنوات الدراسة.

ثانياً: نسبة السيولة القانونية:

تعبر هذه النسبة عن العلاقة بين الموجودات السائلة التي يحتفظ بها البنك في الصـندوق والأرصدة النقدية لدى سلطة النقد الفلسطينية والمؤسسات المالية الأخرى إلى المطلوبات السائلة من الودائع الجارية وحسابات التوفير وودائع لأجل تستحق خلال شهر وودائـع سـلطة النقـد والمؤسسات المالية الأخرى (أنظر الملاحق رقم 7-10)، وتم حسابها وفقا للمعادلة الآتية :

$$\text{ب. نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{المطلوبات السائلة}} \times 100\% =$$

جدول رقم (3)

نسبة السيولة القانونية

البنك	السنة							المتوسط الحسابي	المتوسط العام
	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008		
التجاري الفلسطيني	65.9176	73.6516	64.4074	77.3797	79.9897	90.4277	89.1989	77.282	
الاستثمار الفلسطيني	42.01580	53.7867	62.0390	56.8883	73.6450	84.8669	99.8768	68.246	
فلسطين	93.5513	300.6057	167.4325	185.5146	71.9373	92.7247	93.9425	143.673	
القدس	177.3221	192.3268	84.8991	91.3700	117.7844	105.2169	82.7708	77.282	102.718

يبين الجدول رقم (3) الذي يتضمن نسبة السيولة القانونية للبنوك التجارية الفلسطينية وللسنوات قيد البحث (2002م – 2008م) تباين البنوك في هذه النسبة إذ بلغ المتوسط العام لها (102.718%).

ففي **البنك التجاري الفلسطيني** بلغت نسبة السيولة القانونية (65.9176%) في السنة الأولى من مدة البحث ثم ارتفعت في سنة 2003م لتصل إلى (73.6516%) ثم انخفضت في سنة 2004نم إذ بلغت (64.4074%) وهو أدنى مستوى حققته النسبة ثم ارتفعت في السنتين التاليتين 2005م – 2006م إذ بلغت وعلى التوالي (77.3797%، 79.9897%) وفي سنة 2007م ارتفعت ارتفاعا ملحوظا إذ بلغت (90.4277%) وهو أعلى مستوى وصلت إليه النسبة خلال سنوات البحث ثم انخفضت إلى (89.1989%) في سنة 2008م، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ (77.282%) خلال سنوات البحث.

أما بالنسبة **لبنك الاستثمار الفلسطيني** نلاحظ تباين نسبة السيولة القانونية بالارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى خلال سنوات البحث على النحو التالي: إذ بلغت (42.0158%) سنة 2002م وهو أدني مستوى وصلت إليه النسبة خلال سنوات البحث ثم أخذت في الارتفاع فبلغت (53.7867%) سنة 2003م و(62.0390%) سنة 2004م ثم انخفضت لتصل إلى (56.8883%) سنة 2005م ثم أخذت في الارتفاع تدريجيا في السنوات التالية 2006م – 2008م إذ بلغت وعلى التوالي (73.6450%، 84.8669%، 99.8768%)، ونلاحظ أن النسبة في السنة الأخيرة وصلت إلى أعلى مستوى لها خلال سنوات البحث، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ (68.246%).

أما في **بنك فلسطين** فنلاحظ أيضا تباين نسبة السيولة القانونية بالارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى خلال سنوات البحث على النحو التالي: حيث بلغت (93.5513%) سنة 2002م

ثم ارتفعت لتصل إلى أعلى مستوى لها إذ بلغت (300.6057%) في سنة 2003م، ثم انخفضت لتصل إلى (167.4325%) في سنة 2004م ثم عاودت الارتفاع لتصبح (185.5146%) في سنة 2005م، ثم انخفضت لتصل إلى (71.9373%) في سنة 2006م ثم ارتفعت في السنتين التاليتين 2007م و2008م لتصل وعلى التوالي (92.7247%، 93.9425%) أما المتوسط الحسابي لنسبة السيولة القانونية لبنك فلسطين فقد بلغ (143.673%).

أما في **بنك القدس** فنلاحظ أن نسبة السيولة القانونية قد بلغت (177.3221%) في سنة 2002م ثم أخذت في الارتفاع والانخفاض حتى وصلت إلى (82.7708%) سنة 2008م، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ (77.282%) خلال سنوات البحث.

وتفسر الباحثة ازدياد هذه النسبة إلى زيادة الموجودات السائلة مقارنة بحجم المطلوبات السائلة في حين يؤشر انخفاضها إلى انخفاض الموجودات السائلة أو زيادة كل من الموجودات السائلة والمطلوبات السائلة إلا أن الزيادة الحاصلة بالنقد في الصندوق والأرصدة النقدية لدى سلطة النقد والمصارف الأخرى أقل من الزيادة الحاصلة في إجمالي الودائع.

نسبة النمو: تم قياسها بالمعادلة التالية:

$$\textbf{نسبة النمو للسيولة القانونية} = \frac{\text{السيولة القانونية في السنة الحالية – السيولة القانونية في سنة الأساس}}{\text{السيولة القانونية في سنة الأساس}} = \%$$

تم اعتبار سنة الأساس سنة 2002م.

جدول رقم (4)

نسبة النمو (السيولة القانونية)

البنك	السنة						المتوسط الحسابي	المتوسط العام
	2003	2004	2005	2006	2007	2008		
التجاري الفلسطيني	11.73	-2.29	17.39	21.35	37.18	35.32	20.11	
الاستثمار الفلسطيني	28.02	47.66	35.40	75.28	101.99	137.71	71.01	
فلسطين	221.33	78.97	98.30	-23.10	-0.88	0.42	62.51	
القدس	8.46	-52.12	-48.47	-33.58	-40.66	-53.32	-36.62	
								29.25

يتضح من الجدول رقم (4) نسبة النمو للسيولة القانونية للبنوك التجارية الفلسـطينية موضـوع البحث حيث يرجع تذبذب هذه النسبة إلى اختلاف نسبة نمو الموجودات السائلة المتمثلة في النقد في الصندوق والأرصدة النقدية لدى سلطة النقد والمؤسسات المالية الأخرى إلـى المطلوبـات السائلة والمتمثلة في ودائع العملاء وودائع سلطة النقد والمؤسسات المالية الأخرى، فقـد كانـت نسبة النمو للسيولة القانونية للسنوات (2003م – 2008م) مقارنة بسنة الأساس 2002م حيـث يتبين من الجدول أن المتوسط العام لنسبة نمو السيولة القانونية للبنوك جميعا قد بلغ (29.25%) خلال سنوات الدراسة.

ثالثاً: نسبة التوظيف:

تعد هذه النسبة إحدى المقاييس التقليدية لسيولة المصارف وهي تقيس مـدى اسـتعمال الودائع في عمليات الإقراض، وتعتبر نسبة التسهيلات إلى الودائع المستقرة الصـورة الأكثـر تعبيرا عن السيولة وكلما انخفضت هذه النسبة كانت مؤشرا على مخزون مـن السـيولة لـدى المصرف، والعكس صحيح. وتحسب وفقا للمعادلة الآتية:

$$\text{ج. نسبة التوظيف} = \frac{\text{التسهيلات الائتمانية}}{\text{إجمالي الودائع}} = \%$$

جدول رقم (5)

نسبة التوظيف

البنك	السنة							المتوسط الحسابي	المتوسط العام
	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008		
التجاري الفلسطيني	47.8249	41.9835	48.1858	48.6047	50.6895	33.3441	21.4584	41.727	
الاسـتثمار الفلسطيني	43.7096	41.7181	50.9034	75.4221	108.4150	81.9747	49.1116	64.465	
فلسطين	37.1902	42.1329	51.0501	61.2983	57.5889	37.5234	35.3071	46.013	
القدس	63.8287	44.3719	52.7027	52.7039	57.6569	43.2679	88.2069	57.534	
									52.435

يبين الجدول رقم (5) الذي يتضمن نسبة التوظيف للبنوك التجارية الفلسطينية وللسنوات قيد البحث (2002م – 2008م) تباين هذه النسبة ففي **البنك التجاري الفلسطيني** بلغت هذه النسبة (21.4584%) وهو أدنى مستوى وصلت إليه في سنة 2008م، في حين كانت في سنة 2006م

(50.6895%) وهو أعلى مستوى لها، أما المتوسط الحسابي لنسبة التوظيف فقد وصل إلى (41.727%).

أما بالنسبة **لبنك الاستثمار الفلسطيني** فقد بلغت نسبة التوظيف (41.7181%) وهو أدنى مستوى وصلت له في سنة 2003م، في حين بلغت (108.4150%) وهو أعلى مستوى وصلت له في سنة 2006م، أما المتوسط الحسابي لنسبة التوظيف فقد وصل إلى (64.465%).

كذلك الحال في بنك فلسطين فقد بلغت نسبة التوظيف (35.3071%) وهو أدنى مستوى وصلت له في سنة 2008م، في حين بلغت (61.2983%) وهو أعلى مستوى وصلت له في سنة 2005م، أما المتوسط الحسابي لنسبة التوظيف فقد وصل إلى (46.013%).

وفي بنك القدس فقد بلغت نسبة التوظيف (43.2679%) وهو أدنى مستوى وصلت له في سنة 2007م، في حين بلغت (88.2069%) وهو أعلى مستوى وصلت له في سنة 2008م، أما المتوسط الحسابي لنسبة التوظيف فقد وصل إلى (57.534%).

وأخيرا فقد بلغ المتوسط العام لنسبة التوظيف (52.435%) خلال سنوات البحث.

وتفسر الباحثة ازدياد هذه النسبة إلى زيادة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك من إجمالي ودائع العملاء التي بحوزته وهذا يعزز من إمكانية البنك على تحقيق هدف الربحية، إذ أن ارتفاع نسبة التوظيف سيكون تأثيره ايجابيا على الأرباح، أما انخفاض نسبة التوظيف يؤدى إلى ارتفاع نسب السيولة.

جدول رقم (6)

نسبة النمو (التوظيف)

البنك	السنة						المتوسط الحسابي	المتوسط العام
	2003	2004	2005	2006	2007	2008		
التجاري الفلسطيني	-12.21	0.75	1.63	5.99	-30.28	-55.13	-14.87	
الاستثمار الفلسطيني	-4.56	16.46	72.55	148.03	87.54	12.36	55.40	
فلسطين	13.29	37.27	64.82	54.85	0.90	-5.06	27.68	
القدس	-30.48	-17.43	-17.43	-9.67	-32.21	38.19	-11.51	
								14.17

يرجع تباين نسبة التوظيف إلى اختلاف نسبة النمو في القروض والتسليفات إلى إجمالي ودائع العملاء، فقد كانت نسبة النمو للتوظيف للسنوات (2003م – 2008م) مقارنة بسنة الأساس 2002م حيث يتبين من الجدول رقم (6) أن المتوسط العام لنسبة نمو التوظيف للبنوك جميعا قد بلغ (14.17%) خلال سنوات الدراسة.

المبحث الثالث

تحليل العائد

يتناول هذا المبحث تحليل نوعين من العائد اللذين يهمان المالك والمستثمر وهما معـدل العائـد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية.

أولاً: معدل العائد على الموجودات:

يقيس هذا المؤشر معدل العائد على الأموال المستثمرة في الموجودات لذا فإنـه يعكـس كفـاءة الإدارة في تشغيل الموجودات وتم حسابه وفقا للمعادلة الآتية:

$$\text{أ. معدل العائد على الموجودات (ROA)} = \frac{\text{صافي الربح (قبل الضريبة)}}{\text{إجمالي الموجودات}} = \%$$

جدول رقم (7)

معدل العائد على الموجودات

البنك	السنة							المتوسط الحسابي	المتوسط العام
	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008		
التجاري الفلسطيني	-1.1655	-0.3652	1.4423	1.7062	-0.0991	0.0526	0.2060	0.2539	
الاســـتثمار الفلسطيني	-0.2026	0.3405	1.0653	17.5899	2.7093	1.9946	1.9072	3.6292	
فلسطين	0.9479	1.4300	2.4803	4.0209	3.1352	2.9497	2.7303	2.5278	
القدس	-4.8760	-1.2262	0.0667	1.0692	-1.4833	0.3151	-1.9851	-1.1599	
									1.3128

من خلال ملاحظة الجدول رقم (7) يتبين تفاوت البنوك في نسبة معـدل العائـد علـى الموجودات إذ بلغ المتوسط العام لهذه النسبة (1.3128%) ففي **البنك التجاري الفلسطيني** نلاحظ أن هذه النسبة كانت سالبة إذ بلغت (1.1655-%، 0.3652-%) في السنتين الأولى والثانية من مدة البحث وهذا يدل على أن البنك قد حقق خسارة، ثم ارتفعت وانخفضت في السنوات التاليـة إلى أن بلغت (0.2060%) سنة 2008م، أما المتوسط الحسابي لمعدل العائد على الموجـودات للبنك التجاري الفلسطيني فقد بلغت (0.2539%).

أما في بنك الاستثمار الفلسطيني فنلاحظ أيضا تباين نسبة معدل العائد على الموجودات في الارتفاع والانخفاض خلال سنوات البحث حيث نلاحظ أن هذه النسبة قد بلغـت (0.2026-%) سنة 2002م، ثم أخذت في الارتفاع حتى وصلت إلى (17.5899%) وهو أعلى مسـتوى وصلت إليه هذه النسبة في سنة 2005م وهذا يدل على أن البنك حقق أرباحا عالية نتيجة قيامـه باستثمارات في الأوراق المالية، ثم انخفضت حتى وصلت إلى (1.9072%) في سـنة 2008م، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ (3.6292%).

وفي **بنك فلسـطين** نلاحظ تباين نسبة معدل العائد على الموجودات خلال سنوات البحث إذ بلغت هذه النسبة (0.9479%) سنة 2002م ثم أخذت في الارتفاع والانخفاض حتـى بلغـت (2.7303%) سنة 2008م، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقـد بلـغ (2.5278%) خـلال سنوات البحث.

وبالنسبة **لبنك القدس** نلاحظ أن نسبة معدل العائد على الموجودات قد بلغت (4.8760-%) سنة 2002م إلى أن وصلت هذه النسبة في سـنة 2008م (1.9851-%)، أمـا المتوسـط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ (1.1599-%) خلال سنوات البحث.

جدول رقم (8)

نسبة النمو (معدل العائد على الموجودات)

البنك	السنة						المتوسط الحسابي	المتوسط العام
	2003	2004	2005	2006	2007	2008		
التجاري الفلسطيني	68.67	223.75	246.39	91.50	104.51	117.67	142.08	
الاســـــتثمار الفلسطيني	268.07	625.81	8782.08	1437.27	1084.50	1041.36	2206.52	
فلسطين	50.86	161.66	324.19	230.75	211.18	188.04	194.45	
القدس	74.85	101.37	121.93	69.58	106.46	59.29	88.91	
								657.99

يرجع تذبذب نسبة معدل العائد على الموجودات من سنة إلى أخرى خـلال سـنوات الدراسـة لاختلاف نسبة النمو في صافي الربح إلى إجمالي الموجودات، فقد كانت نسبة النمو لمعدل العائد على الموجودات للسنوات (2003م – 2008م) مقارنة بسنة الأساس 2002م والموضـحة فـي الجدول رقم (8)، إذ بلغ المتوسط العام لهذه النسبة (657.99%) خلال سنوات البحث.

ثانياً: معدل العائد على حق الملكية:

يقيس هذا المؤشر العائد الذي يحققه المساهمون على أموالهم الموظفة في رأس مال البنك، فإذا كانت قيمة المؤشر مرتفعة دل ذلك على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل في البنك، وتم حسابه وفقا للمعادلة الآتية:

$$\text{ب. معدل العائد على حق الملكية (ROE)} = \frac{\text{صافي الربح (قبل الضريبة)}}{\text{حقوق الملكية}} = \%$$

جدول رقم (9)

معدل العائد على حق الملكية

البنك	السنة							المتوسط الحسابي	المتوسط العام
	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008		
التجاري الفلسطيني	-14.6475	-5.9194	20.9997	10.7305	-0.5377	0.3162	0.8813	1.6890	
الاستثمار الفلسطيني	-1.7033	1.8577	5.4126	52.0194	9.7640	8.1561	6.6405	11.7353	
فلسطين	10.2655	18.9111	34.4721	45.8103	33.5837	27.7138	23.1780	27.7049	
القدس	-23.1403	-5.5991	0.3364	4.6279	-4.6147	1.6387	-11.7218	-5.4961	
									8.908268

من خلال ملاحظة الجدول رقم (9) يتبين تفاوت البنوك في نسبة معدل العائد على حق الملكية إذ بلغ المتوسط العام لهذه النسبة (8.9082%).

ففي **البنك التجاري الفلسطيني** نلاحظ أن نسبة معدل العائد على حق الملكية قد بلغت (14.6475-%) سنة 2002م ثم أخذت في الارتفاع والانخفاض حتى بلغت (0.8813%) سنة 2008م، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ (1.6890%).

وفي **بنك الاستثمار الفلسطيني** نلاحظ أيضا ارتفاع وانخفاض هذه النسبة من سنة إلى أخرى إذ بلغت (1.7033-%) سنة 2002م، ثم ارتفعت إلى أعلى مستوى لها في سنة 2005م إذ بلغت (52.0194%) ثم انخفضت إلى أن وصلت (6.6405%) سنة 2008م، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ (11.7353%) خلال سنوات البحث.

أما في **بنك فلسطين** فقد بلغت نسبة معد العائد على حق الملكيـة (10.2655%) سـنة 2002م ثم أخذت تتذبذب إلى أن وصلت (23.1780%) سنة 2008م، أما المتوسط الحسابي فقد بلغ (27.7049%) خلال سنوات البحث.

وبالنسبة لبنك القدس فقد بلغت نسبة معدل العائد على حق الملكية (23.1403-%) سنة 2002م، ثم أخذت في الارتفاع والانخفاض إلى أن وصلت (11.7218-%) سنة 2008م، أمـا المتوسط الحسابي فقد بلغ (5.4961%).

جدول رقم (10)

نسبة النمو (معدل العائد على حق الملكية)

البنك	السنة						المتوسط الحسابي	المتوسط العام
	2003	2004	2005	2006	2007	2008		
التجاري الفلسطيني	68.67	59.59	243.37	173.26	96.33	102.16	106.02	130.12
الاســـتثمار الفلسطيني	268.07	209.06	417.77	3154.04	673.24	578.84	489.86	920.47
فلسطين	50.86	84.22	235.81	346.25	227.15	169.97	125.79	198.20
القدس	74.85	75.80	101.45	120.00	80.06	107.08	49.34	88.96

يرجع تذبذب نسبة معدل العائد على حق الملكية من سنة إلى أخرى خـلال سـنوات الدراسـة لاختلاف نسبة النمو في صافي الربح إلى حقوق الملكية، والموضحة في الجدول أعلاه، إذ بلـغ المتوسط العام لهذه النسبة للبنك التجاري الفلسطيني (130.12%) ولبنك الاستثمار الفلسـطيني (920.47%) وبنك فلسطين (198.2%) وبنك القدس (88.96%) خلال سنوات الدراسة.

المبحث الرابع

تحليل مؤشرات مخاطرة السيولة

يتناول هذا المبحث تحليل أربعة أنواع من مؤشرات مخاطرة السيولة وهي:

أولاً: النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات:

يعد هذا المؤشر واحداً من المعايير المستخدمة لقياس مخاطرة السيولة في المصارف، إذ يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض المخاطرة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية التي يواجه بها المصرف التزاماته المختلفة. وتم حسابه وفقا للمعادلة التالية:

$$\% = \frac{\text{النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

جدول رقم (11)

النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات

البنك	السنة							المتوسط الحسابي	المتوسط العام
	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008		
التجاري الفلسطيني	51.8334	55.9726	52.2692	55.3427	55.1643	68.6195	62.7765	57.425	
الاستثمار الفلسطيني	71.1858	63.7542	58.4271	54.5024	50.5612	60.3859	65.7362	60.650	
فلسطين	64.9606	59.6777	54.6189	47.2396	49.5787	57.3031	58.9408	56.046	
القدس	64.1400	66.5238	63.8115	58.1123	66.9089	76.6868	40.2293	62.345	
									59.117

من خلال ملاحظة الجدول رقم (11) يتبين تفاوت البنوك في النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف على إجمالي الموجودات إذ بلغ المتوسط العام لهذه النسبة (59.117%) خلال سنوات الدراسة.

ففي البنك **التجاري الفلسطيني** تراوحت النسبة ما بين (51.8334% - 68.6195%) أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ (57.425%) خلال سنوات البحث.

أما في بنك **الاستثمار الفلسطيني** فقد تراوحت النسبة ما بين (50.5612% - 71.1858%)، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ (60.650%) خلال سنوات الدراسة.

وبالنسبة إلى **بنك فلسطين** نلاحظ أيضا تذبذب هذه النسبة من سنة لأخرى إذ وصلت إلى أعلى مستوى لها في سنة 2002م لتصل إلى (64.9606%)، وأدنى مستوى لها كان في سنة 2005م إذ بلغت (47.2396%)، وبالنسبة للمتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ (56.046%) خلال سنوات البحث.

أما **بنك القدس** يتبين لنا ارتفاع وانخفاض النسبة من سنة لأخرى فقد تراوحت ما بين (40.2293% - 76.6868%)، وبلغ المتوسط الحسابي لهذه النسبة (62.345%) خلال سنوات الدراسة.

ويرجع التباين في هذه النسبة لاختلاف نسب النمو بالنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف والموجودات الكلية كما يتضح في الجدول التالي:

جدول رقم (12)

نسبة النمو (النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات)

البنك	السنة						المتوسط الحسابي	المتوسط العام
	2003	2004	2005	2006	2007	2008		
التجاري الفلسطيني	7.99	0.84	6.77	6.43	32.38	21.11	12.59	
الاستثمار الفلسطيني	-10.44	-17.92	-23.44	-28.97	-15.17	-7.66	-17.27	
فلسطين	-8.13	-15.92	-27.28	-23.68	-11.79	-9.27	-16.01	
القدس	3.72	-0.51	-9.40	4.32	19.56	-37.28	-3.27	
								-5.99

يتبين من الجدول اختلاف نسبة النمو في **البنك التجاري** خلال السنوات قيد التحليل فكانت النسبة (7.99%) في سنة 2003م مقارنة في سنة الأساس 2002م ثم أخذت في الارتفاع والانخفاض إلى أن بلغت (21.11%) سنة 2008م مقارنة في سنة الأساس 2002م، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ (12.59%).

وفي **بنك الاستثمار الفلسطيني** يتضح اختلاف نسبة النمو خلال السنوات قيد التحليل فكانت النسبة (10.44-%) في سنة 2003م مقارنة في سنة الأساس 2002م ثم أخذت في الارتفاع والانخفاض إلى أن بلغت (7.66-%) سنة 2008م مقارنة في سنة الأساس 2002م، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ (17.27-%).

وفي **بنك فلسطين** يتبين اختلاف نسبة النمو خلال السنوات قيد التحليل فكانت النسبة (8.13-%) في سنة 2003م مقارنة في سنة الأساس 2002م ثم أخذت في الارتفاع والانخفاض

إلى أن بلغت (9.27-%) سنة 2008م مقارنة في سنة الأساس 2002م، أما المتوسط الحسـابي لهذه النسبة فقد بلغ (16.01-%).

وبالنسبة **لبنك القدس** يتضح اختلاف نسبة النمو خلال السنوات قيد التحليل فكانت النسبة (3.72%) في سنة 2003م مقارنة في سنة الأساس 2002م ثم أخذت في الارتفاع والانخفـاض إلى أن بلغت (37.28-%) سنة 2008م مقارنة في سنة الأساس 2002م، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ (3.27-%).

وأخيرا فقد بلغ المتوسط العام لهذه النسبة (5.99-%) خلال سنوات الدراسة.

ثانياً: الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات:

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض المخاطرة على اعتبار أن ذلـك يعكـس زيـادة الموجودات النقدية والاستثمارات التي يواجه بها المصرف التزاماته المختلفة. وتم حسابه وفـق المعادلة التالية:

$$\% = \frac{\text{الموجودات النقدية والاستثمارات}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

جدول رقم (13)

الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات

البنك	السنة							المتوسط الحسابي	المتوسط العام
	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008		
التجاري الفلسطيني	53.1036	57.2406	53.6981	58.2773	57.6106	70.5788	79.6172	61.4466	
الاسـتثمار الفلسطيني	76.5058	71.8174	68.4556	68.8627	58.3514	66.5521	71.0426	68.7982	
فلسطين	66.6820	64.2579	59.5466	49.5901	53.1114	67.7559	69.1221	61.4380	
القدس	65.5338	67.9591	65.1812	64.0136	70.6091	78.9510	41.9790	64.8896	
									64.1431

من خلال ملاحظة الجدول رقم (13) يتبين تفاوت البنـوك فـي نسـبة الموجـودات النقديـة والاستثمارات إلى إجمالي الموجودات حيث بلغ المتوسط العام لهذه النسبة (64.1431%) خلال سنوات الدراسة.

ففي **البنك التجاري الفلسطيني** نلاحظ ارتفاع وانخفاض النسبة من سنة لأخـرى حيـث بلغت (53.1036%) سنة 2002م، وهي أدنى مستوى وصلت إليه النسبة، وفـي سـنة 2008م وصلت النسبة إلى (79.6172%)، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقـد بلـغ (61.4466%) خلال سنوات الدراسة.

وفي **بنك الاستثمار الفلسـطيني** نلاحظ ارتفاع وانخفاض النسبة من سنة لأخرى حيـث بلغت (76.5058%) سنة 2002م، وفي سنة 2008م وصلت النسبة إلى (71.0426%)، أمـا المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ (68.7982%) خلال سنوات الدراسة.

وفي **بنك فلسطين** نلاحظ ارتفاع وانخفاض النسبة مـن سـنة لأخـرى حيـث بلغـت (66.6820%) سنة 2002م، وفي سنة 2008م وصلت النسبة إلى (69.1221%)، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ (61.4380%) خلال سنوات الدراسة.

وفي **بنك القدس** نلاحظ ارتفاع وانخفاض النسـبة مـن سـنة لأخـرى حيـث بلغـت (65.5338%) سنة 2002م، وفي سنة 2008م وصلت النسبة إلى (41.9790%)، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ (64.8896%) خلال سنوات الدراسة.

ويرجع تباين هذه النسبة بسبب اختلاف نسبة النمو بالموجودات النقديـة والاسـتثمارات إلى الموجودات الكلية، فكانت نسبة النمو للسنوات (2003م – 2008م) مقارنة بسـنة الأسـاس 2002م والموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (14)

نسبة النمو (الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات)

البنك	السنة						المتوسط الحسابي	المتوسط العام
	2003	2004	2005	2006	2007	2008		
التجاري الفلسطيني	7.79	1.12	9.74	8.49	32.91	49.93	18.33	
الاســـتثمار الفلسطيني	-6.13	-10.52	-9.99	-23.73	-13.01	-7.14	-11.75	
فلسطين	-3.64	-10.70	-25.63	-20.35	1.61	3.66	-9.17	
القدس	3.70	-0.54	-2.32	7.74	20.47	-35.94	-1.15	
								-0.94

يتضح من الجدول أن نسبة النمو **للبنك التجاري الفلسطيني** قد بلغت (7.79%) في سنة 2003م مقارنة في سنة الأساس 2002م، ثم وصلت إلـى (49.93%) سـنة 2008م، وبلـغ المتوسط الحسابي لهذه النسبة (18.33%) خلال سنوات الدراسة. وبالنسبة إلى **بنك الاسـتثمار الفلسطيني** قد بلغت (6.13-%) في سنة 2003م مقارنة في سنة الأساس 2002م، ثم وصـلت

إلى (7.14-%) في سنة 2008م، وبلغ المتوسط الحسابي لهـذه النسـبة (11.75-%) خـلال سنوات الدراسة. أما في **بنك فلسطين** قد بلغت نسبة النمو (3.64-%) في سنة 2003م مقارنـة في سنة الأساس 2002م، ثم وصلت إلى (3.66%) في سنة 2008م، وبلغ المتوسط الحسـابي لهذه النسبة (9.17-%) خلال سنوات الدراسة. وفي **بنك القدس** قد بلغت (3.70%) في سـنة 2003م مقارنة في سنة الأساس 2002م، ثم وصلت إلى (35.94-%) في سنة 2008م، وبلـغ المتوسط الحسابي لهذه النسبة (1.15-%) خلال سنوات الدراسة.

وأخيرا فقد بلغ المتوسط العام لنسبة النمو (0.94-%) خلال سنوات الدراسة.

ثالثاً: التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات:

يعد هذا المؤشر واحداً من المعايير المستخدمة في قيـاس المخـاطرة الائتمانيـة فـي المصارف التجارية ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع المخاطرة الائتمانية للمصرف علـى اعتبار أن ذلك يعكس زيادة القروض التي على المصرف مواجهتها في حالة عدم سدادها مـن قبل المقترضين في مواعيدها المحددة. وتم حسابه وفقا للمعادلة التالية:

$$\% = \frac{\text{التسهيلات الائتمانية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

جدول رقم (15)

التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات

البنك	السنة							المتوسط الحسابي	المتوسط العام
	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008		
التجاري الفلسطيني	34.5795	31.3368	34.9499	31.6513	32.2778	24.0593	14.1835	29.005	
الاســـتثمار الفلسطيني	22.0494	24.3190	28.4281	27.5707	38.0163	30.0374	23.9626	27.769	
فلسطين	27.8491	30.9749	36.8416	46.7071	43.2314	28.7368	27.2887	34.519	
القدس	29.8204	26.9350	29.4228	27.9665	23.0949	17.1861	49.5168	29.135	
									30.107

من خلال الجدول رقم (15) يتبين تفاوت البنوك التجارية الفلسـطينية فـي نسـبة التسـهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات إذ بلغ المتوسط العام لهذه النسبة (30.107%) خلال سـنوات الدراسة.

ففي **البنك التجاري الفلسطيني** نلاحظ تذبذب النسبة من سنة لأخرى حيث بلغت (53.1036%) سنة 2002م، وهي أدنى مستوى وصلت إليه النسبة، وفي سنة 2008م وصلت النسبة إلى (79.6172%)، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ (61.4466%) خلال سنوات الدراسة. وفي **بنك الاستثمار الفلسطيني** نلاحظ ارتفاع وانخفاض النسبة من سنة لأخرى حيث بلغت (76.5058%) سنة 2002م، وفي سنة 2008م وصلت النسبة إلى (71.0426%)، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ (68.7982%) خلال سنوات الدراسة. وفي **بنك فلسطين** نلاحظ ارتفاع وانخفاض النسبة من سنة لأخرى حيث بلغت (66.6820%) سنة 2002م، وفي سنة 2008م وصلت النسبة إلى (69.1221%)، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ (61.4380%) خلال سنوات الدراسة. وفي **بنك القدس** نلاحظ ارتفاع وانخفاض النسبة من سنة لأخرى حيث بلغت (65.5338%) سنة 2002م، وفي سنة 2008م وصلت النسبة إلى (41.9790%)، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ (64.8896%) خلال سنوات الدراسة.

يرجع تباين نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات من سنة إلى أخرى خلال السنوات قيد التحليل وذلك بسبب اختلاف نسبة النمو في مكونات هذه النسبة فكانت هذه النسبة للسنوات 2003م – 2008م مقارنة بسنة الأساس كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (16)

نسبة النمو (التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات)

البنك	السنة						المتوسط الحسابي	المتوسط العام
	2003	2004	2005	2006	2007	2008		
التجاري الفلسطيني	-9.38	1.07	-8.47	-6.66	-30.42	-58.98	-18.81	
الاستثمار الفلسطيني	10.29	28.93	25.04	72.41	36.23	8.68	30.26	
فلسطين	11.22	32.29	67.71	55.23	3.19	-2.01	27.94	
القدس	-9.68	-1.33	-6.22	-22.55	-42.37	66.05	-2.68	
								9.18

رابعاً: الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة:

يقيس هذا المؤشر مخاطرة سعر الفائدة في المصارف فإذا كانت قيمة هذا المؤشر أكثـر من (1) كان عائد المصرف أعلى إذا ارتفعت أسعار الفائدة والعكس صحيح. وتم حسـابه هـذه النسبة وفقا للمعادلة التالية:

$$\% = \frac{\text{الموجودات الحساسة لسعر الفائدة}}{\text{المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة}}$$

جدول رقم (17)

الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة

البنك	السنة							المتوسط الحسابي	المتوسط العام
	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008		
التجاري الفلسطيني	116.6438	158.8580	176.6610	215.1389	202.8075	179.3746	173.1749	174.666	
الاستثمار الفلسطيني	106.3678	116.3037	118.5349	139.7277	144.0398	103.1990	134.0164	123.170	
فلسطين	146.2849	158.3950	139.1829	246.3716	63.3503	99.4710	89.1878	134.606	
القدس		156.5373	123.0976	137.9094	156.7336	128.3842	128.1552	138.470	
									142.886

من خلال ملاحظة الجدول رقم (17) يتبين تفاوت البنوك في الموجودات الحساسة لسعر الفائدة إلى المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة، حيث بلغ المتوسط العام لهذه النسبة (142.886%) خلال سنوات الدراسة. ففي **البنك التجاري الفلسطيني** نلاحظ ارتفاع وانخفاض النسبة من سـنة إلى أخرى إذ بلغت (116.6438%) سـنة 2002م، إلـى أن وصـلت (173.1749%) سـنة 2008م، أما المتوسط الحسابي فقد بلغ (174.666%) خلال سنوات الدراسة.

وفي بنك الاستثمار الفلسطيني نلاحظ ارتفاع وانخفاض النسبة من سنة إلى أخـرى إذ بلغت (106.3678%) سنة 2002م، إلـى أن وصـلت (134.0164%) سـنة 2008م، أمـا المتوسط الحسابي فقد بلغ (123.170%) خلال سنوات الدراسة.

وفي **بنك فلسطين** نلاحظ ارتفاع وانخفاض النسبة مـن سـنة إلـى أخـرى إذ بلغـت (146.2849%) سنة 2002م، إلى أن وصلت (89.1878%) سـنة 2008م، أمـا المتوسـط الحسابي فقد بلغ (134.606%) خلال سنوات الدراسة.

أما في **بنك القدس** نلاحظ ارتفاع وانخفاض النسبة من سنة إلى أخرى ولم يتم احتسـاب هذه النسبة لعدم توفر البيانات الخاصة بها لسنة 2002م، في حين وصلت (128.1552%) سنة 2008م، أما المتوسط الحسابي فقد بلغ (138.470%) خلال سنوات الدراسة.

يرجع تباين نسبة الموجودات الحساسة لسعر الفائدة إلى المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة بسبب اختلاف نسبة النمو لمكوناتها، فكانت نسبة النمو للسنوات 2004م - 2008م على اعتبار سنة الأساس 2003م وذلك لعدم وجود بيانات لسنة 2002م كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (18)

نسبة النمو (الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة)

البنك	السنة						المتوسط الحسابي	المتوسط العام
	2003	2004	2005	2006	2007	2008		
التجاري الفلسطيني	36.19	51.45	84.44	73.87	53.78	48.46	58.03	
الاســـتثمار الفلسطيني	9.34	11.44	31.36	35.42	-2.98	25.99	18.43	
فلسطين	8.28	-4.85	68.42	-56.69	-32.00	-39.03	-9.31	
القدس		-21.36	-11.90	0.13	-17.98	-18.13	-100.00	
								-8.21

الفصل الرابع

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

المبحث الأول : التحليل الإحصائي

المبحث الثاني : اختبار الفرضيات

المبحث الأول
التحليل الإحصائي

أولاً: البنك التجاري الفلسطيني:

1- تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على الموجودات:

من خلال الجدول رقم (19) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة النقدية ومعدل العائد على الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.50%) مما يعني أن (0.50%) من التغيرات التي تحصل في معدل العائد على الموجودات يعود سببها إلى نسبة السيولة النقدية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.155) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (19) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد على الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.02%) مما يعني أن (0.02%) من التغيرات التي تحصل في معدل العائد على الموجودات يعود سببها إلى نسبة السيولة القانونية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.032) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (19) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (1.70%) مما يعني أن (1.70%) من التغيرات التي تحصل في معدل العائد على الموجودات يعود سببها إلى نسبة التوظيف، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.292) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

جدول رقم (19)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على الموجودات للبنك التجاري الفلسطيني

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط R %	معامل التحديد R^2 %	(T) المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
معدل العائد على الموجودات	نسبة السيولة النقدية	6.9	0.50	0.155	0.442
	نسبة السيولة القانونية	-1.5	0.02	-0.032	0.487
	نسبة التوظيف	12.9	1.70	0.292	0.391

(T) الجدولية = (2.015) $P > 0.05$

وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة النقدية ومعدل العائد للبنك التجاري الفلسطيني غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.442 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة النقدية في معدل العائد على الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (6.9%)، أي وجود علاقة ارتباط غير معنوية بين نسبة السيولة النقدية ومعدل العائد على الموجودات وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السيولة النقدية ومعدل العائد على الموجودات.

أما بالنسبة إلى نسبة السيولة القانونية فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد للبنك التجاري الفلسطيني غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.487 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة القانونية في معدل العائد على الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (1.5-%)، أي وجود علاقة ارتباط غير معنوية بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد على الموجودات وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السيولة القانونية ومعدل العائد على الموجودات.

أما بالنسبة إلى نسبة التوظيف فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة التوظيف ومعدل العائد للبنك التجاري الفلسطيني غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.391 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة التوظيف في معدل العائد على الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (12.9%)، أي وجود علاقة ارتباط غير معنوية بين التوظيف ومعدل العائد على الموجودات وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على الموجودات.

وتفسر الباحثة من التحليل الموضح أعلاه سبب ضعف العلاقة بين نسبة السيولة النقدية ومعدل العائد على الموجودات إلى زيادة نمو المبالغ السائلة في الصندوق مقارنة بحجم ودائع العملاء من الالتزامات السائلة مما أدى إلى ارتفاع نسبة السيولة النقدية فكان له تأثيرا عكسيا على الأرباح وبالتالي على معدل العائد على الموجودات.

كما يتضح من التحليل ضعف العلاقة بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد على الموجودات وتفسر الباحثة سبب ذلك إلى زيادة نمو الموجودات السائلة المتمثلة في النقد والأرصدة النقدية لدى سلطة النقد والأرصدة النقدية لدى مؤسسات مالية أخرى مقارنة بحجم المطلوبات السائلة، كما أدى ضعف حجم الاستثمارات لدى البنك بسبب الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد مما كان له تأثيرا عكسيا على الأرباح وبالتالي على معدل العائد على الموجودات.

ويتضح أيضا ضعف العلاقة بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على الموجودات وتفسر الباحثة ذلك إلى ضعف حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك مقارنة بحجم الموجودات، ويبدو أن البنك يتبع سياسة متشددة في منح التسهيلات الائتمانية في ضوء حجم الأصول المتعثرة لديه حيث أصبح يفضل الاستثمار في مجال الأصول شبه السائلة كربط الودائع لدى البنوك الأخرى، الأمر الذي أدى إلى ظهور هذه العلاقة بأنها ضعيفة.

2- تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على حق الملكية:

من خلال الجدول رقم (20) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة النقدية ومعدل العائد على حق الملكية يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.10%) وهذا يعني أن (0.10%) من التغيرات التي تحصل في معدل العائد على حق الملكية يعود سببها إلى نسبة السيولة النقدية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.077) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (20) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد على حق الملكية يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.90%) وهذا يعني أن (0.90%) من التغيرات التي تحصل في معدل العائد على حق الملكية يعود سببها إلى نسبة السيولة القانونية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.217-) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (20) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على حق الملكية يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (1.60%) وهذا يعني أن (1.60%) من التغيرات التي تحصل في معدل العائد على حق الملكية يعود سببها إلى نسبة التوظيف، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.286) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

جدول رقم (20)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على حق الملكية للبنك التجاري الفلسطيني

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط % R	معامل التحديد % R^2	(T) المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
معدل العائد على حق الملكية	نسبة السيولة النقدية	3.5	0.10	0.077	0.471
	نسبة السيولة القانونية	-9.7	0.90	-0.217	0.418
	نسبة التوظيف	12.7	1.60	0.286	0.393

(T) الجدولية = (2.015) $P > 0.05$

وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة النقدية ومعدل العائد على حق الملكية للبنك التجاري الفلسطيني غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.471 لمستوى معنوية (0.05) وهذا يعني أنه لا يوجد تأثير معنوي لنسبة السيولة النقدية في معدل العائد على حق الملكية، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (3.5%)، أي وجود علاقة ارتباط غير معنوية بين نسبة السيولة النقدية ومعدل العائد على حق الملكية وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة النقدية ومعدل العائد على حق الملكية.
أما بالنسبة إلى نسبة السيولة القانونية فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد على حق الملكية للبنك التجاري الفلسطيني غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.418 لمستوى معنوية (0.05) وهذا يعني أنه لا يوجد تأثير معنوي لنسبة السيولة القانونية في معدل العائد على حق الملكية، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (9.7-%)، أي وجود علاقة ارتباط غير معنوية بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد على حق الملكية وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد على حق الملكية.
أما بالنسبة إلى نسبة التوظيف فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على حق الملكية للبنك التجاري الفلسطيني غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.393 لمستوى معنوية (0.05) وهذا يعني أنه لا يوجد تأثير معنوي لنسبة التوظيف في معدل العائد على حق الملكية، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (12.7%)، أي وجود علاقة ارتباط غير معنوية بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على حق الملكية وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على حق الملكية.

وتفسر الباحثة سبب ضعف العلاقة بين نسبة السيولة النقدية ومعدل العائد على حق الملكية إلى زيادة نمو المبالغ السائلة في الصندوق مقارنة بحجم ودائع العملاء من الالتزامات السائلة مما أدى إلى ارتفاع نسبة السيولة النقدية فكان له تأثيرا عكسيا على الأرباح التي يحققها المساهمون على أموالهم الموظفة في رأس مال البنك.

ويتبين أيضا ضعف العلاقة بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد على حق الملكية وتفسر الباحثة سبب ضعف هذه العلاقة إلى زيادة نمو الموجودات السائلة مقارنة بحجم المطلوبات السائلة وانخفاض حجم الاستثمارات مما كان له تأثيرا عكسيا على الأرباح التي يحققها المساهمون على أموالهم الموظفة في رأس مال البنك.

كما يتبين أن هناك ضعف في العلاقة بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على حق الملكية وتفسر الباحثة سبب ضعف هذه العلاقة إلى ضعف التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك مقارنة بحجم حقوق الملكية مما كان له تأثيرا عكسيا على العائد.

3- تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ومؤشري معدل العائد على الموجودات (ROA) ومعدل العائد على حق الملكية (ROE):

أثبتت نتائج تحليل الانحدار والموضحة في الجدول رقم (21) عن عدم وجود أثر معنوي بين السيولة المصرفية ومؤشري معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.336، 0.444 على التوالي، كما بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.451،0.148) على التوالي وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

جدول رقم (21)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومؤشري معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية للبنك التجاري الفلسطيني

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2 %	(T) المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
السيولة المصرفية	ROA	19.7	3.90	0.451	0.336
	ROE	6.6	0.40	0.148	0.444

(T) الجدولية = (2.015) $P > 0.05$

تحليل مؤشرات مخاطرة السيولة:

1- تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ونسبة النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات:

من خلال الجدول رقم (22) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة النقدية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (62.80%) ما يعني أن (62.80%) من التغيرات التي تحصل في **النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات** يعود سببها إلى نسبة السيولة النقدية، وأوضح اختبار (T) صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (2.903) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (22) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة القانونية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل

التحديد R^2 بلغت (82.0%) ما يعني أن (82.0%) من التغيرات التي تحصل في **النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات** يعود سببها إلى نسبة السيولة القانونية، وأوضح اختبار (T) صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (4.777) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (22) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة التوظيف والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (60.40%) ما يعني أن (60.40%) من التغيرات التي تحصل في **النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات** يعود سببها إلى نسبة التوظيف، وأوضح اختبار (T) صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (2.763) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية (2.015).

جدول رقم (22)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات للبنك التجاري الفلسطيني

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2 %	(T) المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات	نسبة السيولة النقدية	79.2	62.80	2.903	0.017
	نسبة السيولة القانونية	90.6	82.0	4.777	0.002
	نسبة التوظيف	-77.7	60.40	2.763	0.020

(T) الجدولية = (2.015) $P < 0.05$

وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة النقدية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات للبنك التجاري الفلسطيني معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.017 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة النقدية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت قوية إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (79.2%)، أي وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة السيولة النقدية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة النقدية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات.

أما بالنسبة إلى نسبة السيولة القانونية فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة القانونية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات للبنك التجاري الفلسطيني معنوية إذ

بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.002 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة القانونية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت قوية إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (90.60%)، أي وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة السيولة القانونية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة القانونية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات.

أما بالنسبة إلى نسبة التوظيف فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة التوظيف والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات للبنك التجاري الفلسطيني معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.020 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى يوجد تأثير معنوي بين نسبة التوظيف والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت قوية إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (77.70-%)، أي وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة التوظيف والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة التوظيف والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات.

2- تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ونسبة الموجودات النقدية والاستثمارات/ إجمالي الموجودات:

من خلال الجدول رقم (23) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السـيولة النقدية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديـد R^2 بلغت (91.90%) وهذا يعني أن (91.9%) من التغيرات التي تحصل في الموجودات النقدية والاستثمارات/ إجمالي الموجودات يعود سببها إلى نسبة السيولة النقدية، وأوضح اختبـار (T) صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (7.518) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (23) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السـيولة القانونية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديـد R^2 بلغت (77.8%) وهذا يعني أن (77.8%) من التغيرات التي تحصل في الموجودات النقديـة والاستثمارات / إجمالي الموجودات يعود سببها إلى نسبة السيولة القانونية، وأوضح اختبار (T) صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (4.181) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (23) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة التوظيف الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (90.3%) وهذا يعني أن (90.3%) من التغيرات التي تحصل في الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات يعود سببها إلى نسبة التوظيف، وأوضح اختبار (T) صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (6.818-) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

جدول رقم (23)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات للبنك التجاري الفلسطيني

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط % R	معامل التحديد % R^2	(T) المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات	نسبة السيولة النقدية	95.8	91.9	7.518	0.000
	نسبة السيولة القانونية	88.2	77.8	4.181	0.005
	نسبة التوظيف	-95.0	90.3	-6.818	0.000

(T) الجدولية = (2.015)

وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة النقدية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات للبنك التجاري الفلسطيني معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.000 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة النقدية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت قوية إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (95.8%)، أي وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة السيولة النقدية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة النقدية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات.

أما بالنسبة إلى نسبة السيولة القانونية فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة القانونية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات للبنك التجاري الفلسطيني معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.005 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى أنه يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة القانونية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت قوية إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (88.2%)، أي وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة السيولة القانونية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات وهذا

يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة القانونية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات.

أما بالنسبة إلى نسبة التوظيف فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة التوظيف والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات للبنك التجاري الفلسطيني معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.000 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى أنه يوجد تأثير معنوي بين نسبة التوظيف والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت قوية إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (95.0-%)، أي وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة التوظيف والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة التوظيف والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات.

3- تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ونسبة التسـهيلات الائتمانيـة/ إجمـالي الموجودات:

من خلال الجدول رقم (24) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السـيولة النقدية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامـل التحديـد R^2 بلغـت (90.70%) ما يعني أن (90.70%) من التغيرات التي تحصل فـي التسـهيلات الائتمانيـة / إجمالي الموجودات يعود سببها إلى نسبة السيولة النقدية، وأوضح اختبار (T) صـحة معنويـة النموذج، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (6.992) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (24) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السـيولة القانونية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديـد R^2 بلغـت (69.0%) ما يعني أن (69.0%) من التغيرات التي تحصل في التسهيلات الائتمانية / إجمـالي الموجودات يعود سببها إلى نسبة السيولة القانونية، وأوضح اختبار (T) صحة معنوية النموذج، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (3.334) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (24) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة التوظيف والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغـت (93.2%) ما يعني أن (93.2%) من التغيرات التي تحصل في التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات يعود سببها إلى نسبة التوظيف، وأوضح اختبار (T) صحة معنوية النموذج، إذ بلغت قيمـة (T) المحسوبة (8.257) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية (2.015).

جدول رقم (24)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات للبنك التجاري الفلسطيني

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط % R	معامل التحديد % R^2	(T) المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات	نسبة السيولة النقدية	-95.2	90.70	6.992	0.000
	نسبة السيولة القانونية	-83.1	69.0	3.334	0.010
	نسبة التوظيف	96.5	93.2	8.257	0.000

(T) الجدولية = (2.015) $P < 0.05$

وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة النقدية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات للبنك التجاري الفلسطيني معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.000 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة النقدية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت قوية إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (95.2-%)، أي وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة السيولة النقدية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السيولة النقدية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات.

أما بالنسبة إلى نسبة السيولة القانونية وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة القانونية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات للبنك التجاري الفلسطيني معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.010 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة القانونية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت قوية إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (83.1-%)، أي وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة السيولة القانونية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة القانونية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات.

أما بالنسبة إلى نسبة التوظيف فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة التوظيف والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات للبنك التجاري الفلسطيني معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.000 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى يوجد تأثير معنوي بين نسبة التوظيف والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت قوية إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (96.5%)، أي وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة التوظيف والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة التوظيف والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات.

4- تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ونسبة الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة:

من خلال الجدول رقم (25) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة النقدية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.30%) ما يعني أن (0.30%) من التغيرات التي تحصل في الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة يعود سببها إلى نسبة السيولة النقدية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.130) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (25) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة القانونية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (17.40%) وهذا يعني أن (17.4%) من التغيرات التي تحصل في الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة يعود سببها إلى نسبة السيولة القانونية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (1.025) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (25) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة التوظيف والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.70%) وهذا يعني أن (0.70%) من التغيرات التي تحصل في الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة يعود سببها إلى نسبة التوظيف، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.192) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

جدول رقم (25)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة/ المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة للبنك التجاري الفلسطيني

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2 %	(T) المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
الموجودات الحساسة لسعر الفائدة/ المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة	نسبة السيولة النقدية	5.9	0.30	0.130	0.450
	نسبة السيولة القانونية	41.7	17.40	1.025	0.176
	نسبة التوظيف	8.6	0.70	0.192	0.427

(T) الجدولية = (2.015) $P > 0.05$

وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة النقدية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة للبنك التجاري الفلسطيني غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.450 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى أنه لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة النقدية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (5.90%)، أي عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة السيولة النقدية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة وهذا يدل على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السيولة النقدية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة.

أما بالنسبة إلى نسبة السيولة القانونية وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة القانونية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة للبنك التجاري الفلسطيني غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.176 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى أنه لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة القانونية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (41.70%)، أي عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة السيولة القانونية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة القانونية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة.

أما بالنسبة إلى نسبة التوظيف فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة التوظيف والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة للبنك التجاري الفلسطيني غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.427 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى أنه لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة التوظيف والموجودات الحساسة لسعر الفائدة/المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (8.60%)، أي عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة التوظيف والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة وهذا يدل على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة التوظيف والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة.

5- تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ومؤشرات مخاطرة السيولة:

أثبتت نتائج تحليل الانحدار والموضحة في الجدول رقم (26) عن عدم وجود أثر معنوي بين السيولة المصرفية وبعض مؤشرات مخاطرة السيولة (النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات)، (الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات)، (التسهيلات

الائتمانية / إجمالي الموجودات)، إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.124 ، 0.256، 0.329 على التوالي، كما بلغت قيمة (T) المحسوبة (1.306، 0.706، 0.470) على التوالي وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

جدول رقم (26)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومؤشرات مخاطرة السيولة للبنك التجاري الفلسطيني

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2 %	(T) المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
السيولة المصرفية	**النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات**	50.4	25.40	1.306	0.124
	الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات	9.1	30.1	0.706	0.256
	التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات	-20.6	4.20	0.470	0.329
	الموجودات الحساسة لسعر الفائدة/ المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة	72.8	52.90	2.371	0.032

(T) الجدولية = (2.015) $P > 0.05$

ثانياً: بنك الاستثمار الفلسطيني:

1- تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على الموجودات

من خلال الجدول رقم (27) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة النقدية ومعدل العائد على الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (3.0%) مما يعني أن (3.0%) من التغيرات التي تحصل في معدل العائد على الموجودات يعود سببها إلى نسبة السيولة النقدية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.391) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (27) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد على الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (1.9%) مما يعني أن (1.9%) من التغيرات التي تحصل في معدل العائد على الموجودات يعود سببها إلى نسبة السيولة القانونية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.315-) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (27) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (10.3%) مما يعني أن (10.3%) من التغيرات التي تحصل في معدل العائد على الموجودات يعود سببها إلى نسبة التوظيف، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.758) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

جدول رقم (27)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على الموجودات

بنك الاستثمار الفلسطيني

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط R %	معامل التحديد R^2 %	(T) المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
معدل العائد على الموجودات	نسبة السيولة النقدية	17.2	3.0	0.391	0.356
	نسبة السيولة القانونية	13.9	1.9	-0.315	0.383
	نسبة التوظيف	32.1	10.3	0.758	0.242

(T) الجدولية = (2.015) $P > 0.05$

وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة النقدية ومعدل العائد لبنك الاستثمار الفلسطيني غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.356 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة النقدية ومعدل العائد على الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد

كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (17.2%)، أي وجود علاقة ارتباط غير معنوية بين نسبة السيولة النقدية ومعدل العائد على الموجودات وهذا يعني عدم وجود علاقـة ارتبـاط ذات دلالة إحصائية بين السيولة النقدية ومعدل العائد على الموجودات.

أما بالنسبة إلى نسبة السيولة القانونية فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد لبنك الاستثمار الفلسطيني غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.383 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة القانونية ومعـدل العائـد علـى الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضـعيفة إذ بلغـت قيمـة معامـل الارتبـاط (13.9%)، أي وجود علاقة ارتباط غير معنوية بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد علـى الموجودات وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السيولة القانونية ومعدل العائد على الموجودات.

أما بالنسبة إلى نسبة التوظيف فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة التوظيف ومعدل العائد لبنـك الاستثمار الفلسطيني غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.242 لمسـتوى معنويـة (0.05) بمعنى لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على الموجـودات، أمـا علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتبـاط (32.1%)، أي وجـود علاقة ارتباط غير معنوية بين التوظيف ومعدل العائد على الموجودات وهذا يعني عدم وجـود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على الموجودات.

ويتبين من التحليل أعلاه وجود علاقة ضعيفة بين نسبة السيولة النقدية ونسـبة معـدل العائد على الموجودات، وتفسر الباحثة ذلك إلى زيادة نمو المبالغ السائلة في الصندوق لدى البنك مقارنة بحجم ودائع العملاء من الالتزامات السائلة مما أدى إلى ارتفاع نسبة السيولة النقدية فكان تأثيره عكسيا على معدل العائد على الموجودات.

كما يتضح أن هناك علاقة ارتباط ضعيفة بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد على الموجودات وتفسر الباحثة ذلك إلى زيادة نمو الموجودات السائلة المتمثلة في النقد في الصندوق ولدى سلطة النقد الفلسطينية والأرصدة النقدية لدى مؤسسـات ماليـة أخـرى مقارنـة بحجـم المطلوبات السائلة مما كان له تأثيرا عكسيا على معدل العائد على الموجودات.

ويتضح أيضا أن هناك علاقة ضعيفة بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على الموجودات وتفسير ذلك هو ضعف حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة مـن قبـل البنـك مقارنـة بحجـم الموجودات وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها البلاد مما أدى إلـى ظهـور هـذه العلاقة ضعيفة.

2- تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على حق الملكية:

من خلال الجدول رقم (28) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السـيولة النقدية ومعدل العائد على حق الملكية يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغـت (2.7%) وهـذا يعني أن (2.7%) من التغيرات التي تحصل في معدل العائد على حق الملكية يعود سببها إلـى نسبة السيولة النقدية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النمـوذج، إذ بلغـت قيمـة (T) المحسوبة (0.373) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (28) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السـيولة القانونية ومعدل العائد على حق الملكية يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (1.1%) وهـذا يعني أن (1.1%) من التغيرات التي تحصل في معدل العائد على حق الملكية يعود سببها إلـى نسبة السيولة القانونية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النمـوذج، إذ بلغـت قيمـة (T) المحسوبة (0.235) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (28) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على حق الملكية يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (12.5%) وهذا يعني أن (12.5%) من التغيرات التي تحصل في معدل العائد على حق الملكية يعود سببها إلـى نسـبة التوظيف، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النمـوذج، إذ بلغـت قيمـة (T) المحسـوبة (0.844) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

جدول رقم (28)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على حق الملكية لبنك الاستثمار الفلسطيني

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط % R	معامل التحديد % R^2	(T) المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
معدل العائد على حق الملكية	نسبة السيولة النقدية	16.5	2.7	0.373	0.362
	نسبة السيولة القانونية	-10.5	1.1	0.235	0.412
	نسبة التوظيف	35.3	12.5	0.844	0.219

(T) الجدولية = (2.015) $P > 0.05$

وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة النقدية ومعدل العائد على حق الملكية لبنك الاستثمار الفلسطيني غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.362 لمستوى معنوية (0.05) وهذا يعني أنه لا يوجد تأثير معنوي لنسبة السيولة النقدية في معدل العائد على حق الملكية، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (16.5%)، أي وجـود علاقـة

ارتباط غير معنوية بين نسبة السيولة النقدية ومعدل العائد على حق الملكية وهذا يعنـي عـدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة النقدية ومعدل العائد على حق الملكية.
أما بالنسبة إلى نسبة السيولة القانونية فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد على حق الملكية لبنك الاستثمار الفلسطيني غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.412 لمستوى معنوية (0.05) وهذا يعني أنه لا يوجد تأثير معنوي لنسبة السيولة القانونية في معدل العائد على حق الملكية، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (10.5-%)، أي وجود علاقة ارتباط غير معنوية بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد على حق الملكية وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد على حق الملكية.
أما بالنسبة إلى نسبة التوظيف فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على حق الملكية لبنك الاستثمار الفلسطيني غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.219 لمستوى معنوية (0.05) وهذا يعني أنه لا يوجد تأثير معنوي لنسبة التوظيف في معدل العائد على حق الملكية، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (35.3%)، أي وجود علاقة ارتباط غير معنوية بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على حق الملكية وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على حق الملكية.

يتضح من التحليل أعلاه وجود علاقة ضعيفة بين نسبة السيولة (النقدية والقانونية) ومعدل العائد على حق الملكية وتفسر الباحثة سبب ضعف هذه العلاقة إلى زيادة نمو المبالغ السائلة لدى البنك مقارنة بحجم ودائع العملاء مما أدى إلى ارتفاع نسبة السيولة (النقدية والقانونية) على حد سواء مما كان له تأثيرا عكسيا على الأرباح التي يحققها المساهمون على أموالهم الموظفة في رأس مال البنك.

كما يتبين وجود علاقة ضعيفة بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على حق الملكية وتفسير ذلك هو ضعف حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك مما كان له تأثيرا عكسيا على الأرباح.

3- تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ومؤشري معدل العائد على الموجودات (ROA) ومعدل العائد على حق الملكية (ROE):

أثبتت نتائج تحليل الانحدار والموضحة في الجدول رقم (29) عن عدم وجود أثر معنوي بين السيولة المصرفية ومؤشري معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية إذ

بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.366، 0.332 على التوالي، كما بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.460،0.364) على التوالي وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

جدول رقم (29)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومؤشري معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية لبنك الاستثمار الفلسطيني

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	معامل الارتباط % R	معامل التحديد % R^2	(T) المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
السيولة المصرفية	ROA	16.1	2.6	0.364	0.366
	ROE	20.1	4.1	0.460	0.332

(T) الجدولية = (2.015) $P > 0.05$

تحليل مؤشرات مخاطرة السيولة:

1- تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ونسبة النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات:

من خلال الجدول رقم (30) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة النقدية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (17.2%) ما يعني أن (17.2%) من التغيرات التي تحصل في النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات يعود سببها إلى نسبة السيولة النقدية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (1.019) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (30) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة القانونية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (1.2%) ما يعني أن (1.2%) من التغيرات التي تحصل في النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات يعود سببها إلى نسبة السيولة القانونية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.247) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (30) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة التوظيف والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (67.0%) ما يعني أن (67.0%) من التغيرات التي تحصل في النقد والأرصدة

المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات يعود سببها إلى نسبة التوظيف، وأوضح اختبـار (T) صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (3.188) وهي أكبر مـن قيمـة (T) الجدولية (2.015).

جدول رقم (30)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات لبنك الاستثمار الفلسطيني

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط % R	معامل التحديد % R^2	(T) المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات	نسبة السيولة النقدية	41.5	17.2	1.019	0.178
	نسبة السيولة القانونية	-11.0	1.2	0.247	0.407
	نسبة التوظيف	-81.9	67.0	3.188	0.012

(T) الجدولية = (2.015)

وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة النقدية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات لبنك الاستثمار الفلسطيني معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.178 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة النقدية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (41.5%)، أي وجود علاقة ارتباط غير معنوية بين نسبة السيولة النقدية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات وهذا يدل على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة النقدية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات.

أما بالنسبة إلى نسبة السيولة القانونية فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة القانونية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات لبنك الاستثمار الفلسطيني معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.407 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة القانونية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (11.0-%)، أي وجود علاقة ارتباط غير معنوية بين نسبة السيولة القانونية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات وهذا يدل على عدم وجود علاقة ارتباط ذات

دلالة إحصائية بين نسبة السيولة القانونية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات.

أما بالنسبة إلى نسبة التوظيف فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة التوظيف والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات لبنك الاستثمار الفلسطيني معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.012 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى يوجد تأثير معنوي بين نسبة التوظيف والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت قوية إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (81.9-%)، أي وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة التوظيف والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة التوظيف والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات.

2- تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية والموجودات النقدية والاستثمارات/ إجمالي الموجودات:

من خلال الجدول رقم (31) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة النقدية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (15.7%) وهذا يعني أن (15.7%) من التغيرات التي تحصل في الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات يعود سببها إلى نسبة السيولة النقدية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.963) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (31) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة القانونية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (13.3%) وهذا يعني أن (13.3%) من التغيرات التي تحصل في الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات يعود سببها إلى نسبة السيولة القانونية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.875-) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية (2.015-).

من خلال الجدول رقم (31) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة التوظيف الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (81.7%) وهذا يعني أن (81.7%) من التغيرات التي تحصل في الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات يعود سببها إلى نسبة التوظيف، وأوضح اختبار (T) صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (4.724-) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015-).

جدول رقم (31)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات لبنك الاستثمار الفلسطيني

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط % R	معامل التحديد % R^2	(T) المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات	نسبة السيولة النقدية	39.6	15.7	0.963	0.190
	نسبة السيولة القانونية	-36.5	13.3	-0.875	0.215
	نسبة التوظيف	-90.4	81.2	-4.724	0.003

(T) الجدولية = (2.015)

وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة النقدية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات لبنك الاستثمار الفلسطيني معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.190 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة النقدية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (39.6%)، أي عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة السيولة النقدية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات وهذا يدل على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة النقدية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات.

أما بالنسبة إلى نسبة السيولة القانونية فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة القانونية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات لبنك الاستثمار الفلسطيني غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.215 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى أنه لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة القانونية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت متوسطة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (36.5-%)، أي عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة السيولة القانونية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات وهذا يدل على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة القانونية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات.

أما بالنسبة إلى نسبة التوظيف فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة التوظيف والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات لبنك الاستثمار الفلسطيني معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.003 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى أنه يوجد تأثير معنوي بين نسبة التوظيف والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت

قوية إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (90.4-%)، أي وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة التوظيف والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة التوظيف والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات.

3- تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات:

من خلال الجدول رقم (32) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة النقدية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (23.9%) ما يعني أن (23.9%) من التغيرات التي تحصل في التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات يعود سببها إلى نسبة السيولة النقدية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (1.252) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (32) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة القانونية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (5.7%) ما يعني أن (5.7%) من التغيرات التي تحصل في التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات يعود سببها إلى نسبة السيولة القانونية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.550) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (32) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة التوظيف والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (85.3%) ما يعني أن (85.3%) من التغيرات التي تحصل في التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات يعود سببها إلى نسبة التوظيف، وأوضح اختبار (T) صحة معنوية النموذج، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (5.392) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية (2.015).

جدول رقم (32)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات لبنك الاستثمار الفلسطيني

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط % R	معامل التحديد % R^2	(T) المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات	نسبة السيولة النقدية	-48.9	23.9	1.252	0.133
	نسبة السيولة القانونية	23.9	5.7	0.550	0.303
	نسبة التوظيف	92.4	85.3	5.392	0.001

(T) الجدولية = (2.015)

وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة النقدية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات لبنك الاستثمار الفلسطيني معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.133 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة النقدية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (48.9-%)، أي عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة السيولة النقدية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات وهذا يدل على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السيولة النقدية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات.

أما بالنسبة إلى نسبة السيولة القانونية وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة القانونية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات لبنك الاستثمار الفلسطيني معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.303 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة القانونية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (23.9%)، أي عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة السيولة القانونية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات وهذا يدل على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة القانونية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات.

أما بالنسبة إلى نسبة التوظيف فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة التوظيف والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات لبنك الاستثمار الفلسطيني معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.001 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى يوجد تأثير معنوي بين نسبة التوظيف والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت قوية إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (92.4%)، أي وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة التوظيف والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة التوظيف والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات.

4- تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة:

من خلال الجدول رقم (33) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة النقدية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (6.6%) ما يعني أن (6.6%) من التغيرات التي تحصل في الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة يعود سببها إلى نسبة

السيولة النقدية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.596) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (33) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة القانونية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (5.4%) وهذا يعني أن (5.4%) من التغيرات التي تحصل في الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة يعود سببها إلى نسبة السيولة القانونية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.533) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (33) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة التوظيف والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (22.5%) وهذا يعني أن (22.5%) من التغيرات التي تحصل في الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة يعود سببها إلى نسبة التوظيف، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (1.205) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

جدول رقم (33)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة/ المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة لبنك الاستثمار الفلسطيني

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط % R	معامل التحديد % R^2	(T) المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
الموجودات الحساسة لسعر الفائدة/ المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة	نسبة السيولة النقدية	-25.7	6.6	0.596	0.289
	نسبة السيولة القانونية	23.2	5.4	0.533	0.308
	نسبة التوظيف	47.4	22.5	1.205	0.141

(T) الجدولية = (2.015) $P > 0.05$

وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة النقدية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة لبنك الاستثمار الفلسطيني غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.289 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى أنه لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة النقدية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة، أما علاقة

الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (25.7-%)، أي عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة السيولة النقدية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة وهذا يدل على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السيولة النقدية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة.

أما بالنسبة إلى نسبة السيولة القانونية وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة القانونية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة لبنك الاستثمار الفلسطيني غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.308 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى أنه لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة القانونية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (23.2%)، أي عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة السيولة القانونية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة وهذا يدل على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة القانونية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة.

أما بالنسبة إلى نسبة التوظيف فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة التوظيف والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة لبنك الاستثمار الفلسطيني غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.141 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى أنه لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة التوظيف والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (47.4%)، أي عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة التوظيف والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة وهذا يدل على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة التوظيف والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة.

5- تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ومؤشرات مخاطر السيولة:

أثبتت نتائج تحليل الانحدار والموضحة في الجدول رقم (34) عن عدم وجود أثر معنوي بين السيولة المصرفية وبعض مؤشرات مخاطر السيولة (النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات، الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة، الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات) إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) (0.072، 0.159 ، 0.14) على التوالي، كما بلغت قيمة (T) المحسوبة (1.734-، 1.109، 3.087-) على التوالي وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015). وهذا يثبت عدم وجود علاقة ارتباط وتأثير بين السيولة المصرفية وبعض مؤشرات مخاطر السيولة.

كذلك أثبتت نتائج تحليل الانحدار والموضحة في الجدول رقم (34) عن وجود أثر معنوي بـين السيولة المصرفية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات كأحد مؤشرات مخاطرة السيولة إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.026، كما بلغت قيمة (T) المحسوبة 2.548 وهي أكبر من قيمة(T) الجدولية (2.015). وهذا يثبت وجود علاقة ارتباط وتأثير بـين السـيولة المصـرفية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات.

جدول رقم (34)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومؤشرات مخاطر السيولة لبنك الاستثمار الفلسطيني

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد % R^2	(T) المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
السيولة المصرفية	**النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات**	-61.3	37.6	-1.734	0.072
	الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات	-81.0	65.6	-3.087	0.014
	التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات	75.2	56.5	2.548	0.026
	الموجودات الحساسة لسعر الفائدة/ المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة	44.4	19.7	1.109	0.159

(T) الجدولية = (2.015)

ثالثاً: بنك فلسطين:

1- تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على الموجودات:

من خلال الجدول رقم (35) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السـيولة النقدية ومعدل العائد على الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (7.9%) ما يعني أن (7.9%) من التغيرات التي تحصل في معدل العائد على الموجودات يعود سببها إلى نسـبة السيولة النقدية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمـة (T) المحسـوبة (0.654) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (35) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السـيولة القانونية ومعدل العائد على الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغـت (4.4%) مـا

يعني أن (4.4%) من التغيرات التي تحصل في معدل العائد على الموجودات يعود سببها إلـى نسبة السيولة القانونية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النمـوذج إذ بلغـت قيمـة (T) المحسوبة (0.481) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (35) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (40.3%)، ما يعنـي أن (40.3%) من التغيرات التي تحصل في معدل العائد على الموجودات يعود سببها إلـى نسـبة التوظيف، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النمـوذج إذ بلغـت قيمـة (T) المحسـوبة (1.839) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية 2.015).

جدول رقم (35)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على الموجودات لبنك فلسطين

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط R %	معامل التحديد R^2 %	(T) المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
معدل العائد على الموجودات	نسبة السيولة النقدية	-28.1	7.9	0.654	0.271
	نسبة السيولة القانونية	-21.0	4.4	0.481	0.326
	نسبة التوظيف	63.5	40.3	1.839	0.063

(T) الجدولية = (2.015) $P > 0.05$

وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة النقدية ومعدل العائد لبنك فلسطين غيـر معنويـة إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.271 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة النقدية ومعدل العائد على الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (28.1-%)، أي وجود علاقة ارتباط غير معنويـة بـين نسـبة السيولة النقدية ومعدل العائد على الموجودات وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتبـاط ذات دلالـة إحصائية بين السيولة النقدية ومعدل العائد على الموجودات.

أما بالنسبة إلى نسبة السيولة القانونية فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد لبنك فلسطين غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتماليـة (Sig.) 0.326 لمسـتوى معنويـة (0.05) بمعنى لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد على الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (21.0-%)، أي وجود علاقة ارتباط غير معنوية بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد على الموجودات وهذا يعنـي

عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بـين السـيولة القانونيـة ومعـدل العائـد علـى الموجودات.

أما بالنسبة إلى نسبة التوظيف فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة التوظيف ومعدل العائد لبنـك فلسطين غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.063 لمستوى معنوية (0.05) بمعنـى لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على الموجودات، أما علاقـة الارتبـاط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (63.5%)، أي وجود علاقة ارتباط غيـر معنوية بين التوظيف ومعدل العائد على الموجودات وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتبـاط ذات دلالة إحصائية بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على الموجودات.

2- تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على حق الملكية:

من خلال الجدول رقم (36) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السـيولة النقدية ومعدل العائد على حق الملكية يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغـت (0.1%) وهـذا يعني أن (0.1%) من التغيرات التي تحصل في معدل العائد على حق الملكية يعود سببها إلـى نسبة السيولة النقدية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النمـوذج، إذ بلغـت قيمـة (T) المحسوبة (0.063) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (36) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السـيولة القانونية ومعدل العائد على حق الملكية يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.1%) وهـذا يعني أن (0.1%) من التغيرات التي تحصل في معدل العائد على حق الملكية يعود سببها إلـى نسبة السيولة القانونية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النمـوذج، إذ بلغـت قيمـة (T) المحسوبة (0.084) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (36) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على حق الملكية يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (69.5%) وهذا يعني أن (69.5%) من التغيرات التي تحصل في معدل العائد على حق الملكية يعود سببها إلـى نسـبة التوظيف، وأوضح اختبار (T) صحة معنوية النموذج، إذ بلغت قيمة (T) المحسـوبة (3.373) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية (2.015).

جدول رقم (36)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على حق الملكية لبنك فلسطين

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط % R	معامل التحديد % R^2	(T) المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
معدل العائد على حق الملكية	نسبة السيولة النقدية	-2.8	0.1	0.063	0.476
	نسبة السيولة القانونية	3.8	0.1	0.084	0.468
	نسبة التوظيف	83.3	69.5	3.373	0.010

(T) الجدولية = (2.015)

وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة النقدية ومعدل العائد على حق الملكية لبنك فلسطين غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.476 لمستوى معنوية (0.05) وهذا يعني أنه لا يوجد تأثير معنوي لنسبة السيولة النقدية في معدل العائد على حق الملكية، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (2.8-%)، أي وجود علاقة ارتباط غير معنوية بين نسبة السيولة النقدية ومعدل العائد على حق الملكية وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة النقدية ومعدل العائد على حق الملكية.

أما بالنسبة إلى نسبة السيولة القانونية فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد على حق الملكية لبنك فلسطين غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.468 لمستوى معنوية (0.05) وهذا يعني أنه لا يوجد تأثير معنوي لنسبة السيولة القانونية في معدل العائد على حق الملكية، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (3.8%)، أي وجود علاقة ارتباط غير معنوية بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد على حق الملكية وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد على حق الملكية.

أما بالنسبة إلى نسبة التوظيف فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على حق الملكية لبنك فلسطين معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.010 لمستوى معنوية (0.05) وهذا يعني أنه يوجد تأثير معنوي لنسبة التوظيف في معدل العائد على حق الملكية، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت قوية إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (83.3%)، أي وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على حق الملكية وهذا يعني وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على حق الملكية.

3- تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ومؤشري معدل العائد على الموجودات (ROA) ومعدل العائد على حق الملكية (ROE):

أثبتت نتائج تحليل الانحدار والموضحة في الجدول رقم (37) عن عدم وجود أثر معنوي بين السيولة المصرفية ومؤشري معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.369، 0.407 على التوالي، كما بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.352، 0.249) على التوالي وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015). وهذا يثبت عدم وجود علاقة ارتباط وتأثير بين السيولة المصرفية ومعدل العائد.

جدول رقم (37)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومؤشري معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية لبنك فلسطين

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	معامل الارتباط % R	معامل التحديد % R^2	(T) المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
السيولة المصرفية	ROA	-15.6	2.4	0.352	0.369
	ROE	11.1	1.2	0.249	0.407

(T) الجدولية = (2.015) $P > 0.05$

تحليل مؤشرات مخاطرة السيولة:

1- تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ونسبة النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات:

من خلال الجدول رقم (38) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة النقدية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.4%) ما يعني أن (0.4%) من التغيرات التي تحصل في النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات يعود سببها إلى نسبة السيولة النقدية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.145) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (38) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة القانونية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.006%) ما يعني أن (0.006%) من التغيرات التي تحصل في النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات يعود سببها إلى نسبة السيولة القانونية،

وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.005) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (38) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة التوظيف والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (81.8%) ما يعني أن (81.8%) من التغيرات التي تحصل في النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات يعود سببها إلى نسبة التوظيف، وأوضح اختبار (T) صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (4.739) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية (2.015).

جدول رقم (38)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات لبنك فلسطين

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط % R	معامل التحديد % R^2	(T) المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات	نسبة السيولة النقدية	6.5	0.4	0.145	0.445
	نسبة السيولة القانونية	-0.8	0.006	0.005	0.493
	نسبة التوظيف	-90.4	81.8	4.739	0.003

(T) الجدولية = (2.015)

وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة النقدية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات لبنك فلسطين معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.445 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة النقدية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (6.5%)، أي وجود علاقة ارتباط غير معنوية بين نسبة السيولة النقدية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات وهذا يدل على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة النقدية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات.

أما بالنسبة إلى نسبة السيولة القانونية فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة القانونية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات لبنك فلسطين معنوية إذ بلغت القيمة

الاحتمالية (Sig.) 0.493 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة القانونية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.8-%)، أي وجود علاقة ارتباط غير معنوية بين نسبة السيولة القانونية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات وهذا يدل على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة القانونية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات.

أما بالنسبة إلى نسبة التوظيف فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة التوظيف والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات لبنك فلسطين معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.003 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى يوجد تأثير معنوي بين نسبة التوظيف والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت قوية إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (90.4-%)، أي عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة التوظيف والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة التوظيف والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات.

2- تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ونسبة الموجـودات النقديـة والاسـتثمارات / إجمالي الموجودات:

من خلال الجدول رقم (39) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السـيولة النقدية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديـد R^2 بلغت (0.004%) وهذا يعني أن (0.004%) من التغيرات التي تحصل فـي الموجـودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات يعود سببها إلى نسبة السيولة النقدية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.014-) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (39) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السـيولة القانونية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديـد R^2 بلغت (1.6%) وهذا يعني أن (1.6%) من التغيرات التي تحصل في الموجـودات النقديـة والاستثمارات / إجمالي الموجودات يعود سببها إلى نسبة السيولة القانونية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.284-) وهي أقل مـن قيمـة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (39) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة التوظيف الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (98.6%) وهذا يعني أن (98.6%) من التغيرات التي تحصل في الموجودات النقدية والاستثمارات/ إجمالي الموجودات يعود سببها إلى نسبة التوظيف، وأوضح اختبار (T) صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (18.573-) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

جدول رقم (39)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات لبنك فلسطين

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط % R	معامل التحديد % R^2	(T) المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات	نسبة السيولة النقدية	-0.6	0.004	-0.014	0.495
	نسبة السيولة القانونية	-12.6	-1.6	-0.284	0.394
	نسبة التوظيف	-99.3	98.6	-18.573	0.000

(T) الجدولية = (2.015) $P > 0.05$

وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة النقدية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات لبنك فلسطين غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.495 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة النقدية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.6-%)، أي عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة السيولة النقدية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات وهذا يدل على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة النقدية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات.

أما بالنسبة إلى نسبة السيولة القانونية فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة القانونية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات لبنك فلسطين غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.394 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى أنه لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة القانونية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (12.6-%)، أي عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة السيولة القانونية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي

الموجودات وهذا يدل على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة القانونية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات.
أما بالنسبة إلى نسبة التوظيف فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة التوظيف والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات لبنك فلسطين معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.000 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى أنه يوجد تأثير معنوي بين نسبة التوظيف والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت قوية إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (99.3-%)، أي وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة التوظيف والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية (قوية) بين نسبة التوظيف والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات

3- تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ونسبة التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات:

من خلال الجدول رقم (40) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة النقدية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.02%) ما يعني أن (0.02%) من التغيرات التي تحصل في التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات يعود سببها إلى نسبة السيولة النقدية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.032) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (40) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة القانونية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.9%) ما يعني أن (0.9%) من التغيرات التي تحصل في التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات يعود سببها إلى نسبة السيولة القانونية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.217) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (40) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة التوظيف والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (98.9%) ما يعني أن (98.9%) من التغيرات التي تحصل في التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات يعود سببها إلى نسبة التوظيف، وأوضح اختبار (T) صحة معنوية النموذج، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (21.559) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية (2.015).

جدول رقم (40)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات لبنك فلسطين

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط % R	معامل التحديد % R^2	(T) المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات	نسبة السيولة النقدية	-1.3	0.02	0.032	0.489
	نسبة السيولة القانونية	9.7	0.9	0.217	0.418
	نسبة التوظيف	99.5	98.9	21.559	0.000

(T) الجدولية = (2.015)

وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة النقدية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات لبنك فلسطين غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.489 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة النقدية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (1.3- %)، أي عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة السيولة النقدية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات وهذا يدل على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السيولة النقدية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات.

أما بالنسبة إلى نسبة السيولة القانونية وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة القانونية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات لبنك فلسطين غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.418 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة القانونية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (9.7%)، أي عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة السيولة القانونية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات وهذا يدل على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة القانونية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات.

أما بالنسبة إلى نسبة التوظيف فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة التوظيف والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات لبنك فلسطين معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.000 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى يوجد تأثير معنوي بين نسبة التوظيف والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت قوية إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (99.5%)، أي وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة التوظيف والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة التوظيف والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات.

4- تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ونسبة الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة:

من خلال الجدول رقم (41) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة النقدية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (15.8%) ما يعني أن (15.8%) من التغيرات التي تحصل في الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة يعود سببها إلى نسبة السيولة النقدية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.967) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (41) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة القانونية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (34.1%) وهذا يعني أن (34.1%) من التغيرات التي تحصل في الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة يعود سببها إلى نسبة السيولة القانونية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (1.609) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (41) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة التوظيف والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (15.4%) وهذا يعني أن (15.4%) من التغيرات التي تحصل في الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة يعود سببها إلى نسبة التوظيف، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.954) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

جدول رقم (41)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة لبنك فلسطين

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2 %	(T) المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
الموجودات الحساسة لسعر الفائدة/ المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة	نسبة السيولة النقدية	39.7	15.8	0.967	0.189
	نسبة السيولة القانونية	58.4	34.1	1.609	0.084
	نسبة التوظيف	39.3	15.4	0.954	0.192

(T) الجدولية = (2.015) $P > 0.05$

وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة النقدية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة لبنك فلسطين غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.189 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى أنه لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة النقدية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (39.7%)، أي عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة السيولة النقدية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة وهذا يدل على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السيولة النقدية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة.

أما بالنسبة إلى نسبة السيولة القانونية وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة القانونية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة لبنك فلسطين غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.084 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى أنه لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة القانونية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (58.4%)، أي عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة السيولة القانونية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة وهذا يدل على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة القانونية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة.

أما بالنسبة إلى نسبة التوظيف فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة التوظيف والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة لبنك فلسطين غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.192 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى أنه لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة التوظيف والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (39.3%)، أي عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة التوظيف والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة وهذا يدل على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة التوظيف والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة.

5- تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ومؤشرات مخاطرة السيولة:

أثبتت نتائج تحليل الانحدار والموضحة في الجدول رقم (42) عن عدم وجود أثر معنوي بـين السيولة المصرفية ومؤشرات مخاطر السيولة (النقد والأرصدة المملوكـة لـدى المصـارف / إجمالي الموجودات، الموجودات النقدية والاسـتثمارات / إجمـالي الموجـودات، التسـهيلات

الائتمانية / إجمالي الموجودات، الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة) إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig) 0.427، 0.331، 0.352، 0.086 على التوالي، كما بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.195، 0.464-، 0.401، 1.594) على التوالي وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015) وهذا يثبت عدم وجود علاقة ارتباط وتأثير بين السيولة المصرفية ومؤشرات مخاطرة السيولة.

جدول رقم (42)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومؤشرات مخاطر السيولة لبنك فلسطين

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	معامل الارتباط % R	معامل التحديد % R^2	(T) المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
السيولة المصرفية	**النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات**	-8.7	0.8	0.195	0.427
	الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات	-20.3	4.1	-0.464	0.331
	التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات	17.7	3.1	0.401	0.352
	الموجودات الحساسة لسعر الفائدة/ المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة	58.0	33.7	1.594	0.086

(T) الجدولية = (2.015) $P > 0.05$

رابعاً: بنك القدس:

1- تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على الموجودات:

من خلال الجدول رقم (43) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة النقدية ومعدل العائد على الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (43.7%) ما يعني أن (43.7%) من التغيرات التي تحصل في معدل العائد على الموجودات يعود سببها إلى نسبة السيولة النقدية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة(1.972-) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (43) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد على الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (35.1%) ما يعني أن (35.1%) من التغيرات التي تحصل في معدل العائد على الموجودات يعود سببها إلى نسبة السيولة القانونية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (1.645-) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (43) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (25.5%) ما يعني أن (25.5%) من التغيرات التي تحصل في معدل العائد على الموجودات يعود سببها إلى نسبة التوظيف، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (1.203-) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

جدول رقم (43)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على الموجودات لبنك القدس

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط R %	معامل التحديد R^2 %	(T) المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
معدل العائد على الموجودات	نسبة السيولة النقدية	-66.1	43.7	-1.972	0.053
	نسبة السيولة القانونية	-59.3	35.1	-1.645	0.080
	نسبة التوظيف	-47.4	25.5	-1.203	0.141

(T) الجدولية = (2.015) $P > 0.05$

وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة النقدية ومعدل العائد لبنك القدس غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.053 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة النقدية ومعدل العائد على الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت متوسطة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (66.1-%)، أي وجود علاقة ارتباط غير معنوية بين نسبة السيولة النقدية ومعدل العائد على الموجودات وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السيولة النقدية ومعدل العائد على الموجودات.

أما بالنسبة إلى نسبة السيولة القانونية فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد لبنك القدس غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.080 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد على الموجودات،

أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت متوسطة إذ بلغت قيمة معامـل الارتبـاط (59.3-%)، أي وجود علاقة ارتباط غير معنوية بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد على الموجودات وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السيولة القانونية ومعـدل العائـد علـى الموجودات.

أما بالنسبة إلى نسبة التوظيف فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة التوظيف ومعدل العائد لبنـك القدس غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.141 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (47.4-%)، أي وجود علاقـة ارتبـاط غيـر معنوية بين التوظيف ومعدل العائد على الموجودات وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتبـاط ذات دلالة إحصائية بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على الموجودات.

2- تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على حق الملكية:

من خلال الجدول رقم (44) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسـبة السيولة النقدية ومعدل العائد على حق الملكية يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (56.4%) وهذا يعني أن (56.4%) من التغيرات التي تحصل في معدل العائد على حق الملكية يعود سببها إلى نسبة السيولة النقدية، وأوضح اختبار (T) صحة معنويـة النمـوذج، إذ بلغـت قيمـة (T) المحسوبة (2.544-) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (44) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسـبة السيولة القانونية ومعدل العائد على حق الملكية يتضح أن قيمـة معامـل التحديـد R^2 بلغـت (29.5%) وهذا يعني أن (29.5%) من التغيرات التي تحصل في معدل العائد على حق الملكية يعود سببها إلى نسبة السيولة القانونية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (1.446-) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (44) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسـبة التوظيف ومعدل العائد على حق الملكية يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (30.4%) وهذا يعني أن (30.4%) من التغيرات التي تحصل في معدل العائد على حق الملكية يعود سببها إلى نسبة التوظيف، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج، إذ بلغت قيمة (T) المحسـوبة (1.479-) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

جدول رقم (44)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على حق الملكية لبنك القدس

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط % R	معامل التحديد % R^2	(T) المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
معدل العائد على حق الملكية	نسبة السيولة النقدية	-75.1	56.4	-2.544	0.026
	نسبة السيولة القانونية	-54.3	29.5	-1.446	0.104
	نسبة التوظيف	-55.2	30.4	-1.479	0.100

(T) الجدولية = (2.015)

وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة النقدية ومعدل العائد على حق الملكية لبنك القدس معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.026 لمستوى معنوية (0.05) وهذا يعني أنه يوجد تأثير معنوي لنسبة السيولة النقدية في معدل العائد على حق الملكية، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت متوسطة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (75.1-%)، أي وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة السيولة النقدية ومعدل العائد على حق الملكية وهذا يعني وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة النقدية ومعدل العائد على حق الملكية.

أما بالنسبة إلى نسبة السيولة القانونية فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد على حق الملكية لبنك القدس غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.104 لمستوى معنوية (0.05) وهذا يعني أنه لا يوجد تأثير معنوي لنسبة السيولة القانونية في معدل العائد على حق الملكية، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت متوسطة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (54.3-%)، أي وجود علاقة ارتباط غير معنوية بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد على حق الملكية وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد على حق الملكية.

أما بالنسبة إلى نسبة التوظيف فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على حق الملكية لبنك القدس غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.100 لمستوى معنوية (0.05) وهذا يعني أنه لا يوجد تأثير معنوي لنسبة التوظيف في معدل العائد على حق الملكية، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت متوسطة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (55.2-%)، أي وجود علاقة ارتباط غير معنوية بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على حق الملكية وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على حق الملكية.

3- تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ومؤشري معدل العائد على الموجودات (ROA) ومعدل العائد على حق الملكية (ROE):

أثبتت نتائج تحليل الانحدار والموضحة في الجدول رقم (45) عن عدم وجود أثر معنوي بين السيولة المصرفية ومؤشري معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.010، 0.011 على التوالي، كما بلغت قيمة (T) المحسوبة (3.323-، 3.271-) على التوالي وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015) وهذا يثبت وجود علاقة ارتباط وتأثير بين السيولة المصرفية ومعدل العائد.

جدول رقم (45)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومؤشري معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية لبنك القدس

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	معامل الارتباط % R	معامل التحديد % R^2	(T) المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
السيولة المصرفية	ROA	-83.0	68.8	-3.323	0.010
	ROE	-82.6	68.1	-3.271	0.011

(T) الجدولية = (2.015) $P < 0.05$

تحليل مؤشرات مخاطرة السيولة:

1- تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ونسبة النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات:

من خلال الجدول رقم (46) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة النقدية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (54.1%) ما يعني أن (54.1%) من التغيرات التي تحصل في النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات يعود سببها إلى نسبة السيولة النقدية، وأوضح اختبار (T) صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (2.426) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (46) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة القانونية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (12.6%) ما يعني أن (12.6%) من التغيرات التي تحصل في النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات يعود سببها إلى نسبة السيولة القانونية،

وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.849) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (46) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة التوظيف والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (78.5%) ما يعني أن (78.5%) من التغيرات التي تحصل في النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات يعود سببها إلى نسبة التوظيف، وأوضح اختبار (T) صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (4.267) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية (2.015).

جدول رقم (46)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات لبنك القدس

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط % R	معامل التحديد % R^2	(T) المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات	نسبة السيولة النقدية	-73.5	54.1	2.426	0.030
	نسبة السيولة القانونية	35.5	12.6	0.849	0.217
	نسبة التوظيف	-88.6	78.5	4.267	0.004

(T) الجدولية = (2.015)

وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة النقدية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات لبنك القدس معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.030 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة النقدية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت متوسطة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (73.5-%)، أي وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة السيولة النقدية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة النقدية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات.

أما بالنسبة إلى نسبة السيولة القانونية فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة القانونية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات لبنك القدس غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.217 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة

السيولة القانونية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (35.5%)، أي وجود علاقة ارتباط غير معنوية بين نسبة السيولة القانونية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات وهذا يدل على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة القانونية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات.

أما بالنسبة إلى نسبة التوظيف فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة التوظيف والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات لبنك القدس معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.008 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى يوجد تأثير معنوي بين نسبة التوظيف والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت قوية إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (88.6-%)، أي وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة التوظيف والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة التوظيف والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات.

2- تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ونسبة الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات:

من خلال الجدول رقم (47) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السـيولة النقدية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديـد R^2 بلغت (63.0%) وهذا يعني أن (63.0%) من التغيرات التي تحصل في الموجودات النقديـة والاستثمارات/ إجمالي الموجودات يعود سببها إلى نسبة السيولة النقدية، وأوضح اختبـار (T) صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (2.917-) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (47) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السـيولة القانونية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديـد R^2 بلغت (8.8%) وهذا يعني أن (8.8%) من التغيرات التي تحصل في الموجـودات النقديـة والاستثمارات / إجمالي الموجودات يعود سببها إلى نسبة السيولة القانونية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.695) وهي أقل مـن قيمـة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (47) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة التوظيف الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغـت (81.5%) وهذا يعني أن (81.5%) من التغيرات التـي تحصـل فـي الموجـودات النقديـة

والاستثمارات / إجمالي الموجودات يعود سببها إلى نسبة التوظيف، وأوضح اختبار (T) صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (4.692-) وهي أقـل مـن قيمـة (T) الجدوليـة (2.015).

جدول رقم (47)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات لبنك القدس

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط % R	معامل التحديد % R^2	(T) المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات	نسبة السيولة النقدية	-79.4	63.0	-2.917	0.017
	نسبة السيولة القانونية	29.7	8.8	0.695	0.259
	نسبة التوظيف	-90.3	81.5	-4.692	0.003

(T) الجدولية = (2.015)

وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة النقدية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات لبنك القدس معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.017 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة النقدية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت متوسطة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (79.4-%)، أي وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة السيولة النقدية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة النقدية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات.

أما بالنسبة إلى نسبة السيولة القانونية فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة القانونية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات لبنك القدس غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.259 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى أنه لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة القانونية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (29.7%)، أي عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة السيولة القانونية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات وهذا يدل على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة القانونية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات.

أما بالنسبة إلى نسبة التوظيف فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة التوظيف والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات لبنك القدس معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.003 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى أنه يوجد تأثير معنوي بين نسبة التوظيف والموجودات

النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت قوية إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (90.3-%)، أي وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة التوظيف والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة التوظيف والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات.

3- تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ونسبة التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات:

من خلال الجدول رقم (48) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة النقدية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (69.3%) ما يعني أن (69.3%) من التغيرات التي تحصل في التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات يعود سببها إلى نسبة السيولة النقدية، وأوضح اختبار (T) صحة معنوية النموذج، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (3.360) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (48) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة القانونية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (6.1%) ما يعني أن (6.1%) من التغيرات التي تحصل في التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات يعود سببها إلى نسبة السيولة القانونية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة 0.567 وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (48) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة التوظيف والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (82.1%) ما يعني أن (82.1%) من التغيرات التي تحصل في التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات يعود سببها إلى نسبة التوظيف، وأوضح اختبار (T) صحة معنوية النموذج، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (4.783) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية (2.015).

جدول رقم (48)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات لبنك القدس

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط % R	معامل التحديد % R^2	(T) المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات	نسبة السيولة النقدية	83.3	69.3	3.360	0.010
	نسبة السيولة القانونية	-24.6	6.1	0.567	0.297
	نسبة التوظيف	90.6	82.1	4.783	0.002

(T) الجدولية = (2.015)

وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة النقدية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات لبنك القدس معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.010 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة النقدية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت قوية إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (83.3%)، أي وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة السيولة النقدية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السيولة النقدية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات.

أما بالنسبة إلى نسبة السيولة القانونية وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة القانونية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات لبنك القدس غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.297 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة القانونية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (24.6-%)، أي عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة السيولة القانونية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات وهذا يدل على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة القانونية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات.

أما بالنسبة إلى نسبة التوظيف فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة التوظيف والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات لبنك القدس معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.002 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى يوجد تأثير معنوي بين نسبة التوظيف والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت قوية إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (90.6%)، أي وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة التوظيف والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة التوظيف والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات.

4- تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ونسبة الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة:

من خلال الجدول رقم (49) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة النقدية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (1.1%) ما يعني أن (1.1%) من التغيرات التي تحصل في الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة يعود سببها إلى نسبة السيولة النقدية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.212) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (49) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة القانونية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (58.7%) وهذا يعني أن (58.7%) من التغيرات التي تحصل في الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة يعود سببها إلى نسبة السيولة القانونية، وأوضح اختبار (T) صحة معنوية النموذج، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (2.387) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (49) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة التوظيف والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (7.3%) وهذا يعني أن (7.3%) من التغيرات التي تحصل في الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة يعود سببها إلى نسبة التوظيف، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.561) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

جدول رقم (49)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة لبنك القدس

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط R	معامل التحديد % R^2	(T) المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
الموجودات الحساسة لسعر الفائدة/المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة	نسبة السيولة النقدية	-10.6	1.1	0.212	0.421
	نسبة السيولة القانونية	76.6	58.7	2.387	0.038
	نسبة التوظيف	-27.0	7.3	0.561	0.302

وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة النقدية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة لبنك القدس غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.421 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى أنه لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة النقدية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (10.6-%)، أي عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة السيولة النقدية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة وهذا يدل على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السيولة النقدية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة.

أما بالنسبة إلى نسبة السيولة القانونية وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة القانونية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة لبنك القدس معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.038 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى أنه يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة القانونية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت متوسطة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (76.6%)، أي وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة السيولة القانونية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة القانونية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة.

أما بالنسبة إلى نسبة التوظيف فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة التوظيف والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة لبنك القدس غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.302 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى أنه لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة التوظيف والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت متوسطة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (27.0-%)، أي عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة التوظيف والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة وهذا يدل على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة التوظيف والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة.

5- تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ومؤشرات مخاطرة السيولة:

أثبتت نتائج تحليل الانحدار والموضحة في الجدول رقم (50) عن عدم وجود أثر معنوي بين السيولة المصرفية ومؤشرات مخاطر السيولة (النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات، الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات، التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات، الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة) إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.442، 0.363، 0.318، 0.085 على التوالي، كما بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.207، 0.370-، 0.503، 1.672) على التوالي وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015) وهذا يثبت عدم وجود علاقة ارتباط وتأثير بين السيولة المصرفية ومؤشرات مخاطرة السيولة.

جدول رقم (50)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومؤشرات مخاطر السيولة لبنك القدس

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	معامل الارتباط % R	معامل التحديد % R^2	(T) المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
السيولة المصرفية	**النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات**	-9.3	0.9	0.207	0.422
	الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات	-16.3	2.7	-0.370	0.363
	التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات	21.9	4.8	0.503	0.318
	الموجودات الحساسة لسعر الفائدة/ المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة	64.2	41.2	1.672	0.085

(T) الجدولية = (2.015) $P > 0.05$

التحليل الإحصائي

للبنوك مجتمعة

1- تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على الموجودات:

من خلال الجدول رقم (51) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة النقدية ومعدل العائد على الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.70%) مما يعني أن (0.70%) من التغيرات التي تحصل في معدل العائد على الموجودات يعود سببها إلى نسبة السيولة النقدية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.185) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (51) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد على الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (1.0%) مما يعني أن (1.0%) من التغيرات التي تحصل في معدل العائد على الموجودات يعود سببها إلى نسبة السيولة القانونية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.230) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (51) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (45.3%) ما يعني أن (45.3%) من التغيرات التي تحصل في معدل العائد على الموجودات يعود سببها إلى نسبة التوظيف، وأوضح اختبار (T) صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (2.034) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية (2.015).

جدول رقم (51)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على الموجودات لجميع البنوك

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط R %	معامل التحديد % R^2	T المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
معدل العائد على الموجودات	نسبة السيولة النقدية	8.2	0.7	0.185	0.431
	نسبة السيولة القانونية	10.2	1.0	0.230	0.414
	نسبة التوظيف	67.3	45.3	2.034	0.049

(T) الجدولية = (2.015)

وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة النقدية ومعدل العائد لجميع البنوك غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.431 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة النقدية في معدل العائد على الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت

ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (8.2%)، أي وجود علاقة ارتباط غير معنوية بين نسبة السيولة النقدية ومعدل العائد على الموجودات وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السيولة النقدية ومعدل العائد على الموجودات.

أما بالنسبة إلى نسبة السيولة القانونية فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد لجميع البنوك غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.230 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة القانونية في معدل العائد على الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (10.2%)، أي وجود علاقة ارتباط غير معنوية بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد على الموجودات وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السيولة القانونية ومعدل العائد على الموجودات.

أما بالنسبة إلى نسبة التوظيف فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة التوظيف ومعدل العائد لجميع البنوك غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.049 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى يوجد تأثير معنوي بين نسبة التوظيف في معدل العائد على الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت متوسطة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (67.3%)، أي وجود علاقة ارتباط معنوية بين التوظيف ومعدل العائد على الموجودات وهذا يعني وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على الموجودات.

2- تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على حق الملكية:

من خلال الجدول (52) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة النقدية ومعدل العائد على حق الملكية يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (3.5%) وهذا يعني أن (3.5%) من التغيرات التي تحصل في معدل العائد على حق الملكية يعود سببها إلى نسبة السيولة النقدية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.429) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول (52) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد على حق الملكية يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (3.3%) وهذا يعني أن (3.3%) من التغيرات التي تحصل في معدل العائد على حق الملكية يعود سببها إلى نسبة السيولة القانونية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.415) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول (52) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على حق الملكية يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (42.0%) وهذا يعني أن

(42.0%) من التغيرات التي تحصل في معدل العائد على حق الملكية يعود سببها إلـى نسـبة التوظيف، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النمـوذج، إذ بلغـت قيمـة (T) المحسـوبة (1.90) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

جدول رقم (52)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على حق الملكية لجميع البنوك

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط % R	معامل التحديد % R^2	T المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
معدل العائد على حق الملكية	نسبة السيولة النقدية	18.8	3.5	0.429	0.343
	نسبة السيولة القانونية	18.3	3.3	0.415	0.348
	نسبة التوظيف	64.8	42.0	1.90	0.058

(T) الجدولية = (2.015) $P > 0.05$

وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة النقدية ومعدل العائد على حق الملكية لجميع البنوك غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.343 لمستوى معنوية (0.05) وهذا يعني أنه لا يوجد تأثير معنوي لنسبة السيولة النقدية في معدل العائد على حق الملكية، أما علاقة الارتبـاط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (18.8%)، أي وجود علاقة ارتباط غيـر معنوية بين نسبة السيولة النقدية ومعدل العائد على حق الملكية وهذا يعني عدم وجـود علاقـة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة النقدية ومعدل العائد على حق الملكية.

أما بالنسبة إلى نسبة السيولة القانونية فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد على حق الملكية لجميع البنوك غير معنوية إذ بلغت القيمـة الاحتماليـة (.Sig) 0.348 لمستوى معنوية (0.05) وهذا يعني أنه لا يوجد تأثير معنوي لنسبة السيولة القانونية في معـدل العائد على حق الملكية، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضـعيفة إذ بلغـت قيمـة معامـل الارتباط (18.3%)، أي وجود علاقة ارتباط غير معنوية بين نسبة السيولة القانونيـة ومعـدل العائد على حق الملكية وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصـائية بـين نسـبة السيولة القانونية ومعدل العائد على حق الملكية.

أما بالنسبة إلى نسبة التوظيف فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على حق الملكية لجميع البنوك غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.058 لمستوى معنوية (0.05) وهذا يعني أنه لا يوجد تأثير معنوي لنسبة التوظيف في معدل العائد على حق الملكية، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (64.8%)، أي وجود

علاقة ارتباط غير معنوية بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على حق الملكية وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على حق الملكية.

3- تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ومؤشري معدل العائد على الموجودات (ROA) ومعدل العائد على حق الملكية (ROE):

أثبتت نتائج تحليل الانحدار والموضحة في الجدول رقم (53) عن **عدم** وجود أثر معنوي بين السيولة المصرفية و المصرفية ومؤشري معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.223 ، 0.171 على التوالي، كما بلغت قيمة (T) المحسوبة (1.050،0.827) على التوالي وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015). وهذا يثبت عدم وجود علاقة ارتباط وتأثير بين السيولة المصرفية ومعدل العائد.

جدول رقم (53)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومؤشري معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية لجميع البنوك

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد % R^2	T المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
السيولة المصرفية	ROA	34.7	12.0	0.827	0.223
	ROE	42.5	18.1	1.050	0.171

(T) الجدولية = (2.015) $P > 0.05$

تحليل مؤشرات مخاطرة السيولة:

1- تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات:

من خلال الجدول رقم (54) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة النقدية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.20%) ما يعني أن (0.20%) من التغيرات التي تحصل في **النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات** يعود سببها إلى نسبة السيولة النقدية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.090) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (54) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة القانونية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل

التحديد R^2 بلغت (0.017%) ما يعني أن (0.017%) من التغيرات التي تحصـل فـي **النقـد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات** يعود سببها إلى نسبة السيولة القانونية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.030-) وهـي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (54) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة التوظيف والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديـد R^2 بلغت (76.2%) ما يعني أن (76.2%) من التغيرات التي تحصل فـي **النقـد والأرصـدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات** يعود سببها إلى نسبة التوظيف، وأوضح اختبـار (T) صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (3.997) وهي أكبر مـن قيمـة (T) الجدولية (2.015).

جدول رقم (54)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات لجميع البنوك

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط R	معامل التحديد % R^2	T المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات	نسبة السيولة النقدية	4.0	0.2	0.090	0.466
	نسبة السيولة القانونية	1.3	0.017	-0.030	0.489
	نسبة التوظيف	87.3	76.2	3.997	0.005

(T) الجدولية = (2.015)

وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة النقدية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصـارف / إجمالي الموجودات لجميع البنوك غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.466 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة النقدية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (4.0%)، أي وجود علاقة ارتباط غير معنوية بين نسبة السيولة النقدية والنقـد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات وهذا يدل على عـدم وجـود علاقـة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة النقدية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات.

أما بالنسبة إلى نسبة السيولة القانونية فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة القانونية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات لجميع البنوك غير معنوية إذ بلغت

القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.489 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة القانونية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (1.30%)، أي وجود علاقة ارتباط غير معنوية بين نسبة السيولة القانونية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات وهذا يدل على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة القانونية والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات.

أما بالنسبة إلى نسبة التوظيف فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة التوظيف والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات لجميع البنوك معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.005 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى يوجد تأثير معنوي بين نسبة التوظيف والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت قوية إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (87.3%)، أي وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة التوظيف والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة التوظيف والنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات.

2- تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات:

من خلال الجدول رقم (55) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السـيولة النقدية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديـد R^2 بلغت (2.9%) وهذا يعني أن (2.9%) من التغيرات التي تحصل في الموجـودات النقديـة والاستثمارات/ إجمالي الموجودات يعود سببها إلى نسبة السيولة النقدية، وأوضح اختبـار (T) عدم صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.390) وهي أقـل مـن قيمـة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (55) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السـيولة القانونية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديـد R^2 بلغت (0.001 %) وهذا يعني أن (0.001%) من التغيرات التي تحصل فـي الموجـودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات يعود سببها إلى نسبة السـيولة القانونيـة، وأوضـح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.002) وهي أكبر مـن قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (55) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة التوظيف الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (90.5%) وهذا يعني أن (90.5%) من التغيرات التي تحصل في الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات يعود سببها إلى نسبة التوظيف، وأوضح اختبار (T) صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (6.907-) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015-).

جدول رقم (55)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات لجميع البنوك

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط % R	معامل التحديد % R^2	T المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات	نسبة السيولة النقدية	17.2	2.9	0.390	0.357
	نسبة السيولة القانونية	0.1	0.001	0.002	0.499
	نسبة التوظيف	-95.1	90.5	-6.907	0.000

(T) الجدولية = (2.015)

وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة النقدية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات لجميع البنوك غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.357 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة النقدية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (95.817.2%)، أي عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة السيولة النقدية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة النقدية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات.

أما بالنسبة إلى نسبة السيولة القانونية فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة القانونية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات لجميع البنوك غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.499 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى أنه لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة القانونية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.1%)، أي عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة السيولة القانونية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي

الموجودات وهذا يدل على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة القانونية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات.

أما بالنسبة إلى نسبة التوظيف فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة التوظيف والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات لجميع البنوك معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.000 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى أنه يوجد تأثير معنوي بين نسبة التوظيف والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت قوية إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (95.1-%)، أي وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة التوظيف والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة التوظيف والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات.

ويتبين من التحليل أعلاه وجود علاقة ارتباط (عكسية) بين نسبة التوظيف والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة التوظيف للسنوات الأولى من الدراسة تم أخذت في الانخفاض في السنوات الأخيرة ويبدو أن المصارف التجارية الفلسطينية تتبع سياسة متشددة في منح التسهيلات الائتمانية في ضوء الأصول المتعثرة مما أدى الى ظهور هذه النسبة بالصورة السالبة أنظر الملحق رقم (11).

3- تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات:

من خلال الجدول رقم (56) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة النقدية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (4.2%) ما يعني أن (4.2%) من التغيرات التي تحصل في التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات يعود سببها إلى نسبة السيولة النقدية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.466-) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (56) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة القانونية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.2%) ما يعني أن (0.2%) من التغيرات التي تحصل في التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات يعود سببها إلى نسبة السيولة القانونية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.466-) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (56) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة التوظيف والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (94.1%) ما يعني أن (94.1%) من التغيرات التي تحصل في التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات يعود سببها إلى نسبة التوظيف، وأوضح اختبار (T) صحة معنوية النموذج، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (8.950) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية (2.015).

جدول رقم (56)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات لجميع البنوك

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط % R	معامل التحديد % R^2	T المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات	نسبة السيولة النقدية	20.4	4.2	-0.466	0.331
	نسبة السيولة القانونية	4.9	0.2	-0.109	0.460
	نسبة التوظيف	97.0	94.1	8.950	0.000

(T) الجدولية = (2.015)

وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة النقدية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجـودات لجميع البنوك غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.331 لمستوى معنويـة (0.05) بمعنى لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة السـيولة النقديـة والتسـهيلات الائتمانيـة / إجمـالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضـعيفة إذ بلغـت قيمـة معامـل الارتبـاط (20.4%)، أي وجود علاقة ارتباط غير معنوية بين نسبة السيولة النقدية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات وهذا يدل على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السـيولة النقدية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات.

أما بالنسبة إلى نسبة السيولة القانونية وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة القانونية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات لجميع البنوك غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.460 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة القانونية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (4.9%)، أي وجود علاقة ارتباط غير معنوية بين نسبة السيولة القانونية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات وهذا يدل على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة القانونية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات.

أما بالنسبة إلى نسبة التوظيف فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة التوظيف والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات لجميع البنوك معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.000 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى يوجد تأثير معنوي بين نسبة التوظيف والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت قوية إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (97.0%)، أي وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة التوظيف والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة التوظيف والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات.

4- تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة:

من خلال الجدول رقم (57) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة النقدية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (20.5%) ما يعني أن (0.3020.5%) من التغيرات التي تحصل في الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة يعود سببها إلى نسبة السيولة النقدية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (1.135) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (57) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة القانونية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (29.5%) وهذا يعني أن (29.5%) من التغيرات التي تحصل في الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة يعود سببها إلى نسبة السيولة القانونية، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (1.446) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

من خلال الجدول رقم (57) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة التوظيف والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (4.9%) وهذا يعني أن (4.9%) من التغيرات التي تحصل في الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة يعود سببها إلى نسبة التوظيف، وأوضح اختبار (T) عدم صحة معنوية النموذج، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.507) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015).

جدول رقم (57)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة/ المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة لجميع البنوك

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط R	معامل التحديد % R^2	T المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
الموجودات الحساسة لسعر الفائدة/ المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة	نسبة السيولة النقدية	45.3	20.5	1.135	0.154
	نسبة السيولة القانونية	54.3	29.5	1.446	0.104
	نسبة التوظيف	22.1	4.9	0.507	0.317

(T) الجدولية = (2.015) $P > 0.05$

وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة النقدية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة لجميع البنوك غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.154 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى أنه لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة النقدية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (45.3%)، أي عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة السيولة النقدية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة وهذا يدل على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السيولة النقدية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة.

أما بالنسبة إلى نسبة السيولة القانونية وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة القانونية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة لجميع البنوك غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.104 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى أنه لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة القانونية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (54.3%)، أي عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة السيولة القانونية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة القانونية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة.

أما بالنسبة إلى نسبة التوظيف فقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة التوظيف والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة لجميع البنوك غير معنوية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.317 لمستوى معنوية (0.05) بمعنى أنه لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة التوظيف والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة، أما علاقة الارتباط بينهما فقد كانت ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (22.1%)، أي عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة التوظيف والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة وهذا يدل على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة التوظيف والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة.

5- تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ومؤشرات مخاطر السيولة:

أثبتت نتائج تحليل الانحدار والموضحة في الجدول رقم (58) عن عدم وجود أثر معنوي بين السيولة المصرفية وكل مؤشرات مخاطر السيولة (النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات، الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات، التسهيلات

الائتمانية / إجمالي الموجودات، و**الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة)** إذ بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.240 ، 0.244، 0.273، 0.066 على التوالي، كما بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.762-، 0.75-، 0.647، 1.801) على التوالي وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015). وهذا يثبت عدم وجود علاقة ارتباط وتأثير بين السيولة المصرفية ومؤشرات مخاطر السيولة.

جدول رقم (58)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومؤشرات مخاطرة السيولة لجميع البنوك

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد % R^2	T المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
السيولة المصرفية	**النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات**	32.3	10.4	-0.762	0.240
	الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات	31.8	10.1	-0.75	0.244
	التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات	27.8	7.7	0.647	0.273
	الموجودات الحساسة لسعر الفائدة/ المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة	62.7	39.4	1.801	0.066

(T) الجدولية = (2.015) $P > 0.05$

المبحث الثاني
اختبار الفرضيات

أولا: اختبار الفرضية الأولى:

وتنص على: "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسب السيولة المصرفية ونسب معدل العائد".

لاختبار صحة الفرضية قد تم استخدام الانحدار الخطي البسيط وذلك لدراسة العلاقة التي تربط المتغير المستقل والمتمثل في السيولة المصرفية والمتغيرات التابعة والمتمثلة في معدل العائد على الموجودات (ROA)، ومعدل العائد على حق الملكية (ROE).

كما تم استخدام اختبار (T) للحكم على معنوية العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وجاءت نتيجة الاختبار كما في الجدول التالي:

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومؤشري معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية لجميع البنوك

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2 %	T المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
السيولة المصرفية	ROA	34.7	12.0	0.827	0.223
	ROE	42.5	18.1	1.050	0.171

(T) الجدولية = (2.015) $P > 0.05$

أثبتت نتائج تحليل الانحدار والموضحة في الجدول أعلاه عن **عدم** وجود أثر معنوي بين السيولة المصرفية ومؤشري معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.223 ، 0.171 على التوالي، كما بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.827،1.050) على التوالي وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (2.015). وهذا يثبت عدم وجود علاقة ارتباط وتأثير بين السيولة المصرفية ومعدل العائد. مما يجعلنا نرفض الفرضية الأولى وهي : "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسب السيولة المصرفية ونسب معدل العائد". وهذا يتعارض مع بعض الدراسات السابقة حيث أشارت دراسة (أبو زعيتر، 2006م) ودراسة (الأسدي، 2005م) ودراسة (غانم، 2002م) إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين نسب السيولة المصرفية والعائد.

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية:

وتنص على: "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسب السيولة المصـرفية ونسـب المخاطرة".

لاختبار صحة الفرضية قد تم استخدام الانحدار الخطي البسيط وذلك لدراسة العلاقة التي تربط المتغير المستقل والمتمثل في السيولة المصرفية والمتغيرات التابعة والمتمثلة في مؤشرات مخاطرة السيولة. كما تم استخدام اختبار (T) للحكم على معنوية العلاقة بين المتغيـر المسـتقل والمتغير التابع، وجاءت نتيجة الاختبار كما في الجدول التالي:

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومؤشرات مخاطرة السيولة لجميع البنوك

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2 %	T المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
السيولة المصرفية	**النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات**	32.3	10.4	-0.762	0.240
	الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات	31.8	10.1	-0.75	0.244
	التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات	27.8	7.7	0.647	0.273
	الموجودات الحساسة لسعر الفائدة/ المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة	62.7	39.4	1.801	0.066

(T) الجدولية = (2.015) $P > 0.05$

أثبتت نتائج تحليل الانحدار والموضحة في الجدول أعلاه عن عدم وجود أثر معنوي بين السيولة المصرفية وكل مؤشرات مخاطر السيولة (النقد والأرصدة المملوكة لدى المصـارف / إجمالي الموجودات، الموجودات النقدية والاسـتثمارات / إجمـالي الموجـودات، التسـهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات، والموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة) إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) 0.240 ، 0.244، 0.273، 0.066 على التـوالي، كما بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.762-، 0.75-، 0.647، 1.801) على التوالي وهي أقـل من قيمة (T) الجدولية (2.015). وهذا يثبت عدم وجود علاقة ارتباط وتـأثير بـين السـيولة

المصرفية ومؤشرات مخاطر السيولة. مما يجعلنا نرفض الفرضية الثانية وهي: "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسب السيولة المصرفية ونسب المخاطرة". وهذا يتعارض مع دراسة (الأسدي، 2005م) حيث أشارت إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السيولة المصرفية والمخاطرة.

ثالثا: اختبار الفرضية الثالثة:

وتنص على: "لا تطبق إدارات المصارف التجارية الفلسطينية نسب السيولة المصرفية المعمول بها لدى سلطة النقد الفلسطينية".

لاختبار صحة الفرضية تم احتساب نسبة السيولة النقدية ونسبة السيولة القانونية ونسبة التوظيف للمصارف التجارية الفلسطينية موضوع الدراسة وكانت النتيجة كما في الجداول التالية:

نسبة السيولة النقدية

البنك	السنة							المتوسط الحسابي	المتوسط العام
	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008		
البنك التجاري الفلسطيني	6.4298	6.1416	6.6878	7.8078	5.2469	11.6094	14.8508	8.396	
بنك الاستثمار الفلسطيني	7.6810	8.4241	5.7713	8.8484	5.5045	10.2819	10.1245	8.091	
بنك فلسطين	8.1811	62.9784	35.3839	23.9989	7.1548	13.5479	12.9112	23.451	
بنك القدس	22.7000	16.3762	7.0852	9.0383	8.3893	8.1723	31.7791	8.396	
									13.682

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه ما يلي: أن جميع المصارف التجارية الفلسطينية موضوع البحث تلتزم بنسبة السيولة النقدية (6%) كحد أدنى طبقا لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

نسبة السيولة القانونية

البنك	السنة							المتوسط الحسابي	المتوسط العام
	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008		
التجاري الفلسطيني	65.9176	73.6516	64.4074	77.3797	79.9897	90.4277	89.1989	77.282	
الاستثمار الفلسطيني	42.01580	53.7867	62.0390	56.8883	73.6450	84.8669	99.8768	68.246	
فلسطين	93.5513	300.6057	167.4325	185.5146	71.9373	92.7247	93.9425	143.673	
القدس	177.3221	192.3268	84.8991	91.3700	117.7844	105.2169	82.7708	77.282	
									102.718

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه ما يلي: أن جميع المصارف التجارية الفلسطينية موضوع البحث تلتزم بنسبة السيولة القانونية (25%) كحد أدنى طبقا لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

نسبة التوظيف

البنك	السنة							المتوسط الحسابي	المتوسط العام
	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008		
التجاري الفلسطيني	47.8249	41.9835	48.1858	48.6047	50.6895	33.3441	21.4584	41.727	
الاســـتثمار الفلسطيني	43.7096	41.7181	50.9034	75.4221	108.4150	81.9747	49.1116	64.465	
فلسطين	37.1902	42.1329	51.0501	61.2983	57.5889	37.5234	35.3071	46.013	
القدس	63.8287	44.3719	52.7027	52.7039	57.6569	43.2679	88.2069	57.534	
									52.435

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه ما يلي: أن جميع المصارف التجارية الفلسطينية موضوع البحث تلتزم بنسبة التوظيف (40%) طبقا لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

بناء على ما سبق يتضح بأن المصارف التجارية الفلسطينية تطبق نسب السيولة (النقدية والقانونية والتوظيف) المعمول بها لدى سلطة النقد الفلسطينية، وبالتالي نرفض الفرضية الثالثة وهي "لا تطبق إدارات المصارف التجارية الفلسطينية نسب السيولة المصرفية المعمول بها لدى سلطة النقد الفلسطينية".

رابعا: اختبار الفرضية الرابعة:

وتنص على: "هناك اختلاف بين علاقة السيولة والعائد بين المصارف التجارية".

لاختبار صحة الفرضية تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للمصارف التجارية الفلسطينية ولجميع سنوات الدراسة من سنة (2002م – 2008م) وذلك من خلال استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط ومعامل ارتباط بيرسون واختبار (T) حيث تبين من خلال إجراء تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ومؤشري معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية لكل مصرف على حده كما هو موضح في الجداول رقم (21، 29، 37، 45) وجود اختلاف بين علاقة السيولة والعائد بين المصارف التجارية الفلسطينية، مما يجعلنا نقبل الفرضية الرابعة وهي " هناك اختلاف بين علاقة السيولة والعائد بين المصارف التجارية".

خامسا: اختبار الفرضية الخامسة:

وتنص على: "هناك اختلاف بين علاقة السيولة والمخاطرة بين المصارف التجارية".

لاختبار صحة الفرضية تم استخدام المنهج الوصـفي التحليلـي للمصـارف التجاريـة الفلسطينية ولجميع سنوات الدراسة من سنة (2002م – 2008م) وذلك مـن خـلال اسـتخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط ومعامل ارتباط بيرسون واختبار (T) حيث تبـين مـن خـلال إجراء تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ومؤشرات مخاطرة السيولة لكل مصرف على حده كما هو موضح في الجداول رقم (26، 34، 42، 50) وجود اختلاف بين علاقة السـيولة والمخاطرة بين المصارف التجارية الفلسطينية، مما يجعلنا نقبل الفرضية الخامسة وهي "هنـاك اختلاف بين علاقة السيولة والمخاطرة بين المصارف التجارية".

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

أولا : النتائج

ثانيا : التوصيات

أولا: **النتائج Conclusions:**

يتضمن هذا المبحث أهم النتائج التي تم التوصل إليها، والتي يمكن أن تساهم في إغنـاء الجانب المعرفي وعلى النحو التالي:

1. عدم وجود علاقة ارتباط وتأثير بين السيولة المصـرفية ومعـدل العائـد للمصـارف التجارية الفلسطينية (مجتمعة) موضوع الدراسة.
2. عدم وجود علاقة ارتباط وتأثير بين السيولة المصرفية ومؤشرات مخـاطرة السـيولة للمصارف التجارية الفلسطينية (مجتمعة) موضوع الدراسة.
3. تطبق إدارات المصارف التجارية الفلسطينية نسب السيولة المصرفية (النقدية والقانونية والتوظيف) المعمول بها لدى سلطة النقد الفلسطينية حيث عبرت جميعها عن مستويات سيولة كبيرة، مع انخفاض نسب توظيفاتها لكل من التسهيلات الائتمانية والاسـتثمارات المالية في السنوات الأخيرة نظرا للظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد.
4. أثبتت نتائج التحليل أن هناك اختلاف بين علاقة السيولة والعائد في المصارف التجارية الفلسطينية.
5. أن هناك اختلاف بين علاقة السيولة والمخاطرة في المصارف التجارية الفلسطينية.
6. أظهرت الدراسة عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة النقدية ومعدل العائد على الموجودات (ROA) لكل مصرف على حدة.
7. عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائـد على الموجودات (ROA) لكل مصرف على حدة.
8. وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة التوظيـف ومعـدل العائـد علـى الموجودات (ROA) لكل مصرف على حدة.
9. عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة النقدية ومعـدل العائـد على حق الملكية (ROE) للبنوك التجارية الفلسطينية (البنك التجاري الفلسطيني، بنـك الاستثمار الفلسطيني، بنك فلسطين)، ووجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة النقدية ومعدل العائد على حق الملكية لبنك القدس.
10. عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائـد على حق الملكية (ROE) لكل مصرف على حدة.
11. عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على حق الملكية (ROE) للمصارف التجارية الفلسطينية (البنـك التجـاري الفلسـطيني، بنـك

الاستثمار الفلسطيني، بنك القدس)، ووجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على حق الملكية لبنك فلسطين.

12. أثبتت نتائج التحليل عدم وجود علاقة ارتباط وتأثير بين نسبة السيولة المصرفية مقاسه بنسبة (السيولة النقدية، السيولة القانونية، نسبة التوظيف)، ونسب معدل العائد مقاسه (بمعدل العائد على الموجودات (ROA)، ومعدل العائد على حق الملكية (ROE))، لكل من البنوك التجارية الفلسطينية (البنك التجاري الفلسطيني، بنك الاستثمار الفلسطيني، بنك فلسطين)، ووجود علاقة ارتباط وتأثير بين نسب السيولة المصرفية ونسب معدل العائد بالنسبة لبنك القدس.

13. عدم وجود علاقة ارتباط وتأثير بين نسب السيولة المصرفية ومؤشرات مخاطر السيولة لكل من بنك فلسطين، وبنك القدس.

14. عدم وجود علاقة ارتباط بين نسب السيولة المصرفية وبعض مؤشرات مخاطر السيولة للبنك التجاري الفلسطيني، إلا أن نتائج التحليل أثبتت وجود علاقة ارتباط وتأثير بين نسب السيولة المصرفية، ونسبة الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة كأحد مؤشرات مخاطرة السيولة.

15. أثبتت نتائج التحليل عدم وجود علاقة ارتباط وتأثير بين نسب السيولة المصرفية وبعض مؤشرات مخاطر السيولة لبنك الاستثمار الفلسطيني، ووجود علاقة ارتباط وتأثير بين نسب السيولة المصرفية ونسبة التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات كأحد مؤشرات مخاطرة السيولة.

16. وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة النقدية ونسبة النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات كأحد مؤشرات مخاطر السيولة للبنك التجاري الفلسطيني وبنك القدس، وعدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية لنفس النسبة لبنك الاستثمار الفلسطيني وبنك فلسطين.

17. عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة القانونية ونسبة النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات للبنوك التجارية الفلسطينية المتمثلة في (بنك الاستثمار الفلسطيني، بنك فلسطين، بنك القدس)، بينما توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية لنفس النسبة للبنك التجاري الفلسطيني.

18. وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة التوظيف ونسبة النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات كأحد مؤشرات مخاطرة السيولة لكل مصرف على حدة.

19. وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة النقدية ونسبة الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات كأحد مؤشرات مخاطرة السيولة للبنك التجاري الفلسطيني وبنك القدس، بينما لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية لنفس النسبة لبنك الاستثمار الفلسطيني وبنك فلسطين.
20. وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة القانونية ونسبة الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات للبنك التجاري الفلسطيني، وعدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية لنفس النسبة لبنك الاستثمار الفلسطيني وبنك فلسطين وبنك القدس.
21. وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة التوظيف ونسبة الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات لكل مصرف على حدة.
22. وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السيولة النقدية ونسبة التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات للبنك التجاري الفلسطيني وبنك فلسطين وبنك القدس بينما لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية لنفس النسبة لبنك الاستثمار الفلسطيني.
23. عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة القانونية ونسبة التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات لبنك الاستثمار الفلسطيني وبنك فلسطين وبنك القدس، بينما توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية لنفس النسبة للبنك التجاري الفلسطيني.
24. عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة النقدية ونسبة الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة كأحد مؤشرات مخاطرة السيولة لكافة البنوك التجارية الفلسطينية.
25. عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة القانونية ونسبة الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة لبنك الاستثمار الفلسطيني وبنك فلسطين بينما توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية لنفس النسبة للبنك التجاري الفلسطيني وبنك القدس.
26. عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة التوظيف ونسبة الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة لكل مصرف على حدة.

ثانيا: التوصيات:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث توصي الباحثة بما يلي:

1. أن تقوم سلطة النقد الفلسطينية والجهات المعنية بتكثيف الجهـود بصـدد تفعيـل دور المصارف التجارية الفلسطينية والتهيؤ لما بعد الحصار برؤية مستقبلية واعية في بيئـة مصرفية جديدة.
2. على كل مصرف أن يكون لديه جهة محددة تعمل على متابعة تنفيـذ سياسـة وأهـداف السيولة، وعلى الإدارة العامة للمصرف أن تسهر على التأكد من أن مسألة السـيولة يـتم إدارتها بفعالية.
3. على كل مصرف أن يلتزم بنظام محدد يضمن وجود درجة إفصاح عالية ممـا يقتضـي وجود بيانات ومعلومات دقيقة تتمتع بالشفافية الكافية التي تعكس وضع السيولة الحقيقيـة لديه.
4. على كل مصرف أن يتوفر لديه نظام ضبط داخلي كاف لإدارة مخاطر السيولة، وأن يعمل على مراجعة وتقييم هذا النظام بشكل دوري وذلك للتأكد من ملاءمته وفعاليته.
5. على المصارف أن تطور أنظمة المعلومات الموجودة لديها لقياس ومراقبـة ومتابعـة مخاطر السيولة وأن تقوم بإعداد البيانات الرقمية والتقارير الخاصة بهذه المخاطر بحيث يتم إرسالها في الوقت المناسب إلى كل من سلطة النقد الفلسطينية والى إدارته العامة وإلى الجهات المعنية الأخرى.
6. على سلطة النقد الفلسطينية أن تدعم سياسة إدارة مخاطر السـيولة التـي تضـعها إدارة المصرف وأن تتأكد من أن الإدارة تقوم باتخاذ الإجراءات المناسبة لمتابعة ومراقبة هـذه المخاطر.
7. ضرورة قيام المصارف بتدعيم رأس مالها من خلال الاحتياطات المتراكمة لديها ليتلاءم مع نسبة الزيادة في ودائعها من أجل المساهمة في تمويل القطاعات الاقتصادية بشـكل أكبر.
8. ضرورة قيام المصارف التجارية الفلسطينية بالعمل على تنويع استثماراتها مـن أجـل زيادة الإيرادات وتقليل المخاطر.
9. إعطاء السيولة النقدية مزيدا من الاهتمام غير مبالغ فيه لما لها من تأثير على العائد.
10. ضرورة تبني سلطة النقد الفلسطينية سياسات من شأنها دمج المصارف لخلق وحـدات مصرفية قوية قادرة على المنافسة.

الدراسات المقترحة:

توصي الباحثة بإجراء دراسات مماثلة للدراسة الحالية، ولعينات بحثيـة أكبـر فـي ظـروف اقتصادية تختلف عن ظرفنا الحالي، وتقترح إجراء الدراسات التالية:

1. السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة "دراسـة تطبيقيـة" علـى المصـارف الإسلامية العاملة في فلسطين.
2. السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة "دراسة تطبيقيـة" للمصـارف الوافـدة العاملة في فلسطين.
3. السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة "دراسة مقارنة" بين المصارف التجارية والمصارف الإسلامية في فلسطين.
4. السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة "دراسة مقارنة" بين المصارف التجارية الوطنية والمصارف الوافدة العاملة في فلسطين.
5. دور سلطة النقد في الإشراف على تطبيق نسب السيولة المصرفية.

المراجع العربية:

أولا: الكتب Books:

1. إبراهيم، محمد، **المصارف والسيولة وعمليات التغطية الدولية**، عدد 11، اتحاد المصارف العربية.
2. أبو معمر، فارس، **الإدارة المالية واتخاذ القرارات**، ط4، مكتبة آفاق، غزة، 2000م.
3. آل علي، رضا، **إدارة المصارف "مدخل تحليلي كمي معاصر"**، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 2002م.
4. آل شبيب، دريد، **مبادئ الإدارة المالية**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006م.
5. الحسيني، فلاح، والدوري، مؤيد، **إدارة البنوك "مدخل كمي واستراتيجي معاصر"** ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2000م.
6. الحناوي، صالح، والسيدة عبد السلام، **المؤسسات المالية "البورصة والبنوك التجارية"**، الدار الجامعية، 2001م.
7. حنفي، عبد الغفار، وقرياقص، رسمية، **أسواق المال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000م.
8. حنفي، عبد الغفار، **إدارة المصارف**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002م.
9. حنفي، عبد الغفار، وقرياقص، رسمية، **أسواق المال وتمويل المشروعات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005م.
10. خلف، فليح، **البنوك الإسلامية**، ط1، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 2006م.
11. خان، محمد، وغرايبه، هشام، **الإدارة المالية**، مركز الكتب الأردني.
12. ديوان الفتوى والتشريع، موسوعة التشريعات الفلسطينية.
13. الراوي، خالد، **الأسواق المالية والنقدية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت، 2000م.
14. الراوي، خالد، وآخرون، **نظرية التمويل الدولي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2002م.
15. رمضان، زياد، وجودة، محفوظ، **إدارة البنوك**، ط2، دار المسيرة، عمان، 1996م.
16. رمضان، زياد، **إدارة الأعمال المصرفية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1997م.

17. رمضان، زياد، **الإدارة المالية في الشركات المساهمة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1998م.
18. رمضان، زياد، وجوده، محفوظ، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003م.
19. الزيدانين، جميل، **أساسيات في الجهاز المالي "المنظور العملي"**، ط1، دار وائل، عمان، 1999م.
20. السعايدة، فيصل، وفريد، نضال، **الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي**، ط1، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2004م.
21. شقير، فائق، وآخرون، **محاسبة البنوك**، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008م
22. الشماع، خليل، **الإدارة المالية**، جامعة بغداد، الطبعة الرابعة، 1992م.
23. الشواربي، عبد الحميد، الشواربي، عبد الحليم، **إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002م.
24. الشواورة، فيصل، **الاستثمار في بورصة الأوراق المالية "الأسس النظرية والعملية**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2008م.
25. الصيرفي، محمد، **إدارة البنوك**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006م.
26. عبدالله، خالد، والطراد إسماعيل، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006م.
27. العربيد، عصام، **الاستثمار في بورصات الأوراق المالية "بين النظرية والتطبيق"**، ط1، دار الرضا للنشر، دمشق، 2002م.
28. عقل، مفلح، **وجهات نظر مصرفية**، ط1، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2006م.
29. عبد الحميد، عبد المطلب، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002م.
30. عساف، محمود، **إدارة المنشآت المالية "البنوك ومنشآت التمويل الدولية ومنشآت التأمين والبورصات"**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1986م.
31. العصار، رشاد، والحلبي، رياض، **النقود والبنوك**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000م.
32. عقيل، عبدالله، **النقود والمصارف**، مجدلاوي للنشر، ط2، عمان، 1999م.
33. العمار، رضوان، **أساسيات في الإدارة المالية**، ط1، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، 1997م.

34. الفرا، ماجد، مقداد، محمد، **مناهج البحث والتحليل الإحصـائي فـي العلـوم الإداريـة**، فلسطين، غزة، 2004م.
35. كراجه، عبد الحليم، وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي "أسس، مفـاهيم، تطبيقـات"** ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002م.
36. مطر، محمد، **إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، 2006م.
37. المومني، غازي، **إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع**، عمان، 2003م.
38. النعيمي، عدنان، والخرشه، ياسين، **أساسيات في الإدارة المالية**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007م.
39. هندي، منير، **الفكر الحديث في مجال الاستثمار**، سلسلة الفكر الحديث في مجـال الإدارة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1996م.
40. هندي، منير، **إدارة البنوك التجارية "مدخل اتخـاذ القـرارات"**، ط3، المكتـب العربـي الحديث، 2000م.
41. الهواري، سيد، **إدارة البنوك**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1983م.

ثانيا: الدوريات Periodicals

1. شلبي، ماجدة، **الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعـايير لجنـة بازل**، المجلة الاقتصادية، القاهرة، 2002م.
2. مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت.
3. مجلة سوق المال الفلسطيني، رام الله.
4. مجلة البنوك في فلسطين، جمعية البنوك في فلسطين.
5. مجلة المصرفي، العدد 32، 2004م.

ثالثا: التقارير Reports :

1. التقارير السنوية للمصارف الفلسطينية للفترة من 2002-2008م.
2. التقارير السنوية لسلطة النقد الفلسطينية.
3. الحسابات الختامية للمصارف الفلسطينية من 2002-2008م.

رابعا: الرسائل العلمية:

1. الأسدي، عبد الحسين، 2005م، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، العراق.
2. أبو زعيتر، باسل، 2006م، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجاريـة العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزه.
3. أبو عبدو، مصطفى، 2004م، آثار المخاطر الائتمانية على محددات قـرارات الائتمان، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
4. الرشدان، أيمن، 2002م، محددات الربحية في المصارف التجاريـة الأردنيـة، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، عمان.
5. الفرا، أحمد، 2008م، تحليل نظام التقييم المصـرفي الأمريكـي "CAMELS" كأداة للرقابة على القطاع المصرفي، دراسة حالة بنك فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
6. غانم، مروان، 2002م، تقيـيم الأداء المـالي للمصـارف التجاريـة، رسـالة ماجستير، جامعة آل البيت، عمان.
7. كنعان، حاتم، 1992، السيولة في البنوك التجارية الأردنية وأثرها على الربحية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق.
8. الهباش، محمد، 2006م، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبوء بالتدفقات النقدية المستقبلية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

خامسا: المراجع الأجنبية:

1. Brigham, Eugene F. & Ehrhardt, Michael C., "Financial Management Theory and Practice, R.R. Donnelley Willard, 11th Edition, 2005.
2. Bodie , Zvi , Alex , Kane , Alan , Marcuse , " Investments " 4th , ed , Irwin McGraw – Hill , 2001 .
3. Brealy , A , Richard & Myers , C, Stewart , " principles of corporate Finance . " ,
4. 4th International Edition , ed , Mc Graw – Hill Book company , 1991 .
5. Brealy , A , Richard & Myers , C , Stewart , " principles of corporate Finance . " 4th ed , Mc Graw – Hill Book company , 1996 .
6. Carlson , B . Charles , " The Individuel Investor Revolution . '' Mc Graw – Hill companies , Inc. 1998 .
7. Fabozzi , Frank ; Modiglian , Franco , " capital Market . '' prentice hall upper seddleriver , New Jercey , 1996 .

8. Francis , Jack Clark , " Investments : Analysis & Management . '' 5th ed. , McGraw – Hill Book company , 1991 .
9. Gitman , Lawence , J , " principles of Managerial Finance . '' 9th ed. , N.Y , Donnelley and Sons company , 2000 .
10. Hempel , George H. & Simouson , Donald G & Coleman , Alan B. , " Bank Management . '' 4th ed. , John Wiley & Son's Inc. U.S.A , 1994 .
11. Hodges , Stewart , D , & Ambrosio , Charles , D , " Principles of corporate Finance . '' ed. Irwin Mc Graw – Hill , 1996 .
12. Howells , Peter , Bain , Keith . " Financial Markets & Institutions . '' 3th ed. , prentice Hall , 2000 .
13. Jones , P. , Chales , " Investments : Analysis & Management . '' 7th ed. , N.Y. , John Wiley and Son's company , 2000 .
14. Keegan, Mary, Management of Risk "Principles and Concepts" Hm Treasury, The Orange Book, Working Papers, 2004.
15. Rao , K.S , Ramesh , " Financial Management . '' 2nd ed. Mac Millan , Pub, 1992 .
16. Rose , Peters . " Commercial Bank Management .'', Irwin Mc Graw – Hill , 1999 .
17. ROSS , Stephen , " Fundamentals of corporate Finance . '' , 4th ed. , Irwin Mc Graw – Hill , 1998 .
18. ROSS , A. , Stephen , Wester field , Randolph , W. of Jordan , D. , Brad Ford , " Fundamentals of corporate finance . '' , 5th ed. , Mc Graw – Hill Book Company , 2000 .
19. Van Home, James and John Wachowicz, Fundamentals of Financial Management 9th ed., Prentice Hall, 1995.
20. Weston , J. , Fred , Besley , Scott of Brigham , F. , Eugene , " Essentials of Managerial Finance . '' , 11th ed. , the Dryden press , 1996 .

سادسا: مراجع الكترونية Internet :

1. Davis , E. Philip , " Liquidity Management in banking crises . '' Brunel university west London, 2003 .

(WWW. Ephilipdavis . com) .

2. Eiras , Martin Gonzalez , "Banks Liquidity Demand in the presence of a lender of last Resort . '' September 21, 2003.

(WWW. Yahoo . com / pdf) .

3.Kim , Dasik of M. Santomero , Anthony ., " Risk in Banking and Capital Regulation . '' , The Journal of Finance , VOL.43 , No.5 , December , 1998 , PP.1219 – 1232 .

4. Kronseder , Christian , " Measuring Liquidity Risk . '' , Credit suisse First Boston . 25, June, 2003.

(WWW. Gt news . com) .

Palestine Monetary Authority

سلطة النقد الفلسطينية

تعليمات رقم (6 /2008)

إلى كافة المصارف العاملة في فلسطين

التاريخ: الاثنين، 29 كانون الأول، 2008

الموضوع: تعليمات إدارة المخاطر

إستناداً لأحكام المادة رقم (34) من قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002، وفي إطار سعي سلطة النقد لتحديد معايير لإدارة المخاطر، فيما يلي الحد الأدنى من المعايير الواجب إتباعها لإدارة المخاطر:

(1/6): المخاطر المصرفية.

(2/6): إدارة المخاطر.

(3/6): خطوات قياس وإدارة المخاطر.

(4/6): مبادئ ومعايير إدارة المخاطر.

تسري أحكام هذا التعليمات إعتباراً من تاريخ صدورها، وعلى كافة المصارف اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصويب أوضاعها وتسويتها بما يكفل الإلتزام التام.

دائرة رقابة المصارف
سلطة النقد الفلسطينية

Ramallah - Al bireh P.O.Box 452 - Tel.: 02-2415250 - Fax: 02-2409922
Gaza - P.O. Box 4026 - Tel.: 08-2825713 - Fax: 08-2844487
E-mail:info@pma.ps

رام الله – البيرة – ص.ب: ٤٥٢ – هاتف: ٠٢-٢٤١٥٢٥٠ – فاكس: ٠٢-٢٤٠٩٩٢٢
غزة – ص.ب: ٤٠٢٦ – هاتف: ٠٨-٢٨٢٥٧١٣ – فاكس: ٠٨-٢٨٤٤٤٨٧
www.pma.ps

(1/1/6): المخاطر المصرفية:

أ- تعريف المخاطر:

تعرف بأنها احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/أو تذبذب في الإيراد المتوقع من استثمار أو نشاط معين، وقد تؤدي في حال عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى آثارها إلى تعثر المصرف أو إفلاسه.

ب-لجنة إدارة المخاطر:

يتعين على كل مصرف محلي تشكيل لجنة لإدارة المخاطر وفقاً للمتطلبات الواردة في التعليمات رقم 2008/4.

ت-وحدة/ قسم/ دائرة إدارة المخاطر:

على كافة المصارف العاملة في فلسطين الالتزام بما يلي:

1- إنشاء وحدة/ قسم/ دائرة لإدارة المخاطر.

2- الحصول على موافقة سلطة النقد المسبقة على الهيكل التنظيمي للوحدة/ للقسم/ للدائرة، وكذلك على تعيين مسؤول أو مدير لها.

3- تكون تبعية وحدة/ قسم/ دائرة إدارة المخاطر في الهيكل للمصرف للجنة إدارة المخاطر المشكلة من أعضاء من مجلس الإدارة.

ث-مهام وحدة/ قسم/ دائرة إدارة المخاطر:

تكون وحدة/ قسم/ دائرة إدارة المخاطر مسئولة عن إدارة كافة أنواع المخاطر في المصرف بما يشمل مخاطر السوق والائتمان والسيولة واستمرارية العمل ومخاطر التشغيل.

(2/1/6): أنواع المخاطر المصرفية:

تصنف أنواع المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف إلى نوعين رئيسيين من المخاطر هما:

1. المخاطر النظامية: وهي المخاطر التي لا يمكن تجنبها أو إلغاؤها ولكن يمكن التعايش معها والتقليل من آثارها السلبية من خلال التنويع في المحفظة الإستثمارية وإعداد خطط الطوارئ لمواجهتها، حيث أنها متعلقة بالبيئة التي يعمل بها المصرف مثل مخاطر السوق، والمخاطر الإئتمانية والمخاطر التشغيلية والمخاطر القطرية والسياسية والقانونية والمخاطر البيئية.

2. المخاطر غير النظامية أو المخاطر الداخلية: والمتعلقة بالمصرف نفسه، وهذا النوع من المخاطر يمكن تجنبه أو معالجته، مثل سوء الإدارة وسوء الإستثمار والمخاطر الإستراتيجية والتنظيمية، والتي يمكن تجنبها من خلال وضع السياسات الملائمة والضوابط والإجراءات المنظمة للعمل وإختيار الإدارة من ذوي الكفاءة والخبرة وتأهيل الكادر وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية والإلتزام بأسس الحوكمة وقواعد الإمتثال.

وتقسم المخاطر التي تواجهها المصارف إلى أربعة أقسام رئيسية وهي:

1. المخاطر المالية (مخاطر الإئتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة).
2. المخاطر التشغيلية.
3. مخاطر الأعمال (المخاطر الإستراتيجية والمخاطر التنظيمية ومخاطر السمعة).
4. المخاطر القطرية أو الدولة.

(3/1/6): أنواع المخاطر:

1. **المخاطر المالية:** وتشمل:

أ. **مخاطر الإئتمان:**

هي الخسائر المحتملة التي تؤثر على أرباح المصرف ورأسماله والناجمة عن عدم قدرة المقترض على الوفاء بإلتزاماته في المواعيد المحددة، وذلك لأسباب ذاتية خاصة بالمقترض نفسه و/ أو بسبب ظروف عامة سياسية أو إقتصادية، ويعبر عنها مصرفياً بمخاطر التعثر.

ب. **مخاطر السوق:**

هي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن تؤثر على إيرادات المصرف ورأسماله والناجمة عن التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية والسلع، وفيما يلي أقسام مخاطر السوق:

1. **مخاطر أسعار الفائدة:**

هي المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار الفائدة والتي قد يكون لها تأثير سلبي على إيرادات المصرف ورأسماله، حيث تواجه المصارف هذه المخاطر من منطلق كونها وسيط مالي ولذلك فإن مخاطر أسعار الفائدة قد تنطوي على تهديد كبير لأرباح

المصرف ورأسماله، الأمر الذي يتطلب من المصرف إدارة مخاطر سعر الفائدة من خلال المحافظة على مستويات مقبولة بالنسبة للمصرف. وهناك أوجهً متعددة من مخاطر سعر الفائدة أهمها إختلاف مواعيد الإستحقاق مقابل سعر الفائدة الثابت، وإعادة التسعير مقابل سعر فائدة متغير لأصول المصرف وخصومه ومراكزه المالية خارج الميزانية.

2. **مخاطر أسعار الصرف:**

هي المخاطر التي يواجهها المصرف لدى تنفيذ عمليات تبادل النقد الأجنبي و/ أو مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات و/ أو مخاطر إعادة تقييم مراكز العملات اعتماداً على أسعار صرف متغيرة ومتقلبة وبالتالي تأثيرها على قيم كل من الموجودات والمطلوبات وعلى الوضع التنافسي للمصرف، والتي قد ينتج عنها تعرض المصرف لخسائر كبيرة.

3. **مخاطر أسعار الأوراق المالية والسلع:**

هي مخاطر إحتمالية تعرض المصرف لخسائر بسبب التقلبات في الأسعار السوقية للسندات والأسهم والسلع، ويعتبر قياس مخاطر الأسعار في غاية الأهمية من أجل إدراك الخسائر المحتملة والتأكد من أن هذه الخسائر لا تؤثر بشكل كبير على رأس المال.

ت. مخاطر السيولة:

هي احتمالية تعرض المصرف لخسائر نتيجة عدم مقدرته على الوفاء بإلتزاماته في تاريخ الإستحقاق بسبب عدم توفير السيولة اللازمة لمقابلة هذه الإلتزامات بأقل خسائر ممكنة.
كما تعرف السيولة على أنها القدرة على توظيف الزيادة في موجودات المصرف مع مراعاة تسديد أية التزامات مستقبلية دون تحمل أية خسائر غير مقبولة.

2. **المخاطر التشغيلية:**

هي مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه يستثني المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة والمخاطر التنظيمية.

تشمل المخاطر التشغيلية عدداً غير محدود من المخاطر، لذا على الإدارة وضع تعريف واضح كل فيما يخصه لمخاطر التشغيل، علماً أن البنود التالية هي من أنواع مخاطر التشغيل التي قد يترتب عليها خسائر كبيرة:

أ. الاحتيال الداخلي: هي الأفعال التي تهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية، أو سياسة المصرف من قبل المسئولين أو العاملين في المصرف.

ب. الاحتيال الخارجي: الأفعال التي يقوم بها طرف ثالث من النوع الذي يهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون.

ت. ممارسات العمل والأمان الوظيفي: هي الأحداث المرتبطة بعلاقات الموظفين مثل مطالبات التعويض من الموظفين الناجمة عن التفريق والتمييز في المعاملة والفصل الجائر من الوظيفة وخرق قواعد الأمن والسلامة أو الأعمال التي ينتج عنها دفع تعويضات عن إصابات شخصية والمطالبات الوظيفية الأخرى.

ث. الممارسات المتعلقة بالعملاء والمنتجات والأعمال: الخسائر الناجمة عن الإخفاق غير المتعمد أو الناتج عن الإهمال في الوفاء بالالتزامات المهنية تجاه العملاء.

ج. الأضرار في الموجودات المادية: الخسائر أو الأضرار التي تلحق بالموجودات المادية جراء كارثة طبيعية أو أية أحداث أخرى.

ح. توقف العمل والخلل في الأنظمة: الخسائر الناتجة عن أي تعطل في الأعمال أو خلل في الأنظمة بما فيها أنظمة الكمبيوتر وأنظمة الإتصالات.

خ. التنفيذ وإدارة المعاملات: الخسائر الناتجة عن الإخفاق في تنفيذ المعاملات أو في إدارة العمليات والعلاقات مع الأطراف الأخرى.

3. مخاطر الأعمال: وتشمل:

أ. المخاطر الإستراتيجية:

هي المخاطر الناجمة عن إتخاذ قرارات خاطئة أو تنفيذها بشكل خاطئ أو عدم إتخاذ القرار في الوقت المناسب، الأمر الذي قد يؤدي الى إلحاق خسائر أو ضياع فرص بديلة، لذلك فإن المخاطر الإستراتيجية تكون على مستويين:

1. مخاطر على المستوى الكلي (Macro Level): وهي المخاطر الناجمة عن إتخاذ قرارات متعلقة بدخول أسواق جديدة أو الخروج من الأسواق الحالية.

2. مخاطر على مستوى الأنشطة (Business Level): وهي المخاطر الناجمة عن اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص أو توزيع محفظة الإستثمار.

ب. المخاطر القانونية والتنظيمية:

تنتج هذه المخاطر لعدم الإلتزام بالقوانين والإرشادات والتعليمات المنظمة للعمل المصرفي، وتنشأ المخاطر القانونية عن عدم إلتزام المصرف بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي، في حين تنشأ المخاطر التنظيمية عن مخالفة المصرف للأنظمة والمعايير الصادرة عن السلطات الرقابية والتي تفرض غرامات نقدية على هذه المخالفات الأمر الذي يؤثر سلباً على أرباح المصرف ورأسماله، وقد يتطور أثر هذه المخالفات ليطال سمعة المصرف وبالتالي يعرضه لمخاطر السمعة.

ت. مخاطر السمعة:

هي المخاطر الناتجة عن الآراء السلبية العامة المؤثرة والتي ينتج عنها خسائر كبيرة للعملاء أو الأموال، حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة المصرف أو موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن المصرف وأدائه وعلاقاته مع عملائه والجهات الأخرى، كما أنها تنجم عن ترويج إشاعات سلبية عن المصرف ونشاطه.

4. المخاطر القطرية أو الدولة:

تعرف أنها الخسائر المحتملة الناجمة عن عدم الوفاء بالإلتزامات تجاه المصرف نتيجة مخاطر وأحداث سياسية أو إقتصادية أو بيئية أو إجتماعية متعلقة بدولة معينة، مما يجعل المقترضين أفراداً أو مؤسسات غير قادرين على الوفاء بإلتزاماتهم تجاه المصرف، ولذلك يعتبر هذا الخطر متأصل أو ملازم للدولة بغض النظر عن مستوى كفاءة إدارة المصرف وأدائه في تلك الدولة. وتتمثل المخاطر القطرية في ثلاثة عناصر أساسية وهي:

1. **مدى الإستقرار السياسي:** حيث أنه كلما كانت الدولة غير مستقرة سياسياً كلما زادت المخاطر القطرية.
2. **مستوى الإستقرار الإقتصادي:** يرتبط مستوى المخاطر القطرية بمستوى الإستقرار الإقتصادي فإذا كان هناك نمو إقتصادي حقيقي ويأخذ طابع الإستمرارية تنخفض المخاطر القطرية.

3. **مدى توفر الموارد الطبيعية والتعرض للكوارث:** يؤثر مدى توفر موارد طبيعية في البلد وانخفاض حجم التعرض للكوارث الطبيعية على درجة إعتمادها على الغير وعلى درجة استقرار البلد الاقتصادي.

(1/2/6): إدارة المخاطر:

تعرف عملية إدارة المخاطر بأنها عملية تحديد وقياس ومراقبة وضبط المخاطر والتقليل من حدتها أو الخسائر الناجمة عنها، ويضاف الى ذلك فن التعامل مع المخاطر وحسن إدارتها بما يضمن تجنيب المصرف التعرض للخسائر الناجمة عن أشكال المخاطر المختلفة التي يواجهها المصرف أثناء قيامه بممارسة نشاطه.

وبشكل عام فالمخاطر لها جانبان، الأول إحتمالية التعرض لخطرٍ ما، والثاني مقدار أو حجم الخسائر المحتملة الناجمة عن التعرض لهذا الخطر.

(2/2/6): عناصر هيكل إدارة المخاطر:

يتمثل الهيكل السليم لإدارة المخاطر في توفر العناصر التالية:

أ. **رقابة فعالة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا:**

1. تقع المسؤولية الأولى والأخيرة عن إدارة المخاطر على عاتق مجلس الإدارة كونه المسؤول الأول أمام المساهمين عن أعمال المصرف، ويقع على عاتقه تعيين إدارة تنفيذية تتمتع بالخبرات والمؤهلات الكافية لفهم المخاطر التي يواجهها المصرف والتأكد أنه يتم إدارتها بطريقة فعالة وكفؤة.
2. تتطلب عملية إدارة المخاطر قيام مجلس الإدارة والإدارة العليا بالإشراف على عملية إعداد وإعتماد أهداف محددة، وإستراتيجيات، وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر بشكل يتناسب مع وضع وخصوصية المصرف وطبيعة المخاطر وقدرة المصرف على تحملها ومستويات قبولها.
3. تتحمل الإدارة العليا المسؤولية عن تنفيذ التوجهات الإستراتيجية التي أقرها مجلس الإدارة، وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بإدارة ومراقبة المخاطر ورفع التقارير عنها في الوقت الملائم.

ب. سياسات وإجراءات ملائمة:

1. يجب أن يتوفر لدى المصرف استراتيجيات وسياسات لإدارة المخاطر وأن تكون متلائمة مع حجم المصرف ومدى توسع وتشابك أنشطته، ومن الضروري إتباع إجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر بما في ذلك تحديدها وقياسها ومراقبتها وتخفيضها والتحكم فيها.
2. يجب أن تكون تلك الممارسات والنشاطات واضحة ومفهومة للقائمين على تنفيذها في المصرف، كما يجب دراسة وتقييم هذه الممارسات والإجراءات بشكل دوري من أجل ضمان مواكبتها للتطورات المصرفية. كما يتطلب وضع نظام شامل لمراقبتها بشكل دوري وان يتم إخطار مجلس إدارة المصرف والإدارة العليا عن أية تطورات قد تطرأ على تلك الممارسات والأنشطة.

ت. أنظمة القياس والمتابعة:

1. يجب توفر منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى المصرف، وذلك من أجل تحديد مستوى كل نوع من أنواع المخاطر، وأساليب قياسها لمعرفة وتحديد تأثيرها على أرباح المصرف ورأسماله. ومن أجل ضمان تحقيق النجاح لهذا النظام من حيث المراقبة يجب وضع حدود وسقوف للأنشطة كالحدود الإئتمانية وحدود التداول لتقليل الخسائر المحتملة.
2. وضع سياسات وتحديد استراتيجيات لتخفيض المخاطر غير الممكن قياسها كمخاطر السمعة، والمخاطر القانونية، والمخاطر التشغيلية وبالتالي العمل على تخفيض الخسائر الناجمة عنها وإتباع أسلوب التأمين أو تكوين المخصصات أو التحوط لها.

ث. الرقابة الداخلية وأنظمة المعلومات:

1. يجب أن يتوفر في المصرف جهاز أو دائرة مختصة بالتدقيق الداخلي تتسم بالإستقلالية عن الإدارة التنفيذية وذلك من خلال ربطها مباشرة مع مجلس الإدارة/ لجنة المراجعة والتدقيق، وتكون مسؤولة عن التدقيق على كافة أنشطة المصرف بما فيها إدارة المخاطر.
2. يجب أن يتوفر في المصرف نظم معلومات قادرة على تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بشكل دوري وبالوقت المناسب بالتقارير اللازمة عن أنشطة المصرف.

(3/6): خطوات قياس وإدارة المخاطر:

فيما يلي الحد الأدنى من الإجراءات الواجب إتباعها لقياس وإدارة المخاطر:

أ. تحديد المخاطر:

تعتبر الخطوة الأولى في إدارة المخاطر هي تحديدها، حيث أن كل منتج أو خدمة يقدمها المصرف تنطوي على مخاطر عدة، مثلاً في حال منح قرض فإنه ينجم عنه أربعة مخاطر وهي مخاطر الإئتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية. وعليه فإن تحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة من أجل فهم وإدراك المخاطر على مستوى كل عملية أو نشاط من أنشطة المصرف.

ب. قياس المخاطر:

يتم بعد تحديد أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف قياس مستوى هذه المخاطر، بحيث يجب الأخذ بالإعتبار عند القياس أن كل نوع من المخاطر له ثلاثة أبعاد وهي حجم الخطر، ومدته، وإحتمالية حدوثه. ولذلك فإن القياس الصحيح للمخاطر والذي يتم في الوقت المناسب يعتبر أمراً بالغ الأهمية في عملية إدارة المخاطر.

ت. ضبط/ تخفيض المخاطر:

بعد تحديد المخاطر وقياسها يتم وضع المعايير المناسبة لضبط هذه المخاطر، بمعنى آخر تجنب أو تخفيض الخسائر المحتملة التي قد يتعرض لها المصرف لدى ممارسته أنشطته المختلفة، ويتحقق ذلك من خلال ثلاث طرق أساسية:

- تجنب الدخول في أسواق أو منتجات معينة.
- وضع قيود على بعض الأنشطة كسقوف الإئتمان والتداول والمتاجرة وتحديد الصلاحيات للمستويات الإدارية المختلفة.
- إلغاء تأثير المخاطر من خلال أسلوب التأمين مقابلها وأسلوب الإسناد الخارجي.

ث. مراقبة المخاطر:

تعتبر هذه الخطوة جوهرية في إدارة المخاطر كونها تبقي إدارة المصرف قادرة على السيطرة على المخاطر التي يواجهها المصرف، حيث يجب أن يتوفر نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة وبنفس الوقت قادر على مراقبة التغييرات المهمة في وضع المخاطر لدى المصرف.

(4/6): مبادئ ومعايير إدارة المخاطر:

إن إدارة المخاطر تستند إلى معايير ومبادئ تضمن فعاليتها، ولذلك فقد قامت سلطة النقد بوضع حد أدنى من المبادئ والمعايير اللازمة لإدارة المخاطر وبما يتوافق مع متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية.

كما أن على لجنة إدارة المخاطر الاستناد إلى هذه المبادئ في عملية تقييم المخاطر وإدارتها، والإشراف والرقابة على أداء وحدة/ قسم/ دائرة إدارة المخاطر على أن يتم الاعتماد في عملية تقييم المخاطر وإدارتها على المبادئ التالية:

المبدأ الأول:

يجب أن يوافق مجلس إدارة المصرف على الإستراتيجيات والسياسات المرتبطة بإدارة المخاطر، وأن يتأكد من قيام الإدارة العليا/ التنفيذية بالخطوات اللازمة لمراقبة المخاطر والتحكم فيها. وفي هذا الإطار يجب أن يتم إعلام مجلس الإدارة بصفة منتظمة بحجم المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف حتى يتمكن من تقييم الرقابة عليها والتحكم فيها، والتأكد من خضوع إدارة المخاطر للتدقيق الداخلي.

المبدأ الثاني:

يجب أن تتأكد الإدارة العليا من أنه يتوفر للمصرف هيكل إداري تستطيع من خلاله تنفيذ استراتيجيات ادارة المخاطر المطبقة/ المعتمدة بطريقة فعالة، وأنه قد تم وضع سياسات وإجراءات مناسبة للتحكم في والحد من هذه المخاطر، وأن هناك موارد متاحة لتقييمها والتحكم فيها.

كما يجب إجراء مراجعة دورية لهذه السياسات والإجراءات بما يتلاءم والتطورات المصرفية على الصعيدين الداخلي والخارجي ومدى تقبل/ تحمل المصرف للمخاطر.

المبدأ الثالث:

يجب أن تقوم المصارف بتحديد الأشخاص و/أو اللجان المسؤولة عن إدارة المخاطر وأن تتأكد من أن هناك فصل مناسب بين المهام في عملية إدارة المخاطر وذلك لتفادي تعارض المصالح المحتمل. كما يجب أن يتوافر للمصارف وحدة/ قسم/ دائرة مختصة ومؤهلة لقياس المخاطر ومراقبتها والتحكم فيها، وأن يكون لهذه الوحدة/ القسم/ الدائرة مهام محددة ومستقلة بدرجة كافية عن المناصب العليا في دوائر المصرف الأخرى، وأن يكون مسؤولاً مسؤولية مباشرة أمام

الإدارة العليا ومجلس الإدارة عن تقرير التعرض للمخاطر. وفي حالة المصارف كبيرة الحجم فإنه يجب أن يتوافر لديها دائرة مختصة ومستقلة تكون مسؤولةً عن تخطيط وإدارة المخاطر وقياسها ومراقبتها والتحكم فيها.

المبدأ الرابع:

يجب أن تكون سياسات وإجراءات المصرف المتعلقة بإدارة/ تقييم/ قياس المخاطر محددة بوضوح بما يتماشى مع طبيعة ودرجة تشابك أنشطة المصرف. ويجب أن يتم تطبيق هذه السياسات على أساس موحد وعلى مستوى المؤسسات المرتبطة/ التابعة إذا كان ذلك ممكناً في ظل الامتيازات القانونية والعوائق المحتملة لحركة النقود فيما بين المؤسسات المرتبطة.

المبدأ الخامس:

يجب أن تحدد المصارف المخاطر الكامنة في المنتجات والأنظمة والأنشطة والعمليات القائمة والجديدة وأن تتأكد من خضوعها لإجراءات ودرجة تحكم مناسبين وذلك لتقليل وتخفيض حجم المخاطر المرتبطة بها.

المبدأ السادس:

يجب أن يتوافر للمصارف أنظمة لقياس المخاطر تأخذ في الحسبان كافة المصادر المادية لهذه المخاطر، وتستطيع أن تقوم بتقييم دقيق للمخاطر من اجل إدارتها والتحوط لها بطرق تتماشى مع الأنشطة الناتجة عنها. ويجب أن تكون الإفتراضات الخاصة بالأنظمة المذكورة مفهومة بوضوح من قبل لجنة إدارة المخاطر أو وحدة/ قسم/ دائرة إدارة المخاطر وإدارة المصرف.

يجب أن يتم تصميم الأنشطة الرقابية وتطبيقها لتحديد المخاطر التي يواجهها المصرف، وفيما يتعلق بالمخاطر الممكن السيطرة عليها يجب أن يقرر المصرف فيما إذا كان سيستخدم إجراءات مناسبة لضبطها ومراقبتها وتخفيضها أو تحمل الخسائر الناتجة عنها.

أما فيما يتعلق بالمخاطر غير الممكن السيطرة عليها فيجب على المصرف أن يقرر إما قبول هذه المخاطر أو تخفيض مستوى الأنشطة المعرضة لها أو الإنسحاب من هذه الأنشطة كلياً.

ومن المعلوم أن أدوات تخفيض المخاطر تعامل على أنها مكملة وليست بديلاً للرقابة الداخلية على المخاطر، ولعل من أهم الإجراءات التي تستخدم لتخفيض المخاطر ما يلي:

- الإستثمار في تكنولوجيا المعلومات والعمليات بشكل مناسب.
- الإعتماد على الإسناد الخارجي للأنشطة من خلال تحويل الأنشطة إلى أطراف أخرى ذوي خبرة أكبر في إدارة المخاطر المصاحبة للأنشطة المصرفية.

- إعداد خطط طوارئ للأنشطة المصرفية المختلفة.
- إعتماد سياسة التأمين على بعض/ جميع الأنشطة/ الأصول.

المبدأ السابع:

يجب أن تضع المصارف وأن تلتزم بحدود تشغيل وممارسات أخرى يكون من شأنها المحافظة على مستويات من التعرض للمخاطر متسقة مع السياسات الداخلية.

المبدأ الثامن:

يجب على المصارف قياس قابليتها للخسارة في ظل تأزم ظروف السوق – وسيشمل القياس تحليل للفرضيات الأساسية – وأن تأخذ في اعتبارها نتائج هذا القياس عند وضع ومراجعة سياساتها وسقوف المخاطر.

المبدأ التاسع:

يجب أن يتوافر للمصرف أنظمة معلومات مناسبة لمراقبة والتحكم والإقرار بالمخاطر. وأن تقوم الوحدة/ القسم/ الدائرة المسؤولة عن إدارة المخاطر بتقديم التقارير عن حجم المخاطر والخسائر المتوقع تحققها وآليات إدارة المخاطر والحد منها بصفة دورية لمجلس الإدارة والإدارة العليا، و/ أو عندما يكون ذلك مناسباً للمديرين.

المبدأ العاشر:

يجب على المصرف أن يضع خطط للطوارئ وإستمرارية العمل بما يضمن الحد من الخسائر في حال التعرض لمخاطر الطوارئ المختلفة، كما يجب مراعاة تقييم التكلفة والعائد من العمليات البديلة والإستراتيجيات الرقابية لتخفيض المخاطر، ومراعاة المراجعة الدورية لخطط الطوارئ وخطط استمرارية العمل بما يضمن مقدرة المصرف على تنفيذها.

المبدأ الحادي عشر

يجب على المصارف أن تقوم بالإفصاح العام بشكل كافي لكافة المتعاملين مع المصرف وفي السوق حول سياسات إدارة المخاطر وذلك لتمكينهم من تقييم منهج الإدارة في قياس وتقييم وإدارة المخاطر، كما يجب أن يكون هذا الإفصاح متاحاً للجميع وأن يتم بشكل دوري ومستمر.

تعليمات رقم (5 /2008)

إلى كافة المصارف العاملة في فلسطين

التاريخ: الاثنين، 29 كانون الأول، 2008

الموضوع: رأس المال والإحتياطيات والتسهيلات والإستثمارات والمؤشرات المالية والمصرفية

إستناداً لأحكام قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002، وفي إطار سعي سلطة النقد لتطوير التعليمات المنظمة للعمل المصرفي بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، مرفق طيه التعليمات المنظمة لما يلي:

(1/5): تعليمات كفاية رأس المال.

(2/5): تعليمات حصص الملكية في رأسمال المصارف.

(3/5): تعليمات الاستثمار في اسهم الشركات.

(4/5): تعليمات الاحتياطي الإلزامي.

(5/5): تعليمات احتياطي المخاطر.

(6/5): تعليمات الائتمان وأحكامه.

(7/5): تعليمات التوظيفات الخارجية.

(8/5): تعليمات التعامل بالمشتقات والهامش للمعادن الثمينة (الذهب والفضة).

(9/5): تعليمات السيولة.

(10/5): تعليمات مخاطر مراكز العملات.

(11/5): تعليمات العمولات والرسوم.

دائرة رقابة المصارف
سلطة النقد الفلسطينية

Ramallah - Al bireh P.O.Box 452 - Tel.: 02-2415250 - Fax: 02-2409922
Gaza - P.O. Box 4026 - Tel.: 08-2825713 - Fax: 08-2844487
E-mail:info@pma.ps

رام الله – البيرة – ص.ب: ٤٥٢ – هاتف: ٠٢-٢٤١٥٢٥٠ – فاكس: ٠٢-٢٤٠٩٩٢٢
غزة – ص.ب: ٤٠٢٦ – هاتف: ٠٨-٢٨٢٥٧١٣ – فاكس: ٠٨-٢٨٤٤٤٨٧
www.pma.ps

(1/5) : تعليمات كفاية رأس المال

استناداً لأحكام الفصل الخامس من قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002 تلتزم جميع المصارف العاملة في فلسطين بتوفير رأسمال لا يقل بأي حال من الأحوال عن 35 مليون دولار، حيث يعتبر ذلك الحد الأدنى من رأس المال اللازم لممارسة العمل المصرفي في فلسطين، وتكون التعليمات المتعلقة برأس المال نافذة اعتباراً من تاريخ صدورها، وفيما يلي تفصيل ذلك:

(1/1/5) المصارف المحلية:

تلتزم المصارف المحلية بما يلي:

1. أن لا يقل رأس المال المدفوع عن 35 مليون دولار أو ما يعادلها بالعملات الأخرى المتداولة في فلسطين.
2. الحفاظ على نسبة كفاية رأسمال (قاعدة رأس المال على الأصول المرجحة بالمخاطر) لا تقل بأي حال من الأحوال عن 12%، ويتم احتساب النسبة وفق النموذج المعد لذلك من سلطة النقد، وتقاس النسبة بشكل ربع سنوي.
3. رفع رأس المال المدفوع بما يتناسب مع طبيعة وحجم عمليات المصرف وعمليات فروعه والشركات التابعة له، وحسب ما تقرره سلطة النقد بالنظر الى مستوى المخاطر الكامنة في عملياته المصرفية و/ أو أصوله.

(2/1/5) المصارف الوافدة:

تلتزم المصارف الوافدة بما يلي:

1. أن لا يقل رأس المال المخصص عن 35 مليون دولار أو ما يعادلها بالعملات الأخرى المتداولة في فلسطين.
2. الحفاظ على قاعدة رأسمال لا تقل بأي حال من الأحوال عن 35 مليون دولار وفق نموذج احتساب قاعدة رأس المال المعد من سلطة النقد، على أن تتم مراجعة ذلك بشكل ربع سنوي، وفي حالة انخفاض قاعدة رأس المال عن المبلغ المحدد آنفاً فإن على المصرف الأم تغطية العجز في رأس المال بشكل فوري.
3. عدم إحتساب أو دفع أية فوائد للإدارة العامة للمصرف الأم على رأس المال المخصص لفروع فلسطين.

4. تقديم الأوراق الثبوتية اللازمة لتأكيد عدم استخدام ودائع فروع فلسطين في تسديد رأس المال المخصص، وأن يتم إثبات رأسمال فروع المصارف الوافدة في سجل الشركات، وان يتم تزويد سلطة النقد بنسخه عن شهادة تسجيل المصرف مصادق عليها من مراقب الشركات.
5. إيداع وديعة رأسمالية غير قابلة للسحب بنسبة لا تقل عن 30% من رأس المال المدفوع/ المخصص شريطة أن لا يقل إجمالي المبلغ المودع لدى سلطة النقد عن 10 ملايين دولار أمريكي أو ما يعادلها من العملات المتداولة في فلسطين، وتدفع سلطة النقد فوائد على هذه الوديعة وفق أسعار الفوائد السائدة بالسوق بعد خصم عمولة إدارة حساب بواقع 25 بالألف.
6. لسلطة النقد اتخاذ أي من الإجراءات الواردة أدناه (في البنود من 1-6) في حال وجود دلائل على تحقق أي من البنود التالية:

أ. انخفاض نسبة كفاية رأسمال المصرف الأم عن النسبة المحددة من السلطة الرقابية في البلد الأم.

ب. ارتفاع حجم المخاطر المتعلقة بعمليات و/ أو أصول المركز الرئيسي أو فروع المصارف الوافدة في فلسطين.

ت. تدني مستوى أداء الإدارة الى ما دون المستوى المطلوب حسب تقديرات سلطة النقد.

ث. ارتفاع نسبة التسهيلات إلى الودائع في المصرف الأم لتصل إلى 95% أو يزيد.

ج. تحقيق المصرف الأم أو فروع المصرف في فلسطين خسائر كبيرة.

1. إيداع 100% من رأس المال المخصص لفروع فلسطين لدى سلطة النقد وبنفس الشروط المحددة في البند (5) أعلاه.
2. عدم توظيف/ إيداع أية مبالغ لدى المصرف الأم أو فروعه أو أية شركات تابعة أو شقيقة لحين توافق نسبة كفاية رأس المال ومتطلبات السلطة الرقابية في البلد الأم، وأن يتم الحصول على موافقة سلطة النقد المسبقة على إعادة توظيف الأموال بعد ذلك.
3. عدم توظيف/ إيداع أية مبالغ لدى أي مؤسسة مصرفية أخرى خارج فلسطين بنسبة تزيد على 10% من إجمالي التوظيفات الخارجية بدون الحصول على موافقة سلطة النقد المسبقة.

4. عدم تجاوز نسبة إجمالي التوظيفات في الخارج إلى إجمالي الودائع الـ 40%.
5. الإحتفاظ بنسبة كفاية رأسمال (قاعدة رأس المال/ الأصول المرجحة بالمخاطر) بنسبة لا تقل بأي حال من الأحوال عن 12%.
6. زيادة رأس المال المخصص و/ أو الإحتياطيات وفق ما تراه سلطة النقد مناسباً للحفاظ على استقرار فروع المصرف في فلسطين.

(3/1/5): الاحتياطي القانوني والاحتياطيات الأخرى:

إستناداً لأحكام المادة (31) من قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002 على جميع المصارف الالتزام بما يلي:

1. اقتطاع نسبة 10% من أرباح المصرف الصافية سنوياً لحساب الاحتياطي القانوني للمصرف ويستمر الاقتطاع السنوي حتى يصبح الاحتياطي القانوني مساوياً لرأس المال المدفوع.
2. يسري الاقتطاع المنصوص عليه في الفقرة (1) على فروع المصارف الوافدة العاملة في فلسطين ويحظر تحويل هذا الاحتياطي إلى الخارج او استخدامه دون الحصول على موافقة سلطة النقد المسبقة.
3. لسلطة النقد أن تطلب من أي مصرف تخصيص احتياطات إضافية في ضوء الظروف السائدة لإبقاء ذلك المصرف في وضع مالي سليم.

(4/1/5): توزيع الأرباح وتحويلها:

إستناداً لأحكام المادة (32) من قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002 على جميع المصارف الالتزام بما يلي:

1. لا يجوز لأي مصرف توزيع أرباح نقدية أو عينية على المساهمين إلا بعد الحصول على موافقة سلطة النقد المسبقة وذلك بعد تسديد العجز في احتياطي المخاطر واقتطاع المخصصات اللازمة لمقابلة أية التزامات محتملة وتغطية المصاريف التأسيسية وإطفاء أية خسائر لحقت بالمصرف أو من المتوقع تحققها.
2. لا يجوز لفروع المصارف الوافدة تحويل أرباحها الصافية بعد اقتطاع الاحتياطيات اللازمة والمخصصات والخسائر إلى مراكزها الرئيسية دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من سلطة النقد.

3. يشمل توزيع الأرباح وفق متطلبات هذه التعليمات أية مبالغ توزع كمكافآت على مجلس الإدارة أو أية مبالغ تعتبر توزيعاً للدخل.
4. يستبعد من أية توزيعات/ تحويلات أية أرباح أو إيرادات غير متحققة والمنافع الضريبية وأية مبالغ أخرى وفق ما تقرره سلطة النقد.

(5/1/5) أحكام عامة:

1. لسلطة النقد زيادة الحد الأدنى لرأس المال اللازم لممارسة العمل المصرفي في فلسطين عن الحدود المقررة أعلاه، سواء كان ذلك لكافة المصارف أو لمصرف معين إذا تبين لها أن نتيجة الأعمال التي يقوم بها المصرف قد أثرت سلباً على رأسماله بحيث لم يعد كافياً لمواجهة المخاطر سواء تلك المدرجة في الميزانية أو خارجها.
2. لا يجوز لأي مصرف أن يخفض رأسماله أو احتياطاته، وذلك عن طريق إعادة شراء أسهمه أو خلافه سواء منه مباشرة أو من خلال شركاته التابعة أو الشقيقة بدون موافقة خطية مسبقة من سلطة النقد.
3. يلتزم المصرف الذي يرغب برفع رأسماله المصرح به/ المدفوع/ المخصص بالحصول على موافقة مسبقة من سلطة النقد، وكذلك الآلية التي سيتم فيها تسديد رأس المال، على أن يتم المباشرة بالإجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك، بما يشمل الحصول على موافقة الهيئة العامة وهيئة سوق رأس المال ومراقب الشركات للمصارف المحلية، والمصرف الأم والسلطة الرقابية في البلد الأم للمصارف الوافدة.
4. يجب أن يتضمن التقرير السنوي للمصرف ما يفيد التزامه بتعليمات سلطة النقد فيما يخص رأس المال المدفوع ونسبة كفاية رأس المال للمصارف المحلية ورأس المال المخصص وقاعدة رأس المال للمصارف الوافدة.
5. تلتزم المصارف المحلية بتزويد سلطة النقد بنموذج احتساب كفاية رأس المال بشكل ربع سنوي وفي الموعد المحددة لذلك بموجب التعليمات، على أن يصادق عليه مدقق الحسابات الخارجي للمصرف بشكل نصف سنوي.
6. تلتزم المصارف المحلية بتزويد سلطة النقد بنموذج احتساب كفاية رأس المال بشكل نصف سنوي وفي الموعد المحدد لذلك بموجب التعليمات على أن يعد على أساس موحد، وأن يصادق عليه مدقق الحسابات الخارجي للمصرف.

7. على المصارف الوافدة تزويد سلطة النقد بشكل ربع سنوي بنموذج كفاية رأسمال المصرف الأم في موعد لا يتجاوز شهرين من نهاية كل ربع، على ان يتم تزويد سلطة النقد بالنموذج بشكل نصف سنوي مصادقاً عليه من مدقق الحسابات الخارجي في موعد أقصاه أربعة أشهر من تاريخ التقرير.
8. تلتزم المصارف بالحصول على موافقة مسبقة من سلطة النقد لدى رغبتها بالحصول على قروض مساندة بهدف تعزيز رأس المال، علماً بأن القروض المساندة المؤهلة للدخول ضمن احتساب الشريحة الثانية من رأس المال (Tier 2) هي تلك القروض التي تتجاوز آجال استحقاقها الأصلية خمس سنوات شريطة أن لا يزيد مجموعها عن 50% من مجموع الشريحة الأولى لرأس المال (Tier 1)، علماً انه يتم تخفيض القروض المساندة المؤهلة عندما يتبقى على استحقاقها خمس سنوات بنسبة 20% سنوياً عند احتساب قاعدة رأس.

(2/5): تعليمات تملك الأسهم في رؤوس أموال المصارف المحلية:

تلتزم المصارف المحلية بالالتزام بالتعليمات المبينة أدناه فيما يخص نسب التملك واسهم العضوية في مجلس الإدارة، وتكون هذه التعليمات نافذة اعتباراً من تاريخ صدورها:

(1/2/5): تعليمات حصص الملكية في رأسمال المصارف المحلية:

إستناداً لأحكام المادة (8) الفقرة رقم (2/ أ، ب) والمادة (28) البند (2) من قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002 فيما يلي تعليمات تملك حصص ملكية في رأسمال المصارف المحلية:

1. يجوز لأي شخص طبيعي و/ أو اعتباري تملك نسبة تقل عن 10% من رأسمال المصرف المدفوع / حقوق التصويت دون الحصول على موافقة مسبقة من سلطة النقد.
2. لا يجوز لأي شخص طبيعي و/ أو اعتباري تملك نسبة تعادل أو تزيد عن 10% من رأسمال المصرف أو من حقوق التصويت فيه إلا بموافقة خطية مسبقة من سلطة النقد.
3. لغايات احتساب النسبة المذكورة في البند 2 أعلاه:
   أ. يضاف إلى مساهمة الشخص الطبيعي أو الإعتباري أية حصة في المصرف مملوكة بشكل مباشر لشخص إعتباري آخر يمتلك فيه ذات الشخص الطبيعي أو الإعتباري 20% من رأسمال الشخص الإعتباري الآخر أو حقوق التصويت فيه.

ب. يضاف لمساهمة الشخص الإعتباري أية حصة في المصرف مملوكة بشكل مباشر لشخص إعتباري آخر يمتلك في الشخص الإعتباري الأول حصة تزيد عن 20% من رأسمال ذلك الشخص، أو تكون حصة أعضائه في مجلس إدارة الشخص الإعتباري الأول تعادل أو تزيد عن 20% من الأعضاء.

ت. يضاف لمساهمة الشخص الطبيعي أية حصة مملوكة لشخص إعتباري يكون الشخص الطبيعي رئيساً لمجلس إدارة هذا الشخص الإعتباري.

ث. يضاف لمساهمة الشخص الطبيعي أية حصة في المصرف مملوكة بشكل مباشر لشخص طبيعي آخر تربطه علاقة قرابة مع الشخص الأول حتى الدرجة الثانية، أو علاقة مصاهرة من الدرجة الأولى.

ج. يضاف لمساهمة الشخص الإعتباري أية حصة في المصرف مملوكة بشكل مباشر لشخص طبيعي آخر تربطه علاقة قرابة حتى الدرجة الثانية أو علاقة مصاهرة من الدرجة الأولى مع رئيس أو أعضاء مجلس إدارة الشخص الإعتباري.

4. يجب أن لا تزيد مساهمة مجموعة الأشخاص الذي يعملون معاً أو تجمعهم مصلحة مشتركة أو صلة قرابة حتى الدرجة الثانية أو علاقة مصاهرة من الدرجة الأولى على 10% من رأسمال المصرف أو من حقوق التصويت فيه، ولا يجوز زيادة المساهمة عن هذه النسبة دون الحصول على موافقة مسبقة من سلطة النقد.

5. يقع تحت طائلة البطلان أي تحويل للأسهم (سواء تمت بعملية واحدة أو بعدة عمليات وبشكل مباشر أو غير مباشر) إذا أدى ذلك إلى زيادة تملك شخص، أو مجموعة أشخاص يعملون معاً أو تجمعهم مصلحة مشتركة أو صلة قرابة حتى الدرجة الثانية أو علاقة مصاهرة من الدرجة الأولى عن السقوف المحددة في البند (4) أعلاه.

6. يجب على المصرف تزويد سلطة النقد خلال أسبوع من تاريخ أية تعديلات في نسب ملكية الأسهم لأي من أعضاء مجلس الإدارة ولأي من المساهمين الذين تتجاوز نسب ملكيتهم في رأسمال المصرف 5% فأكثر بالتغيرات التي حدثت في ملكية الأسهم.

(2/2/5) حجز أسهم رئيس وأعضاء مجلس إدارة المصرف المحلي:

إستناداً الى قانون الشركات الساري المفعول، تلتزم المصارف المحلية بما يلي:

1. حجز عدد من الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة غير المستقلين مقابل عضويتهم في مجلس الإدارة لدى مركز الإيداع والتحويل في سوق فلسطين للأوراق المالية بذلك وفقاً لما هو محدد في عقد التأسيس والنظام الداخلي للمصرف.
2. يحظر على أعضاء مجلس الإدارة استخدام أسهم العضوية كضمانات لقاء أية تسهيلات.
3. الاستمرار بحجز الأسهم مقابل عضوية أعضاء مجلس الإدارة طيلة مدة العضوية و/ أو لحين تسديد كامل التزاماته تجاه المصرف.
4. إبلاغ سلطة النقد عند قيام أي من أعضاء مجلس الإدارة ببيع جزء من أسهمه التي تزيد عن أسهم العضوية.

(3/5): تعليمات الاستثمار في الأسهم والسندات وتقيمها:

إستناداً لأحكام المواد (16، 17، 18، 30) من قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002، فيما يلي التعليمات المنظمة للاستثمار في اسهم الشركات، وتكون هذه التعليمات نافذة اعتباراً من تاريخ صدورها، وعلى المصارف الالتزام بما يلي:

(1/3/5): تعليمات الاستثمار في أسهم الشركات:

1. تحديد السياسة العامة للاستثمار في أسهم الشركات من حيث الغاية منها وتصنيفها.
2. عدم تملك أو حيازة أية حصص في أسهم أية مؤسسة/ شركة قائمة بنسبة تعادل أو تزيد عن 10% من قاعدة رأسمال المصرف و/ أو 10% من رأسمال المؤسسة/ الشركة قبل الحصول على موافقة مسبقة من سلطة النقد.
3. عدم تملك أو حيازة أية حصص في أسهم أية مؤسسة/ شركة تحت التأسيس أو غير مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من سلطة النقد.
4. عدم حيازة حصة/ حصص في مجموعة أشخاص اعتباريين أو مشاريع بنسبة يزيد مجموعها على 50% من قاعدة رأسمال المصرف دون موافقة سلطة النقد الخطية المسبقة.

5. لا يجوز حيازة أية حصص في أسهم الشركات المقيمة خارج فلسطين إلاّ بعد الحصول على موافقة مسبقة من سلطة النقد.
6. لا يجوز لأي مصرف يعمل في فلسطين أو لأي من شركاته التابعة أو الشركات التي يملك فيها المصرف سيطرة على إدارتها حيازة أية حصص في أسهم مصرف آخر يعمل في فلسطين دون موافقة مسبقة من سلطة النقد.
7. لا يجوز لأي شركة يمتلك فيها المصرف نسبة تزيد عن 20% من رأسمالها أو من حقوق التصويت في مجلس إدارتها و/ أو يسيطر عليها شراء أسهم المصرف قبل الحصول على موافقة مسبقة من سلطة النقد.
8. تلتزم المصارف الوافدة عند رغبتها بنقل أصول من فروع فلسطين إلى إدارتها العامة و/ أو فروعها خارج فلسطين بالحصول على الموافقة الخطية المسبقة من سلطة النقد مع الأخذ بعين الاعتبار السعر الذي سيتم اعتماده في عملية النقل مقابل التكلفة.
9. يجوز للمصرف حيازة أية ضمانات متمثلة في حصص أسهم يحصل عليها المصرف استيفاءً لائتمان ممنوح منه أو دين مستحق له وتؤدي إلى زيادة النسبة عما هو محدد فيما ورد أعلاه، وعلى المصرف في هذه الحالة التصرف في تلك الأسهم أو الممتلكات وفقاً لما هو منصوص عليه في البند رقم (7/6/5) من هذه التعليمات.
10. التقدم بطلب رسمي إلى سلطة النقد في حال الرغبة بتجاوز نسب الحيازة المحددة أعلاه، مرفقاً به موافقة مجلس إدارة المصرف أو اللجنة المنبثقة عنه بالإضافة إلى التحليلات المالية للاستثمار والتي تم الاستناد إليها في عملية اتخاذ القرار وكذلك كافة المستندات التي تثبت تسجيل المؤسسات/ الشركات التي يرغب الاستثمار فيها من الجهات الرسمية المختصة والتأكد من صحتها.
11. يجب على كل مصرف وضع سياسات وضوابط وإجراءات عمل معتمدة من مجلس الإدارة أو المركز الرئيسي للمصارف الوافدة تنظم استثمار/ توظيف أموال المصرف في الاستثمارات المالية حسب أنواعها والغرض منها وإدارة المخاطر الخاصة بها.
12. لا يجوز للمصرف تعديل سياسة الاعتراف بالاستثمار في الأسهم قبل الحصول على موافقة مسبقة من سلطة النقد.

(2/3/5) تقييم الاستثمار في أسهم الشركات (الأدوات المالية):

إستناداً لأحكام المادتين (40 و42) من قانون المصارف رقم 2 لسنة 2002، على المصارف الالتزام بما يلي:

1. تقييم الاستثمارات (الأدوات المالية) المملوكة للمصرف بشكل شهري.
2. تقاس الاستثمارات (الأدوات المالية بإستثناء المشتقات) المتداولة في السوق المالي بالقيمة العادلة.
3. تقاس المشتقات المالية بالقيمة المطفأة.
4. تقاس الاستثمارات (الأدوات المالية) غير المتداولة في السوق المالي وفقاً لأداة مالية مشابهة مدرجة في السوق المالي، وفي حالة عدم توفر ذلك تقاس بالتكلفة المطفأة ووفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية.
5. يتم أخذ التدني في القيمة العادلة للاستثمارات (الأدوات المالية) المدرجة في السوق المالي والمصنفة على أنها متوفرة للبيع وحتى تاريخ الاستحقاق من حساب الأثر المتراكم للقيمة العادلة (أرباح الاستثمارات غير المتحققة) على حساب الأرباح والخسائر، وذلك إذا تحققت الشروط التالية:
   أ. إذا كانت هناك دلائل على انخفاض القيمة العادلة للاستثمارات (الأدوات المالية) لمدة تزيد عن سنتين متتاليتين.
   ب. إذا بلغت قيمة الانخفاض خلال عامين متتاليين أكثر من 20% من قيمة تكلفة الإستثمار (الأداة المالية).
   ت. إذا كانت هناك دلائل مؤكدة على وجود صعوبات مالية أو توقف نشاط الشركة المستثمر فيها.
   ث. إذا كانت هناك دلائل على وجود أحداث قاهرة تعرضت لها الشركة المستثمر فيها قد تؤدي إلى توقف عمل الشركة أو إخلال فعلي في قيمة الدفعات أو وجود تأثير سلبي في القيمة العادلة.
   ج. وجود احتمال بإفلاس الشركة المستثمر فيها أو تحقيقها لخسائر كبيرة.

6. في حال ارتفاع قيمة الاستثمارات (الأدوات المالية) بعد اخذ التدني في القيمة العادلة الى بيان الدخل وفق ما هو منصوص عليه في البند (4) يتم التوقف عن الاعتراف بارتفاع قيمة الأسهم بعد إقفال قيمة الخسائر المسجلة وفقاً للبند المذكور وذلك لحين البيع.

7. يتم قياس الاستثمارات (الأدوات المالية) التي تم اخذ قيمة التدني في قيمتها العادلة إلى بيان الدخل بشكل شهري، ويتم الاعتراف بالخسائر الناجمة عن ذلك في بيان الدخل، ولا تؤخذ الخسارة إلى الأرباح غير المتحققة للاستثمارات.

(3/3/5): تعليمات الاستثمار في السندات وأذونات الخزينة والصكوك المحلية:

1. لا يجوز لأي مصرف إصدار أية سندات أو صكوك قبل الحصول على موافقة سلطة النقد المسبقة.
2. لا يجوز لأي مصرف شراء أو تملك سندات أو صكوك صادرة عن أية شركة تعمل في فلسطين قبل الحصول على موافقة سلطة النقد المسبقة.
3. يجوز للمصارف تملك السندات وأذونات الخزينة والصكوك الصادرة خارج فلسطين استناداً إلى البند رقم (8/5) من هذه التعليمات.

(4/5): تعليمات الاحتياطي الإلزامي:

استناداً لأحكام المادة رقم (51) من قانون سلطة النقد رقم (2) لسنة 1997 والمادة (37) من قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002 على المصارف الالتزام بالتعليمات التطبيقية التالية لاحتساب متطلبات الاحتياطي الإلزامي على ودائع العملاء، وتكون هذه التعليمات نافذة اعتباراً من تاريخ صدورها:

1. **نطاق التطبيق والسريان:**

تسري متطلبات احتساب الاحتياطي الإلزامي على جميع المصارف العاملة في فلسطين المحلية والوافدة.

2. **التعريفات**

تحقيقاً لأغراض هذه التعليمات يكون للمصطلحات أدناه التعريفات المقابلة لها إضافة لأية تعريفات منصوص عليها في قانوني سلطة النقد والمصارف:

أ. العناصر الخاضعة للاحتياطي (وعاء الاحتياطي): أرصدة المودعين لدى المصرف باستثناء ودائع المصارف وسلطة النقد وأية جهة أخرى تحددها سلطة النقد، ويشمل ذلك الودائع في الحسابات الجارية وتحت الطلب والتوفير والأجل والخاضعة لإشعار

والتأمينات النقدية والأرصدة الدائنة في الحسابات المدينة بالعملات الرئيسية الأربعة (دينار، دولار، شيقل، يورو) وجميع العملات الأخرى معادلة بالدولار، وأدوات الدين وشهادات الاستثمار المخصص وأية ودائع أخرى للعملاء مهما اختلفت تسميتها، وأية عناصر أخرى يتم إخضاعها للاحتياطي الإلزامي مستقبلاً.

ب. نسبة الاحتياطي: هي النسبة التي تحددها سلطة النقد لاحتساب الاحتياطي الإلزامي بموجب تعليمات تصدر لهذا الشأن ويحق لسلطة النقد تعديلها في أي وقت. ويتم تطبيق النسبة المعدلة لاحتساب الاحتياطي في الشهر التالي للشهر الذي يتم فيه التعديل.

ت. الاحتياطي الفعلي (المطلوب): هو رصيد الاحتياطي المطلوب من المصرف بكافة العملات والمحتسب على أساس حاصل ضرب نسبة الاحتياطي الإلزامي بوعاء الاحتياطي.

ث. فترة احتساب الاحتياطي: الشهر الميلادي الذي يحسب عنه الاحتياطي، ويسبق فترة الاحتفاظ بالاحتياطي.

ج. فترة الاحتفاظ بالاحتياطي: شهر ميلادي اعتباراً من العاشر من الشهر التالي لفترة احتساب الاحتياطي.

3. آلية الاحتساب:

أ. يحتسب الاحتياطي على أساس مجموع وعاء الاحتياطي في نهاية كل يوم عمل خلال الشهر الميلادي مقسوماً على عدد أيام العمل الفعلية مضروباً بالنسب التالية:
- الدينار الأردني بنسبة (9%).
- الشيقل الإسرائيلي بنسبة (8%).
- الدولار والعملات الأخرى بنسبة (9%).

ب. يتم تقييم وعاء الاحتياطي من العملات الأجنبية الأخرى بالدولار حسب نشرة أسعار التقييم الشهرية التي تصدرها سلطة النقد في نهاية كل شهر.

ت. يتم التعامل مع فروقات الاحتياطي الإلزامي فيما بعد حسب نشرة أسعار التقييم الصادرة عن سلطة النقد في نهاية كل شهر.

4. إرسال التقارير والبيانات والتغطية:

أ. على كل مصرف أن يحتسب الاحتياطي المطلوب وفقاً لهذه التعليمات وحسب النموذج المعد لذلك، والتوقيع على النماذج الورقية منها واعتمادها وإرسالها خلال يوم العمل الخامس من مطلع الشهر التالي لفترة احتساب الاحتياطي لكل من قسم العمليات بدائرة نظم المدفوعات ودائرة رقابة المصارف في سلطة النقد.

ب. تتم تغطية الاحتياطي حق اليوم العاشر من الشهر التالي لفترة الاحتساب.

ت. إذا صادف اليوم العاشر من الشهر يوم عطلة في بلد العملة المعنية، يتم الخصم أو الإضافة حق يوم العمل الذي يليه.

ث. على المصارف التي ليس لديها حسابات لدى سلطة النقد تحديد إسم المصرف الذي سيتم تنفيذ قيود فروقات الاحتياطي من خلال حسابه الجاري لدينا وإبلاغ سلطة النقد خطياً بذلك مع موافقة المصرف المعني.

ج. تقوم سلطة النقد باتخاذ ما تراه مناسباً في سبيل التحقق من دقة بيانات الإحتياطي المرسلة.

5. الغرامات والفوائد

أ. لا تدفع سلطة النقد أية فوائد على أرصدة الاحتياطي الإلزامي لجميع العملات عن فترة الاحتفاظ بالاحتياطي.

ب. سيتم تحويل فروقات الاحتياطي خصماً من/ إضافة إلى حساب المصرف الجاري لدى سلطة النقد حق اليوم العاشر من الشهر التالي للشهر الذي يعود إليه الاحتياطي.

ت. يغرم المصرف الذي ينكشف حسابه الجاري نتيجة التحويلات بنسبة واحد بالألف يومياً على رصيد الحساب المكشوف أو الذي دون الحد الأدنى.

ث. يتحمل المصرف مسؤولية دقة البيانات المفصح عنها في كشوف الاحتياطي، ويلتزم بتوفير ما يلزم لإجراء المطابقات اللازمة كلما لزم ذلك، وفي حال تزويد سلطة النقد ببيانات خاطئة/ غير دقيقة عن الاحتياطي الإلزامي الجديد وطريقة احتسابه فان ذلك يعتبر مخالفة وفقاً لأحكام المادة (46) من قانون المصارف رقم 2 لسنة 2002، مما يستوجب فرض غرامة بحق المصرف وفق القانون.

(5/5): تعليمات إحتياطي المخاطر:

إستناداً لأحكام المادة (34) من قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002، على المصارف الالتزام بالتعليمات التطبيقية التالية لاحتساب متطلبات احتياطي المخاطر وتكون هذه التعليمات نافذة اعتباراً من تاريخ صدورها:

1. التعريفات:

أ. **احتياطي المخاطر:** هو الاحتياطي الذي يتم تكوينه لمواجهة مخاطر غير محددة.

ب. **التسهيلات المباشرة:** هي كافة أنواع الإقراض المباشر الذي تمنحه المصارف للمقترض بموجب اتفاق تعاقدي كالقروض والجاري مدين والسلف وخصم الكمبيالات وكافة صيغ التمويل في المصارف الإسلامية وأية تسهيلات أو تمويلات أخرى، بحيث يلتزم المقترض بتسديدها مضافاً إليها فوائد/ عوائد في تاريخ لاحق، وتظهر التسهيلات المباشرة في جانب الموجودات داخل الميزانية.

ت. **التسهيلات غير المباشرة:** هي الالتزامات والتعهدات التي يقدمها المصرف لطرف ثالث نيابة/ وكالة عن العميل بموجب اتفاق تعاقدي ما بين المصرف والعميل، وتكون الالتزامات والتعهدات قابلة للتحول إلى التزامات مباشرة ذات تأثير تمويلي عند تحقق المطالبة بها، ومن الأمثلة عليها: الكفالات والاعتمادات وغيرها وتظهر التسهيلات غير المباشرة خارج الميزانية.

2. آلية الاحتساب:

أ. يحتسب إحتياطي المخاطر على أساس نسبة من مجموع التسهيلات المباشرة بالإضافة إلى نسبة من مجموع التسهيلات غير المباشرة المنتظمة، وفقا للنسب التالية:

- 1.5% من التسهيلات المباشرة.
- 0.5% من التسهيلات غير المباشرة.

ب. لا تشمل التسهيلات غير المباشرة كل من الشيكات تحت التحصيل، والكفالات المقبولة والسحوبات المقبولة المكفولة المتعلقة بالإعتمادات الواردة والمشتقات المالية.

ت. يتم تقييم احتياطي المخاطر بشكل نصف سنوي، ويتم زيادة الاحتياطي من حساب توزيع الأرباح/ الأرباح المدورة، ولا يسجل كمصروف ضمن قائمة الأرباح والخسائر.

3. نطاق التطبيق:

أ. يتم الاعتراف والإفصاح عن احتياطي المخاطر ضمن حقوق المساهمين/ المركز الرئيسي للمصارف الوافدة تحت مسمى احتياطي مخاطر، ويدرج ضمن الشريحة الثانية من رأس المال (Tier 2) عند احتساب نسبة كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل وبسقف 1.25% من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر.

ب. لا يجوز استخدام أي جزء من احتياطي المخاطر على أي وجه إلا بموافقة خطية مسبقة من سلطة النقد.

(6/5): تعليمات الإئتمان وأحكامه:

إستناداً لأحكام المادة رقم (35) من قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002، وانطلاقاً من حرص سلطة النقد على مساهمة المصارف في بناء الاقتصاد الوطني، ولرفع مستوى الأداء الائتماني للبنوك العاملة في فلسطين، يطلب من جميع المصارف الالتزام بما يلي:

(1/6/5): حجم الإئتمان:

تراعي المصارف عدم تركز الائتمان الممنوح (القائم) في قطاع اقتصادي معين، وان لا تزيد نسبة الائتمان الممنوح (القائم) في أي قطاع من القطاعات عن 20% من إجمالي الائتمان الممنوح (القائم).

(2/6/5): السياسة الإئتمانية (التمويلية):

استناداً لأحكام قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002، على المصارف الالتزام بما يلي فيما يخص السياسة الائتمانية على ان يتم الانتهاء من تعديل السياسة الائتمانية وفق متطلبات هذه التعليمات في فترة لا تتجاوز 2009/3/31:

1. وضع سياسة ائتمانية واضحة ومكتوبة، يتم اعتمادها من مجلس الإدارة، بحيث تشمل على الأقل ما يلي:

أ. أشكال الائتمان والخدمات التي يقدمها المصرف لعملائه.

ب. إجراءات منح الائتمان والوسائل الرقابية للتحقق من سلامة الإجراءات ومن جدوى عملية المنح.
ت. آليات جمع المعلومات المتعلقة بالشخص/ المشروع الذي سيتم منحه الائتمان.
ث. تسلسل عمليات توثيق الائتمان، والقضايا القانونية الواجب مراعاتها عن منح الائتمان.
ج. القطاعات الاقتصادية المستهدفة، ونسبة تركز الائتمان لكل قطاع، وكذلك التوزيع الجغرافي لها.
ح. آليات توثيق الضمانات والتحقق منها وآليات المتابعة والتحصيل.
خ. تشكيل اللجان وتحديد صلاحيات منح الائتمان وتجديده والتسويات وإعادة الجدولة وشطب الديون.
د. تحديد سقوف الائتمان حسب نوعه (جاري مدين وسلف وقروض وكمبيالات مخصومة..... الخ).
ذ. الحدود القصوى للتركزات حسب العميل الواحد والمجموعة الائتمانية.
ر. الحدود القصوى لآجال الاستحقاق.
ز. أسس قياس كفاية الضمانات وملاءة العملاء.
س. الدراسات الائتمانية والبيانات المالية المطلوبة عن العملاء.
ش. الموازنة بين مصادر واستخدامات الأموال من حيث آجال الإستحقاق ونوع العملة.
ص. آليات المتابعة والتحصيل.
ض. الحدود والضوابط الخاصة بالائتمان الممنوح لذوي الصلة، وقروض التجمع البنكي.

2. عدم تعارض السياسة الائتمانية مع التعليمات الصادرة عن سلطة النقد والنظام الداخلي وعقد التأسيس والتشريعات السارية في فلسطين.
3. تزويد سلطة النقد بنسخة عن هذه السياسة، وأية تعديلات تطرأ عليها مستقبلاً، ويطلب من المصارف مراجعتها من وقت لآخر بهدف مواكبتها للتطورات المصرفية والقانونية بما يكفل التقليل من مخاطر الائتمان والمحافظة على حقوق المودعين ومعدلات السيولة المقبولة.

(3/6/5): منح الإئتمان والتركزات الإئتمانية:

استناداً لأحكام المادة (16) من قانون المصارف رقم (2) لسنة (2002)، ولتخفيض حجم المخاطر المرتبطة بمنح الائتمان/ تركز الائتمان، فيما يلي التعليمات المنظمة لمنح وتركز الائتمان وتكون هذه التعليمات نافذة اعتباراً من تاريخ صدورها:

1. **التعريفات:**

أ. **التعرض:** يشمل التعرض الكلي للشخص الواحد جميع أشكال التسهيلات المباشرة وغير المباشرة الممنوحة له، بالإضافة الى استثمارات المصرف في هذا الشخص سواء على شكل حقوق ملكية، أو أية إستثمارات أخرى.

ب. **التركز الائتماني:** التعرض الكلي للشخص الواحد أو مجموعة أشخاص يعملون معاً أو تجمعهم مصلحة مشتركة أو صلة قرابة حتى الدرجة الثانية، والذي يعادل أو يزيد عن 10% من قاعدة رأس المال المحلي و50% من قاعدة رأسمال المصرف الوافد.

ت. **العلاقة المباشرة وغير المباشرة:** يقصد بالعلاقة المباشرة أن يكون الشخص المعني عضو مجلس إدارة أو مسؤولاً رئيسياً في المصرف أو مساهماً بنسبة 5% فأكثر من رأسمال المصرف أو مستشاراً للمصرف، أما العلاقة غير المباشرة فهي تشمل باقي الأطراف المذكورة في تعريف ذوي الصلة.

2. **يحظر على المصارف تنفيذ ما يلي:**

أ. منح ائتمان بضمان أسهم المصرف نفسه أو أدوات الدين الصادرة عنه.

ب. منح ائتمان إلى شخص تربطه علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمصرف وله مصلحة تجارية أو مادية فيه إلا بعد الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من سلطة النقد.

ت. منح ائتمـــان لشخص أو مجموعة أشخاص يمتلك/ يمتلكون ما يزيد عن 5% من رأسمال المصرف دون الموافقة الخطية المسبقة من سلطة النقد.

ث. منح إئتمان بهدف إستخدامه خارج فلسطين دون الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد.

ج. منح إئتمان من أي نوع بالكفالة الشخصية لمدققي حسابات المصرف أو لمحاميه أو مستشاريه أو أزواجهم أو أولادهم، أو لأي منشأة يكونون شركاء فيها منفردين أو مجتمعين أو أعضاء في مجلس إدارتها، ويسري الحظر عليهم بصفتهم الشخصية أو باعتبارهم كفلاء، وفي حالة منح تسهيلات لأي منهم بضمانات غير الكفالة الشخصية يشترط الحصول على موافقة خطية مسبقة من سلطة النقد، علماً بأن المقصود بمدقق حسابات المصرف شركة أو مكتب التدقيق المعين لتدقيق حسابات المصرف وجميع

المدققين الرئيسيين (الأشخاص الطبيعيين) المنضوين تحت اسم شركة أو مكتب تدقيق الحسابات (الشريك/ Partner).

ح. منح إئتمان لأي شخص سبق وأن أعدم دينه – في أي وقت من الأوقات – إلا إذا قام بتسديد ذلك الدين بالكامل.

خ. منح ائتمان لتمويل عقار دون مساهمة الشخص طالب التمويل بجزء لا يقل عن 15% من قيمة العقار المراد تمويله، وان يتم تقييم العقار من قبل اثنين من المخمنين المعتمدين قبل تمويل العقار، على ان يتم اعتماد اقل الأسعار.

د. تجاوز التركز الائتماني للشخص الواحد أو مجموعة الأشخاص عن نسبة 10% من قاعدة رأسمال المصرف المحلي و50% من قاعدة رأسمال المصرف الوافد دون الحصول على موافقة مسبقة من سلطة النقد.

ذ. تجاوز التركز الائتماني للشخص الواحد نسبة 25% من قاعدة رأسمال المصرف المحلي و100% من قاعدة رأسمال المصرف الوافد لأي شخص سواء كان طبيعياً أو إعتبارياً، وكذلك أي أشخاص آخرين مرتبطين بذلك الشخص سواء من خلال الملكية أو السيطرة أو صلة قرابة من الدرجة الأولى يمثلون فيها مخاطر تركز بالنسبة للمصرف.

ر. تجاوز مجموع التركزات الائتمانية أربعة أضعاف قاعدة رأس المال.

3. يستثنى من الحظر المذكور ما يلي:

أ- التسهيلات الائتمانية الواردة في البنود (2/ ب، ت، خ) أعلاه المغطاة بتأمينات نقدية.

ب- أية تسهيلات أو ائتمان توافق عليه سلطة النقد بموجب طلب رسمي يقدمه المصرف موضحاً هدف المنح والضمانات.

(4/6/5): تسهيلات ذوي الصلة:

إستناداً لأحكام المواد رقم (16) و(19) من قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002، على المصارف الالتزام بالتعليمات التالية فيما يتعلق بمنح تسهيلات لذوي الصلة بالمصرف وتكون هذه التعليمات نافذة اعتباراً من تاريخ صدورها:

1. التعريفات:

الأشخاص ذوي الصلة:

الشخص الطبيعي أو الإعتباري الذي تربطه مع المصرف على الأقل أي من العلاقات التالية:

أ. أن يكون عضو مجلس إدارة أو مسؤولاً رئيسياً في المصرف، أو عضواً في هيئة الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية.

ب. أن يمتلك حصة مهمة في المصرف بشكل مباشر أو غير مباشر.

ت. أن يكون عضو مجلس إدارة أو مسؤولاً رئيسياً في شركة ينطبق عليها ما ورد في (ب) أعلاه أو (خ) أو (د) أدناه.

ث. أن يكون مستشاراً للمصرف.

ج. الزوج/ الزوجة أو الشريك أو القريب حتى الدرجة الثانية للأشخاص المذكورين في (أ،ب،ت، ث).

ح. أي شركة يكون فيها أي من الأشخاص المذكورين في (أ،ب،ت، ث، ج) أعضاء مجلس إدارة أو مسؤولين رئيسيين.

خ. أي شركة يمتلك فيها أي من الأشخاص المذكورين في (أ، ب، ث، ج) ما نسبته 5% أو أكثر من أسهمها أو حقوق التصويت.

د. أي شركة يسيطر عليها المصرف منفرداً أو مع آخرين بشكل مباشر أو غير مباشر.

ذ. أي شركة مسيطر عليها بشكل مباشر أو غير مباشر من شركة تسيطر على المصرف.

المسؤولون الرئيسيون:

المدير العام/ الإقليمي ونوابهم أو مساعديهم ومدراء الدوائر ونوابهم و/أو مساعديهم و/أو مدراء الفروع ونوابهم أو مساعديهم، والمدقق الداخلي، ومراقب الامتثال والأشخاص الذين يحملون مسؤولية مماثلة بغض النظر عن المسمى وطاقم المسؤولين الآخرين والمحدد من سلطة النقد بموجب تعليمات.

الشركات التابعة: الشركة التي يمتلك فيها المصرف أو شخص أو مجموعة أشخاص بالمصرف، يعملون معاً أو تجمعهم مصلحة مشتركة أو صلة قرابة حتى الدرجة الثانية ما نسبته أكثر من 50% من أسهمها أو القوة التصويتية، أو نسبة تملك تمكن ذلك الشخص/ مجموعة الأشخاص من ممارسة السيطرة على الشركة.

الشركات الشقيقة: الشركة التي يسيطر عليها المصرف، أو تشترك مع المصرف في كونهما مسيطر عليهما من قبل شركة أخرى، بنسبة تتراوح بين 20%- 50% من الأسهم أو القوة التصويتية دون أن يصدر عن الشركة المسيطرة قوائم مالية موحدة.

حصص الأقلية: الشركة التي يمتلك المصرف فيها بشكل مباشر أو غير مباشر حصة مهمة تزيد عن 5% وتقل عن 20%.

الحصة المهمة: حيازة شخص أو مجموعة أشخاص يعملون معاً أو تجمعهم مصلحة مشتركة، يمتلك/ يمتلكون بصورة مباشرة أو غير مباشرة نسبة أكثر من 5% من أسهم الشركة أو القوة التصويتية.

2. الشروط التي يجب تحققها لدى تقديم التسهيلات لذوي الصلة:

أ. أن تكون التسهيلات الائتمانية الممنوحة لذوي الصلة متوافقة مع متطلبات قانون المصارف وتعليمات سلطة النقد، وأن تمنح على أسس مصرفية محضة وفقاً للسياسة الإئتمانية المعتمدة لدى المصرف.

ب. لسلطة النقد الطلب من المصرف الحصول على ضمانات ملائمة لأي إئتمان ممنوح لذوي الصلة، كما يجوز لها أن تقوم باقتطاع أية إئتمانات ممنوحة لذوي الصلة لدى احتساب قاعدة رأس المال.

ت. عدم حصول ذوي الصلة على شروط تفضيلية في منح الائتمان عن الشروط المطبقة على عملاء المصرف، باستثناء الائتمان الممنوح لموظفي المصرف وفق سياسة معتمدة من مجلس الإدارة/ الإدارة العامة.

ث. إتباع الإجراءات التالية عند تقديم أي نوع من أنواع الائتمان لأي من ذوي الصلة أو بكفالتهم:

1. لا يتطلب منح ائتمان لذوي الصلة بضمان نقدي بنسبة 100% الحصول على موافقة سلطة النقد، على أن يتم الإفصاح عن ذلك في البيانات المالية الشهرية للمصرف.

2. لا يتطلب منح ائتمان لذوي الصلة بمبالغ تقل عن 20 ألف دولار أو ما يعادلها بالعملات الأخرى الحصول على موافقة مسبقة من سلطة النقد، على أن يتم الإفصاح عن ذلك في البيانات المالية الشهرية للمصرف.

3. يتطلب منح ائتمان لذوي الصلة وبكفالتهم بمبالغ بخلاف ما ورد في البندين (1 و 2) الحصول على موافقة مسبقة من سلطة النقد، علماً أن موافقة سلطة النقد على المنح لإغراض الضبط والرقابة ولا تعني تحملها مسؤولية اتخاذ القرار، إذ أن الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة هم المسئولين عن اتخاذ القرار القرارات الائتمانية وفق نظام الصلاحيات المعتمد في المصرف.

4. يتطلب منح ائتمان لذوي الصلة أن تكون عملية المنح شفافة وواضحة من حيث الهدف من المنح والفترة والضمانات وأسعار الفوائد والعمولات وغيرها.

5. يتطلب منح ائتمان لعضو مجلس إدارة المصرف أو بكفالته موافقة مجلس الإدارة على منح الائتمان المذكور له أو لذوي الصلة به، غير انه من غير المفروض مشاركة عضو مجلس الإدارة المقصود في بحث/ نقاش طلب الإئتمان الخاص به أو بالشخص ذي الصلة به.

6. على المصرف الإفصاح عن الائتمان الممنوح لأي من ذوي الصلة في البيانات المالية الشهرية التي يقدمها المصرف لسلطة النقد وفق النموذج المعد لهذه الغاية، وكذلك التصريح عنه لمكتب المعلومات الائتمانية في سلطة النقد.

7. يجب أن لا يتجاوز مبلغ التسهيلات الممنوحة للأشخاص (طبيعيين وإعتباريين) من ذوي الصلة بالمصرف عن 20% من قاعدة رأسمال المصرف وذلك بإستثناء التسهيلات الممنوحة بضمانات نقدية.

(5/6/5): إعدام الدين:

إستناداً لأحكام المادة رقم (38) من قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002، يجب مراعاة الضوابط التالية عند قيام المصرف بإعدام الدين وذلك اعتباراً من تاريخ صدور هذه التعليمات:

1. مرور فترة خمس سنوات كحد أدنى على تعثر المديونية.
2. استنفاذ جميع الإجراءات القانونية والإدارية والمطالبات المتخذة من المصرف لتحصيل المديونية.
3. موافقة مجلس الإدارة في المصارف المحلية والإدارة الإقليمية/ المركز الرئيسي للمصارف الوافدة بعد توفر مخصصات كافية لتغطية الدين المراد شطبه.
4. إعدام الدين لا يعني تنازل المصرف/ الفرع عن حقه في مطالبة المدين لاستيفاء المديونية وفق شروط التعاقد في المستقبل.
5. عند الرغبة بإعدام أو شطب أي مديونية للعميل بعد مرور الفترة المنصوص عليها في البند (1) يتم إعلام سلطة النقد بموجب إخطار رسمي حول تفاصيل المديونية والضمانات مقابلها وإذا لم يتلق المصرف اعتراض من سلطة النقد على إعدام هذا الدين خلال شهر واحد من تاريخ إعلام سلطة النقد، فله تنفيذ إجراءات إعدام الدين.
6. تلتزم المصارف بالحصول على موافقة مسبقة من سلطة النقد قبل القيام بأية إجراءات من شأنها شطب مديونية أي من العملاء قبل مرور فترة الخمس سنوات.
7. لا يجوز إعدام أية ديون لذوي الصلة بالمصرف حتى بعد استبعاد تصنيفه كذوي صلة إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد.
8. تستثنى الديون المراد إعدامها والتي تبلغ قيمتها 5 آلاف دولار فأقل من فترة مرور شهر من إعلام سلطة النقد بذلك، على أن تقوم المصارف بإعدام مثل هذه الديون مباشرة والاكتفاء بإخطار سلطة النقد بعددها وقيمتها.
9. إعلام سلطة النقد بالمبالغ التي يتم إعدامها بشكل نصف سنوي، مع مراعاة الإلتزام بتعليمات مكتب المعلومات الإئتمانية بخصوص الإفصاح عن الديون المعدومة.
10. معالجة شطب الديون مع المخصصات على النحو التالي:

أ. في حالة كفاية المخصصات المكونة مقابل الدين الذي سيتم إعدامه، تتم تسوية الدين المعدوم مع المخصص المعد لذلك الدين.

ب. في حالة زيادة قيمة المخصصات التي تم تكوينها عن قيمة الدين الذي سيتم إعدامه، تتم تسوية الدين مع قيمة المخصص، ويُحوّل المبلغ المتبقي من المخصص إيراداً إلى

حساب الأرباح والخسائر تحت مسمى (مخصصات ديون مشكوك في تحصيلها مستردة).

ت. في حال رغبة المصرف بإعدام مديونيات لم يسبق التخصيص مقابلها، يتم الالتزام بما يلي:

- يقوم المصرف بالتقدم بطلب خطي لسلطة النقد يشرح فيه الأسباب الداعية لإعدام الدين.
- يرفق بالطلب معلومات عن أصل المنح ومتخذ القرار بالمنح وتاريخ المنح ومقدار الدين والضمانات مقابله.
- يقفل إجمالي المديونيات المراد إعدامها في حال عدم تلقي اعتراض بذلك من سلطة النقد في حساب الأرباح والخسائر مباشرة.

(6/6/5): شراء الإئتمان أو القرارات الإئتمانية المتخذة من المراكز الرئيسة:

1. تلتزم المصارف اعتباراً من تاريخه بالحصول على موافقة سلطة النقد الخطية المسبقة في حال رغبتها بشراء/ تحويل ائتمان من/ الى مصارف أخرى غير عاملة في فلسطين بما يشمل المراكز الرئيسية للمصارف الوافدة.

2. تلتزم المصارف الوافدة اعتباراً من تاريخه بالحصول على موافقة سلطة النقد الخطية المسبقة في حال منح ائتمان بتعليمات مباشرة من المراكز الرئيسة في الخارج.

(7/6/5): استملاك أراضي وعقارات أو أية ممتلكات أخرى استيفاءً لإئتمان ممنوح:

إستناداً لأحكام المادتين (16 و17) من قانون المصارف لسنة 2002، تلتزم المصارف اعتباراً من تاريخه بما يلي:

1. إعلام سلطة النقد بخصوص استملاك أية ممتلكات استيفاءً لائتمان ممنوح أو ديون مشتراة خلال شهر من تاريخ الإستملاك.
2. يتم التصرف وتسييل تلك العقارات أو الممتلكات خلال فترة سنتين من تاريخ الحيازة، ويتم الحصول على موافقة مسبقة من سلطة النقد قبل التنفيذ.
3. يتم التقدم بطلب لسلطة النقد لتمديد فترة الإستملاك لمدة تحددها سلطة النقد وبحد أقصى ثلاث سنوات أخرى بخلاف فترة السنتين الواردة في البند (2) وفقاً لما تقرره سلطة النقد، شريطة قيام المصرف بكل ما في وسعه للتصرف في تلك الممتلكات.

(8/6/5): التسهيلات بضمان الشيكات

إستناداً لأحكام المادة رقم (38) من قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002، وحيث أن الأصل أن لا يتم منح ائتمان بضمان شيكات، إذ أن عملية منح الائتمان يجب أن تستند إلى دراسات معمقة تضمن قدرة المدين على سداد الائتمان، وعلى المصارف اقتصار خدمات تسهيلات الخصم المصرفية على الكمبيالات والأوراق التجارية المستوفية للشروط القانونية.

كما أن على المصارف اخذ الحيطة والحذر أثناء عملية تسييل قيمة الشيكات تحت التحصيل أو احتساب مبالغها لصالح مقدميها قبل تحصيلها. علماً أن الإدارة التنفيذية تتحمل كامل المسؤولية عن التسهيلات المقدمة للعميل مقابل الشيكات المؤجلة والمودعة لديه في الحساب.

إن عدم وجود رقابة من قبل الإدارة التنفيذية على التسهيلات بضمان شيكات و/ أو عدم وجود رقابة على عمليات تسييل الشيكات تحت التحصيل سيضطر إلى قيام سلطة النقد باتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة بحق الإدارة التنفيذية وكذلك بفرض الغرامات الرادعة وفق ما تراه مناسباً.

(9/6/5): المكشوفون بالطلب (غير منظم بعقد) والجاري مدين (منظم بعقد)

إستناداً لأحكام المادتين رقم (15 و35) من قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002، تخضع عملية كشف الحسابات بالطلب والجاري مدين اعتباراً من 2009/1/1 للأحكام التالية:

الحسابات المكشوفة:

1. كشف الحساب الجاري:

أ. تعتبر عملية كشف الحساب تسهيلات مؤقتة ولكنها ذات مخاطر ائتمانية عالية ينبغي على المصارف الحد منها، والعمل على إلغائها أو تعزيزها بالضمانات الكافية، ويتم كشف الحساب إما لأفراد موظفين بضمان رواتبهم المحولة لدى المصرف أو لعملاء من ذوي الملاءة المالية لفترة لا تزيد عن ثلاثين يوماً في كل مرة يكشف فيها الحساب بشرط إقرار ذلك من اللجان المختصة في المصرف وان يتم توقيع العملاء على العقود القانونية اللازمة.

ب. يجب أن لا تتجاوز الحسابات المكشوفة بالطلب نسبة 5% من إجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية لكل مصرف كوحدة واحدة وأن لا تتجاوز مدة الكشف لأي عميل أكثر من 30 يوماً.

ت. يضع المصرف ضوابط واضحة لعملية كشف الحسابات وتوزع على الفروع وترسل نسخة منها إلى سلطة النقد.

ث. في حالة تجاوز فترة الكشف مدة 90 يوماً دون أن ينظم عقد جاري مدين حسب الأصول ويتم تكوين مخصصات مقابل الحساب المكشوف وفق التعليمات الخاصة بتصنيف الحسابات وتكوين المخصصات.

2. كشف الحساب في المصارف الإسلامية:

إضافة إلى ما ورد في البند (أ) أعلاه، فان عمليات كشف الحساب في المصارف الإسلامية تتطلب إقرار هيئة الرقابة الشرعية لمعايير وضوابط عمليات كشف الحساب، والأصل ان تمتنع المصارف الإسلامية عن كشف حسابات عملائها الجارية إلا بصفة مؤقتة، وعند كشف حسابات العملاء تمتنع المصارف الإسلامية عن استيفاء أية أرباح على الحساب المكشوف، ويجوز لها في المقابل وقف دفع أرباح عن الأرصدة الدائنة الأخرى طيلة مدة الكشف شريطة الاتفاق مع العميل على ذلك.

(10/6/5): الجاري مدين:

تسري أحكام هذه التعليمات اعتباراً من 2009/1/1، وعلى كافة المصارف الالتزام بما يلي:

1. يعتبر الهدف الرئيس من منح تسهيلات على شكل حساب جاري مدين للأغراض المبينة أدناه على وجه محدد:

أ. تمويل رأس المال العامل للأشخاص الذين لديهم مشاريع يتطلب استمرارها أو توسيعها الحصول على سقف جاري مدين، على انه يجب توفر بيانات مالية عن حجم أعمال الأشخاص المذكورين بصفة دورية يمكن استخدامها لأغراض دراسة الوضع المالي للأشخاص ومراقبة تدفقاتهم النقدية.

ب. تمويل الدفعات الخاصة بالمشروعات تحت التنفيذ (عقود المقاولات للمقاولين) ودفعات الإيجارات والدفعات الأخرى التي تكون بضمانات حوالات حق رسمية لصالح المصرف.

ت. المنح بضمان رواتب الموظفين على شكل جاري مدين دوار.

ث. تمويل الحسابات الحكومية والمؤسسات والهيئات الحكومية والسلطات المحلية والحسابات المكفولة من الحكومة بكفالات غير مشروطة.

2. **الشروط الواجب تحقيقها في حسابات الجاري مدين:**

أ. أن لا يتجاوز رصيد الجاري مدين 30% من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية للمصرف.

ب. تستثنى أرصدة حسابات الجاري مدين الممنوحة للحكومة ومؤسساتها وهيئاتها وبكفالتها والسلطات المحلية من قيمة حسابات الجاري مدين لأغراض احتساب النسبة المذكورة في البند (أ) أعلاه.

ت. تستثنى أرصدة حسابات الجاري مدين الممنوحة بتأمينات نقدية بما يعادل قيمة التأمينات النقدية لأغراض احتساب النسبة المذكورة في البند (أ) أعلاه.

ث. لا يجوز منح أية تسهيلات (قروض) لها طبيعة أو صفة الجاري مدين تحت أي مسمى آخر.

(11/6/5): منح إئتمان لأغراض تمويل الاستثمار في أسهم الشركات (الأدوات المالية):

استناداً لأحكام المادتين رقم (35 و38) من قانون المصارف رقم 2 لسنة 2002، يسمح للمصارف بمنح إئتمان لأغراض تمويل الاستثمار في أسهم الشركات وفق الشروط والضوابط التالية:

1. **الشروط الواجب توفرها في الأسهم:**

أ. أن تكون الأسهم صادرة عن شركات مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

ب. أن تكون نتائج أعمال الشركة المصدرة لها أرباح في الفترة المراد الإستثمار في أسهمها و/ أو حسب آخر تقرير سنوي ولا يوجد أية خسائر متراكمة غير مغطاة.

ت. أن يكون رأس المال المكتتب به للشركة المراد الاستثمار بها مسدداً بالكامل.

ث. أن لا تزيد نسبة الانخفاض في سعر السهم للشركة المتداولة عن 50% خلال الستة شهور السابقة لعملية المنح.

2. **شروط منح الإئتمان:**

أ. يحظر على المصارف منح أي إئتمان لغرض تمويل أسهم المصرف نفسه أو أسهم شركاته التابعة والشقيقة، أو لغرض تمويل أدوات الدين الصادرة عنه أو عن شركاته التابعة والشقيقة.

ب. يحظر منح أي إئتمان لأغراض تغطية الاكتتاب في أسهم جديدة.

ت. في حالة رغبة المصرف بمنح إئتمان لشركات الأوراق المالية، على المصرف وبعد إعداد اتفاقية التعاقد مع الشركة عرضها على سلطة النقد لإبداء الرأي بخصوصها على أن تشمل الاتفاقية سقوف المنح والضمانات، ويحظر على المصارف منح إئتمان قبل عرض الاتفاقية الخاصة بذلك على سلطة النقد.

ث. يشترط لمنح إئتمان لأغراض تمويل الاستثمار في أسهم مصارف أخرى الحصول على موافقة سلطة النقد مسبقاً.

ج. يكون الإئتمان المسموح منحه لأغراض تمويل الاستثمار في الأسهم على شكل قروض حصراً، ولا يسمح بمنح جاري مدين أو كشف حسابات الطلب أو أي نوع آخر لغرض تمويل الاستثمار بالأسهم.

ح. يتم إنشاء حساب أستاذ خاص للقروض الممنوحة لأغراض تمويل الاستثمار في الأسهم ضمن نظام القروض تحت مسمى " قروض تمويل الأسهم".

خ. يشترط لمنح الإئتمان لأغراض تمويل الاستثمار بالأسهم مساهمة العميل بنسبة 50% من إجمالي قيمة الأسهم المراد شراؤها مع ضرورة الالتزام بما يلي:

- رهن كامل الأسهم الممولة من المصرف والعميل.
- أو تقديم ضمانات أخرى تغطي ما نسبته 150% من قيمة الإئتمان الممنوح في حال عدم رهن الأسهم.
- أو تقديم ضمانات بقيمة 80% من قيمة الإئتمان الممنوح في حال رهن الأسهم الممولة من المصرف فقط.

د. أن لا يتجاوز قيمة إجمالي الإئتمان الممنوح من المصرف لتمويل شراء أوراق مالية للعملاء ولشركات الأوراق المالية في أي وقت من الأوقات ما نسبته 30% من قاعدة رأسمال المصرف المحلي و50% من قاعدة رأسمال المصرف الوافد.

ذ. أن لا يتجاوز إجمالي الإئتمان الممنوح من قبل المصرف لتمويل شراء أوراق مالية للعملاء ولشركات الأوراق المالية في جميع الحالات ما نسبته 10% من إجمالي محفظة تسهيلات المصرف.

ر. أن لا تتجاوز قيمة إجمالي الإئتمان الممنوح من المصرف لتمويل الاستثمار في الأسهم لأي شركة بأي حال من الأحوال ما نسبته 50% من رأسمالها المدفوع.

3. الشروط الواجب توفرها في التعاقد مع العملاء:

أ. على المصرف توضيح مخاطر الاستثمار في الأسهم لعملائه من خلال الإفصاح الرسمي، عبر إصداره نشرات توزع على جمهور العملاء، سواءً كان العملاء يدركون هذه المخاطر أم لم يكونوا كذلك.

ب. على العميل توقيع إقرارٍ بإدراكه المخاطر المتضمنة لعمليات الاستثمار بالأسهم وأن المصرف لا يتحمل أية خسائر قد تنتج عن عمليات الاستثمار بتلك الأسهم، على أن يشمل الإقرار ما يلي:

- أنه وحده من يتحمل الخسائر التي يمكن أن تنتج عن الاستثمار في الأسهم.
- أن من حق المصرف التصرف بالأسهم وبيعها وفقاً لما ورد في البند (4) أدناه.

4. شروط الرقابة على محفظة الأسهم وإجراءات التسييل:

أ. على المصارف امتلاك الوسائل الضرورية والخبرات الكافية التي تمكنها من إدارة عمليات تمويل الاستثمار بالأسهم وإجراء عمليات المتابعة والرقابة اليومية عليها.

ب. تلتزم المصارف بإجراء الترتيبات اللازمة مع كل من هيئة سوق رأس المال وسوق فلسطين للأوراق المالية لتنسيق إجراءات تسييل محفظة الأسهم في حال تراجعت القيمة السوقية وفقاً لما يرد أدناه.

ت. يشترط قيام كل مصرف بإجراء تقييم مستمر لمحفظة كل عميل بحيث يتم الالتزام بما يلي:

1. في حال تراجع القيمة السوقية للأسهم المرهونة و/ أو الضمانات الأخرى إلى ما نسبته 130% من الرصيد القائم للقرض يتم إشعار العميل كتابياً بضرورة اتخاذ أي من الإجرائين التاليين:

- تخفيض رصيد القرض القائم بمبلغ يفوق الفرق بين القيمة السوقية الحالية للأسهم ونسبة 130% من رصيد القرض القائم وذلك من خلال تسديد الفرق من مصادر العميل الخاصة.
- تقديم ضمانات نقدية تغطي الفرق ما بين القيمة السوقية الحالية للأسهم ونسبة 130% من رصيد القرض.

2. في حال عدم قيام العميل باتخاذ أي من الإجرائين المنصوص عليهما أعلاه، يقوم المصرف بتسييل المحفظة إذا بلغت القيمة السوقية لها 115% من رصيد القرض القائم.

ث. يستخدم كل مصرف العقود اللازمة لضمان تنظيم العلاقة بينه وبين عملائه من حيث الفوائد والعمولات والرهونات والأدلة التوثيقية اللازمة لضمان حقه في بيع الأوراق المالية إذا لزم الأمر.

ج. توفير آلية لتوثيق عمليات البيع والشراء والاحتفاظ بالفواتير والمستندات التي تثبت ذلك بالإضافة إلى مستندات الرهن، وضرورة توثيق وتعزيز عمليات البيع والشراء التي تتم هاتفياً.

5. حظر امتلاك أسهم وسندات وأوراق مالية خارج فلسطين:

يحظر على المصارف شراء أسهم أو سندات أو أية أوراق مالية أخرى صادرة عن مؤسسات غير فلسطينية (غير مسجلة لدى مراقب الشركات في فلسطين وفق الأصول) أو صادرة عن مؤسسات خارج حدود الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 بخلاف الشركات المدرجة حالياً في سوق فلسطين للأوراق المالية بدون الموافقة الخطية المسبقة من سلطة النقد، وسيتم النظر في السماح بتملك أسهم أية شركات أجنبية تدرج لاحقاً في سوق فلسطين بالنظر إلى كل حالة على حده.

6. المصارف الإسلامية:

تنطبق الشروط الواردة أعلاه على المصارف الإسلامية التي ترغب بمنح تمويلات لتمويل الاستثمار في الأوراق المالية شريطة إعداد الآليات المناسبة لذلك وفق أحكام الشريعة الإسلامية وإقرارها من هيئة الرقابة الشرعية.

7. أخرى:

إستناداً لنص المادة رقم (56) من قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002، يجوز لسلطة النقد في الحالات التي يثبت فيها عدم التزام المصرف بهذه التعليمات أن تصدر للمصرف أمراً يقضي بحظر مزاولة المصرف لأي من هذه النشاطات.

(12/6/5): منح الإئتمان لغير المقيمين

إستناداً لأحكام المادتين (35) و(38) من قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002، واستجابة لمقتضيات المصلحة العامة وحفاظاً على أموال المودعين، على جميع المصارف الالتزام بما يلي عند منح تسهيلات سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة لغير المقيمين في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 على ان يتم الالتزام بذلك اعتباراً من تاريخه:

الشروط العامة لمنح التسهيلات لغير المقيمين:

1. أن يكون الهدف من منح التسهيلات استغلالها حصراً في فلسطين.
2. أن تكون تلك التسهيلات ضمن خطة تشجيع الاستثمار في فلسطين.
3. أن تكون الضمانات كافية ومحجوزة إذا كانت نقدية ومسجلة باسم المصرف في حال كانت الضمانات عينية.
4. الإفصاح عن جميع التسهيلات الممنوحة لغير المقيمين ضمن البيانات المالية الدورية المقدمة لسلطة النقد.
5. إن منح تسهيلات لغير المقيمين بشروط مخالفة للشروط المنصوص عليها أعلاه يتطلب الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من سلطة النقد.
6. يستثنى مما ذكر التسهيلات الممنوحة لغير المقيمين والمضمونة نقداً، وكذلك التسهيلات الممنوحة للموظفين بضمان رواتبهم ومدخراتهم ومستحقاتهم، إضافة إلى التسهيلات التي تقل قيمتها عن عشرة آلاف دولار أو ما يعادلها.

(7/5): تعليمات التوظيفات الخارجية:

إستناداً لأحكام قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002، وضمن مساعي سلطة النقد للحد من مخاطر التركز في التوظيفات الخارجية والمخاطر القطرية بما يتوافق مع معايير إدارة المخاطر، وتشجيع الاستثمار في فلسطين، على المصارف الالتزام بإنشاء دوائر خزينة مستقلة وفق هيكل تنظيمي يتناسب مع وضع وحجم المصرف وأن يتم الحصول على موافقة سلطة النقد على الهيكل التنظيمي للدائرة ومديرها و/ أو القائم بأعماله، كما أن على المصارف الالتزام بالمتطلبات الواردة أدناه فيما يتعلق بالتوظيفات الخارجية وذلك في فترة لا تتجاوز 2009/2/28:

التعريف والضوابط العامة:

1. تعرف التوظيفات الخارجية على أنها: الأرصدة النقدية المستثمرة خارج فلسطين سواء كانت في أسواق المال أو على شكل تسهيلات منحت بهدف استغلالها خارج فلسطين وتشمل أيضا شهادات الإيداع والسندات والصكوك الصادرة عن حكومات ومؤسسات أجنبية والاستثمار في أسهم الشركات الأجنبية والصناديق الاستثمارية الخارجية وقروض التجمع البنكي والتسهيلات الأخرى الممنوحة لغرض استخدامها خارج فلسطين.

2. يجب أن تستند سياسة التوظيفات الخارجية التي تتبعها المصارف للمعايير المصرفية السليمة، وأن تبنى على أساس الموازنة بين العائد والمخاطر واستراتيجيات المصرف حيالها.

3. على المصارف التزام القواعد المصرفية السليمة في سياسات التوظيف الخارجي، علماً بأن سلطة النقد ستتابع وتتحقق من ذلك وستضطر لفرض تعليمات أكثر تشدداً في حال لم تجد تجاوباً.

4. **تلتزم المصارف بعدم تجاوز نسبة التوظيفات الخارجية إلى إجمالي الودائع نسبة 55%، وتمنح المصارف مهلة لتصويب ذلك وفقاً لما يلي:**

   أ- بحد أقصى 60% حتى 2009/4/30.

   ب-بحد أقصى 55% حتى 2009/8/31.

5. يتطلب تخصيص سقوف للاستثمار أو توظيف الأموال خارج فلسطين في أوراق مالية متداولة في الأسواق المالية كشهادات الإيداع أو السندات أو الصكوك أو الأسهم أو الحصص في صناديق استثمارية، وقروض التجمع البنكي أو منح تسهيلات خارج فلسطين الحصول على موافقة مسبقة من سلطة النقد.

6. يحظر على المصارف توظيف أية أموال أو أرصدة لدى مصارف تعمل في دول تضع قيوداً على تحويل العملات.

7. يحظر على المصارف إيداع أية أموال أو أرصدة لدى مؤسسات مالية غير مصرفية أو مصارف لا تخضع للرقابة من قبل سلطة رقابة مختصة في البلد الأم أو مرخصة كمصارف (Off Shores).

8. يحظر على المصارف التوظيف لدى مؤسسات مالية أو مصارف أو الاستثمار في أوراق مالية خارج فلسطين يقل تصنيفها الائتماني عن الدرجة الاستثمارية (Investment Grade)،

باستثناء ما ورد في البند (10) أدناه، علماً أن ذلك لا يعني بالضرورة الإعتماد في عمليات اتخاذ قرارات الاستثمار على الدرجة الاستثمارية فقط، إذ يجب ان تكون للمصرف معاييره الخاصة، وسقوف معتمدة للتعامل مع كافة المؤسسات يعاد النظر فيها بالنظر الى التطورات المالية على الساحة الدولية، وفيما يلي الدرجة الاستثمارية المتعارف عليها دولياً:

مؤسسة التصنيف	Standard & Poor's	Moody's	Fitch
الحد الأدنى للتصنيف	BBB-	Baa3	BBB

9. على المصارف الالتزام بالحدود القصوى للتوظيف حسب الدولة والمؤسسة المصرفية وفقاً للجدول أدناه:

الحد الأقصى للتركزات لكل دولة			
الدينار الأردني	الشيكل الإسرائيلي	الدولار الأمريكي والعملات الأخرى	
		التصنيف	الحد الأقصى للتركز
		AAA – A	%35
		(A-)-(BBB-)	%20
الحد الأقصى للتركز لكل مصرف أو مؤسسة مالية			
الحد الأقصى للتركز	الحد الأقصى للتركز	التصنيف	الحد الأقصى للتركز
%35	%50	AAA – A	%25
		(A-)-(BBB-)	%15

10. يسمح للمصارف توظيف الأموال في مؤسسات مالية غير مصنفة إئتمانياً على أن لا يتجاوز تركز هذه التوظيفات في مؤسسة مالية واحدة 7% من إجمالي التوظيفات الخارجية، وأن لا يتجاوز مجموع التوظيفات في مؤسسات مالية غير مصنفة 15% من اجمالي التوظيفات.

11. في حال رغب مصرف في الاستثمار في أدوات مالية أو لدى مؤسسات مالية مصنفة من قبل شركة تصنيف ائتماني خارج نطاق الشركات الواردة أعلاه، يتوجب حصوله على موافقة خطية من سلطة النقد يرفق به المعلومات الأساسية عن مؤسسة التصنيف حتى يمكن دراستها في اعتماد التصنيفات الصادرة عنها.

12. تلتزم المصارف بمراعاة التنويع بالأدوات الاستثمارية وأماكن الاستثمار وآجال استحقاق مناسبة.

13. يستثنى من البنود أرقام (10,9,8) توظيفات فروع المصارف الوافدة لدى إداراتها العامة في الدولة الأم، وتلتزم المصارف بما يلي:

أ. عدم تجاوز التوظيفات لدى الإدارة العامة بالعملة المحلية نسبة 50% من إجمالي التوظيفات بنفس العملة.

ب. عدم تجاوز التوظيفات لدى الإدارة العامة بالدولار والعملات الأجنبية الأخرى نسبة 25% من إجمالي توظيفاتها الخارجية بالدولار والعملات الأجنبية.

14. يجب أن لا يتجاوز إجمالي التوظيفات لدى أي دولة عن نسبة 40% من إجمالي التوظيفات بكافة العملات.

15. تعامل فروع المؤسسات المالية المصرفية خارجياً كوحدة واحدة لأغراض إحتساب نسب التركز لدى المؤسسة الواحدة.

16. إن عدم التزام المصارف بأصول العمل المصرفي السليم في عمليات التوظيف الخارجي، وتركيز التوظيفات لدى مؤسسة واحدة أو عدد من المؤسسات التي تعتبر على علاقة وطيدة بالمصرف وربطها بأسعار فوائد أقل مما هو سائد في السوق يفسر على أنه تحويل للأرباح للخارج دون موافقة مسبقة ويؤثر سلباً على نتائج أداء فروع المصارف العاملة في فلسطين وبالتالي على احتياطياتها القانونية والتزاماتها الضريبية مما قد يضطر سلطة النقد الى التدخل بالقرارات الاستثمارية والائتمانية للمصارف لوقف ذلك الإجراء.

17. تعبئة النموذج الإحصائي بشكل شهري وإرساله لسلطة النقد مع البيانات المالية الربعية، والاستمرار في إرسال كشف التوظيفات الخارجية الأسبوعي عبر البريد الالكتروني.

آلية الاحتساب:

تحتسب نسبة التوظيفات الخارجية إلى أجمالي الودائع الواردة في البند (4) والبالغة 55% كالتالي:

أ. **بسط النسبة**، يشمل:

1. الأرصدة الموظفة بالخارج متضمنة الأرباح المتحققة بتاريخ استحقاق الودائع سواء قبضت أم لم تقبض.

2. شهادات الإيداع وأذونات الخزينة والسندات بشتى أنواعها.
3. تكلفة الاستثمار في حصص ملكية (أسهم) شركات غير فلسطينية أو أجنبية أو القيمة العادلة لها أيهما أقل.
4. قروض التجمع البنكي والتسهيلات الأخرى الممنوحة لغرض إستخدامها خارج فلسطين.

ب. مقام النسبة، يشمل:

1. اجمالي ودائع العملاء.
2. ودائع سلطة النقد.
3. ودائع المصارف.

المخالفات والغرامات:

أ. إذا خالف مصرف النسبة المنصوص عليها في البند (4) والبالغة 55%، فانه يلزم بما يلي:

1. إيداع ضعف قيمة الزيادة عن النسبة المحددة في البند (4) لدى سلطة النقد لمدة شهر، وتقوم سلطة النقد بدفع فائدة على المبلغ المذكور وفق الأسعار السائدة بعد خصم ربع في المائة كعمولة إدارة حساب.
2. يغرم كل مصرف يخالف النسب المحددة في البند (4) بغرامة مالية تساوي واحد في الألف يومياً من قيمة الزيادة غير المودعة لدى سلطة النقد وفق البند (أ/1) أعلاه.

ب. إذا خالف المصرف أي من بنود هذه التعليمات بخلاف البند (4) دون إعلام سلطة النقد عن أسباب وطبيعة المخالفة خلال يومين من تاريخ المخالفة يغرم بغرامة مالية على كل مخالفة لا تقل عن 5 آلاف دينار أردني، ولسلطة النقد الحق في زيادة مبلغ الغرامة وفقاً لكل حالة على حده.

ت. يجوز لسلطة النقد فرض غرامات على المصرف في حال عدم اقتناعها بمبررات مخالفة أي من بنود هذه التعليمات بخلاف البند (4) وفق ما تراه مناسباً.

(8/5): تعليمات التعامل بالمشتقات والهامش للمعادن الثمينة (الذهب والفضة)

إستناداً إلى أحكام المادة رقم (15) من قانون المصارف لسنة 2002، فيما يلي التعليمات المنظمة للتعامل بالمشتقات والهامش للمعادن الثمينة، الواجب على المصارف الالتزام بها اعتباراً من تاريخ صدورها:

1. التعامل بالهامش:

أ. يحظر على المصارف الدخول في أسواق المشتقات والمتاجرة بالهوامش إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من سلطة النقد.

ب. لا يشمل الحظر المنصوص عليه في البند (أ) أعلاه عمليات التحوط مقابل مراكز مفتوحة بالعملات الأجنبية، شريطة إعلام سلطة النقد عن الآلية التي يتم فيها تغطية المراكز المذكورة وحجم الصفقات المفتوحة.

2. التعامل بالهامش للمعادن الثمينة:

يجوز للمصارف التعامل بالهامش للمعادن الثمينة (الذهب والفضة) لصالح العملاء شريطة الالتزام بما يلي:

أ. توفير سياسات وإجراءات عمل معتمدة من مجلس إدارة المصرف تحدد الضوابط والإجراءات التنفيذية والرقابية للتعامل في الأسواق العالمية بحيث تشمل أنواع العمليات، وسقوف التعامل، وآلية إدارة المخاطر التي يمكن أن تنجم عن التعامل بتلك المنتجات.

ب. تنظيم عقود قانونية مع العملاء تتضمن جميع المعلومات الخاصة بحقوق وإلتزامات العملاء وحدود مسؤولية المصرف في إدارة حساب الهامش وتنفيذ أوامر العملاء.

ت. توضيح كافة أنواع المخاطر المتعلقة بهذه العمليات للعملاء كتابةً في العقود المبرمة معهم، مع الإشارة الى عدم تحمل المصرف أية مسؤولية عن المخاطر المرتبطة بقرارات العملاء بالبيع والشراء للمعادن، وأن العميل وحده يتحمل كافة المخاطر التي قد تنتج عن هذه العمليات.

ث. إعتماد سياسة مكتوبة بخصوص العمولات والرسوم التي يستوفيها المصرف وإيضاحها للعملاء كتابةً.

ج. فتح حساب خاص بإسم التعامل بالهامش تسجل فيه كافة عمليات البيع والشراء الخاصة بتعاملات العملاء بالهامش.

ح. يتم إدارة هذه العمليات لصالح العملاء فقط وعلى أساس الهامش بحيث لا ينتج عن ذلك حيازة المصرف للمعادن الثمينة، ويمنع منح العملاء أية تسهيلات جديدة أو إستغلال

تسهيلاتهم القائمة لتمويل الهامش. ولا يتم تنفيذ عمليات الشراء إلا بعد إستيفاء قيمة الهامش المطلوب نقداً فقط.

خ. يجب أن لا تقل قيمة الهامش المدفوع من العميل قبل بداية التعامل عن 20% من قيمة المراكز المنوي فتحها بالمعادن الثمينة (الذهب والفضة).

د. في حال إنخفضت قيمة الهامش من 15% إلى 10% يتم إشعار العميل لتغطية العجز في قيمة الهامش إلى النسبة المحددة وذلك خلال ثلاثة أيام بحد أقصى.

ذ. في حال إنخفضت قيمة الهامش عن 10% دون قيام العميل بتغطية العجز يتم تصفية المركز المفتوح بصورة جزئية أو كلية وذلك حسب تقديرات المصرف بما يكفل الحفاظ على النسبة المحددة (20%)، ويتم تصفية المراكز بشكل كلي في حال إنخفضت نسبة الهامش إلى 5%.

ر. يجب معالجة الأرباح والخسائر المتحققة وغير المتحققة الناجمة عن المراكز المفتوحة للمعادن الثمينة على قيمة الهامش الخاص بالعميل بشكل فوري. فعلى سبيل المثال يتم إحتساب كل من الرصيد الإجمالي والرصيد الصافي للعميل، وكذلك مقدار الهامش النقدي المستخدم والهامش النقدي الحر وذلك لتقييم مركز العميل بشكل مستمر.

ز. يجب أن يوفر النظام الآلي للمصرف إمكانية إحتساب نسب الهامش بشكل آلي بحيث تمكنه من إحتساب ومراقبة نسب الهامش المختلفة بإستمرار، وكذلك تمكن المصرف من إجراء التصفية الكلية أو الجزئية للمراكز المفتوحة في حال إنخفاضها عن النسب المحددة، إضافة لذلك يجب أن يوفر النظام الآلي للمصرف إمكانية إستخراج تفاصيل كاملة عن التعاملات للعملاء بشكل إفرادي وإجمالي.

س. يجب أن يكون النظام قادراً على إستخراج تقارير تفصيلية لحسابات العملاء بشكل دوري وكذلك في حال الطلب، إضافة إلى تزويد العملاء بكشوف حسابات بصورة دورية عن تعاملاتهم.

ش. يحظر على المصرف الدخول كطرف مقابل في التعاملات التي يجريها لصالح العملاء (لا يجوز أن يمتلك المصرف أي مركز مالي للمعادن المشتراة) بحيث يقتصر دور المصرف كوسيط فقط في تقديم الخدمة.

ص. على المصارف الإحتفاظ بجميع المستندات التي تؤيد كافة التعاملات والقيود التي يجريها المصرف لصالح العملاء بشكل يسهل عملية الرجوع إليها عند الطلب.

ض. الإفصاح عن قيمة الهامش المستوفى ضمن بند التأمينات النقدية للعملاء ويتم توقيع العملاء على سند إستيفاء تأمينات، بينما يتم الإفصاح عن المراكز المفتوحة للمتعاملين بالهامش ضمن حسابات خارج الميزانية تحت حساب يسمى "حساب التعامل بالهامش". بحيث يتم إخضاع قيمة الهامش (التأمين النقدي) المستوفى من العميل لحساب الإحتياطي الإلزامي.

ط. الإحتفاظ بكافة أوامر العملاء سواءً الخطية أو بواسطة الفاكس أو البريد الإلكتروني أو الهاتف حسب المدة القانونية وبشكل يسهل عملية الرجوع إليها عند الطلب.

ظ. توثيق كافة شكاوى العملاء بالخصوص في سجل خاص.

ع. الإفصاح عن الإيرادات المتحققة من التعامل بالهامش لصالح العملاء في بند مستقل في حساب الأرباح والخسائر.

3. إرشادات عامة:

أ. ضرورة توقيع إتفاقيات مع المصارف والشركات المالية التي تتم التغطية من خلالها في الخارج.

ب. ضرورة التزام المصارف والشركات المالية التي تتم التغطية من خلالها في الخارج بتزويد سلطة النقد بأية معلومات تطلبها حول الحسابات المفتوحة لديها من قبل المصرف في أي وقت من الأوقات، بحيث يكون الرد من تلك الجهات مصدقاً حسب الأصول.

ت. حصر التعامل (التغطيات) مع مصارف و/ أو شركات مالية خاضعة لرقابة وإشراف السلطات الرقابية.

ث. الحرص على التعامل لصالح العملاء الذين لديهم خبرة في إدارة هذا النوع من التعامل و/أو متعاملين مؤهلين وعلى إطلاع بأوضاع وتطورات الأسواق العالمية للمعادن.

ج. توفير كادر مؤهل قادر على تقديم المشورة والنصح إلى العملاء المتعاملين وحثهم على الإبتعاد عن المضاربات والعمل في بيئة عدم التأكد.

ح. حث العملاء على عدم الإبقاء على مراكزهم مفتوحة لفترات طويلة وخاصة في حال عدم وجود متابعة من قبلهم لتلك المراكز.

خ. تثقيف العملاء لمفهوم وقف الخسارة عند حد معين Stop Losses.

د. خلق آلية إتصال فعالة ومضمونة ما بين المصرف والمتعاملين لتنفيذ طلباتهم بأعلى سرعة ممكنة وبشكل يساعدهم على تحقيق أهدافهم.

(9/5): تعليمات السيولة:

إستناداً لأحكام المواد (34) و(36) و(52) و(53) و(56) من قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002، على المصارف الالتزام بما يلي اعتباراً من تاريخه فيما يتعلق بالسيولة النقدية:

1. قواعد وضوابط عامة:

أ. يقصد بالسيولة توظيف الزيادة في موجودات المصرف مع مراعاة تسديد أية التزامات مستقبلية دون تحمل أية خسائر غير مقبولة.

ب. إذا توفر للمصرف أصل سائل وفقاً لطبيعته واقترض بضمانته، يتم استبعاد قيمة الأصل المرهون من عناصر احتساب النسبة لعدم إمكان اللجوء إليه لمواجهة سحوبات العملاء أو المصارف.

ت. لا تقتصر الالتزامات الواجب مواجهتها من قبل المصرف والتي قد تشكل عبئاً على وضع السيولة لديه على عناصر الالتزامات المباشرة (الخصوم) وإنما تمتد أيضاً إلى قدرة المصرف على توفير سيولة لتغطية متطلبات العمل المصرفي.

ث. يجب أن يكون لدى كل مصرف سياسة وإستراتيجية وإجراءات لإدارة السيولة بما يتماشى مع حجم المخاطر التي قد يتحملها المصرف، كما يجب مراجعته التطورات على وضع السيولة، ويجب تعميم هذه السياسة والإستراتيجية على فروع المصرف والتأكد من ملاءمتها واستخدامها، فيما يقع على عاتق مجلس إدارة المصرف اعتماد هذه السياسة والإستراتيجية وكذلك إجراءات العمل.

ج. على المصرف أن يحدد بوضوح المدى الذي يستطيع به تحمل مخاطر السيولة، وان يضع تصورات لوجود عجز في السيولة للمؤسسات التي يتعامل معها وتقدير حجم المخاطر في ضوء ذلك.

ح. يجب أن يقوم المصرف بتحليل وضع السيولة لديه باستخدام العديد من السيناريوهات الممكنة من خلال إتباع أسلوب " ماذا إذا ".

خ. يجب أن يكون لدى المصرف نظام كافٍ من الضوابط الداخلية لمتابعة آلية إدارة مخاطر السيولة والقيام بمراجعة مستقلة وتقييم مدى فعالية النظام وإدخال التعديلات اللازمة على تلك الضوابط كلما لزم الأمر.

د. يجب أن يقوم المصرف بمراجعة الافتراضات المستخدمة في إدارة السيولة بصفة منتظمة للتأكد من استمرار صلاحيتها.

ذ. على المصرف إدارة السيولة ومراقبة آجال الاستحقاق لديه بشكل يومي ومراعاة أوقات الأزمات والضغط وموسمية الأعمال.

ر. يجب على المصرف تقييم وضع الضمانات لديه بفاعليه، وان يصنف الضمانات لديه استناداً الى درجة تسيلها، ووضع سيناريوهات لتسيل هذه الضمانات في الحالات الطارئة.

ز. يجب على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية تقوم باتخاذ الخطوات اللازمة لمراقبة والحد من مخاطر السيولة، وكذلك يجب إعلام المجلس بانتظام حول وضع السيولة لدى المصرف وإعلامه بخصوص أي تعثر جوهري في وضع السيولة الحالي أو المتوقع.

س. يجب أن يقوم المصرف بصفة منتظمة بمراجعة الجهود المبذولة لتوطيد والحفاظ على العلاقات مع أصحاب الالتزامات القائمة على المصرف والمحافظة على التنوع في الالتزامات وتحسين القدرة على إدارة الأصول.

ش. يجب أن يتوفر للمصرف خطط موضوعة لمواجهة الطوارئ تتضمن إستراتيجية لمعالجة أزمات السيولة وإجراءات تعويض القصور في التدفقات النقدية كتوفير خطة للاقتراض في المواقف الطارئة.

ص. يجب أن يتوفر للمصرف نظام ملائم للرقابة الداخلية على عملية إدارة مخاطر السيولة. حيث تعد المراجعات والتقييمات المستمرة والمنتظمة لكفاءة النظام أحد المكونات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية. ويجب أن تتاح نتائج هذه المراجعات لسلطة النقد.

2. آلية الاحتساب:

يتم احتساب نسبة السيولة النقدية كما يلي:

أ. **بسط النسبة:** تحتسب نسبة السيولة النقدية في الخزائن والصناديق والصراف الآلي بشكل يومي لكل فرع على حده وللمصرف بصفته وحدة واحدة.

ب. **مقام النسبة:** ويشمل ما يلي:

1. ودائع العملاء الجارية بما يشمل الجامدة منها ويستثنى من ذلك ودائع وزارة المالية والهيئة العامة للبترول.
2. ودائع التوفير بما يشمل الجامدة منها.

3. ودائع العملاء لأجل التي تستحق خلال شهر.
4. الحسابات الدائنة في حسابات الجاري مدين.
5. أدوات الدين المصدرة (السندات، الأذونات، شهادات الإيداع) التي تستحق خلال شهر.
6. ما نسبته 10% من إجمالي السقوف غير المستغلة للتسهيلات المباشرة القائمة.

ولا يدخل في احتساب مقام النسبة ما يلي:

1. التأمينات النقدية المحجوزة.
2. المبالغ مقيدة السحب حتى وإن حان موعد استحقاقها.

ت. الحد الأدنى لنسبة السيولة النقدية:

1. للمصرف: 3% لكل عملة و6% لإجمالي العملات.

2. للفرع: 2% لكل عملة و4% لإجمالي العملات.

ث. تلتزم المصارف بتزويد سلطة النقد بكشوف السيولة النقدية وفق الكشف المخصص لذلك وبحد أقصى الساعة التاسعة والنصف من صبيحة عمل اليوم التالي.

ج. تلتزم المصارف بتوفير تقارير آلية تمكن من استخراج كافة بنود البسط والمقام والبنود الأخرى التي يتم استبعادها من احتساب المقام، وأن تقدم توثيقاً يبين آلية احتساب نسبة السيولة النقدية.

ح. تتفهم سلطة النقد وجود عجز في سيولة بعض فروع المصارف التي لها أكثر من فرع في نفس المدينة شريطة أن يكون إجمالي نسبة الفروع في المدينة أكبر من النسب الواردة في البند (2-ت) أعلاه.

خ. يمكن للمصارف تغطية العجز في السيولة عن طريق الاقتراض من سلطة النقد أو من المصارف التي لديها فائض.

3. نسبة السيولة القانونية:

يتم احتساب نسبة السيولة القانونية كما يلي:

أ. **بسط النسبة**، ويشمل ما يلي:

1. النقد في الصندوق.
2. الأرصدة لدى المصارف في فلسطين التي تستحق خلال شهر.
3. الأرصدة لدى المصارف خارج فلسطين التي تستحق خلال شهر.

4. الأرصدة لدى سلطة النقد التي تستحق خلال شهر بخلاف الاحتياطي الإلزامي والوديعة الاستثمارية.
5. سندات خزينة تستحق خلال فترة اقل من سنة بنسبة 70%.
6. سندات أخرى تستحق خلال فترة اقل من ستة شهور بنسبة 50%.
7. القروض التي تستحق خلال شهر، (لا يشمل ذلك الجاري مدين).

ب. **مقام النسبة: ويشمل ما يلي:**

1. ودائع العملاء الجارية بما يشمل الجامدة منها.
2. ودائع التوفير بما يشمل الجامدة منها.
3. ودائع العملاء لأجل التي تستحق خلال شهر.
4. الحسابات الدائنة في حسابات الجاري مدين.
5. أرصدة المصارف في فلسطين التي تستحق خلال شهر.
6. أرصدة المصارف خارج فلسطين التي تستحق خلال شهر.
7. أرصدة سلطة النقد التي تستحق خلال شهر.
8. أدوات الدين المصدرة (السندات، الأذونات، شهادات الإيداع) التي تستحق خلال ستة شهور.
9. 30% من إجمالي السقوف غير المستغلة للتسهيلات المباشرة القائمة.
10. التزامات نظامية متوقع تحققها خلال شهر.

ولا يدخل في احتساب مقام النسبة ما يلي:

1. التأمينات النقدية المحجوزة.
2. المبالغ مقيدة السحب حتى وإن حان موعد استحقاقها.

ت. **الحد الأدنى للسيولة القانونية:** يجب ان لا يقل الحد الأدنى لنسبة السيولة القانونية للمصرف عن 25%، ويتم قياس النسبة بشكل شهري.

4. توافق آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات

على المصارف مراعاة وتحقيق التوافق بين آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات بما يضمن مواجهة أي سحوبات طارئة والمحافظة على مستوى معقول من السيولة في جميع الأوقات.

5. عدم الالتزام بنسب السيولة النقدية والقانونية:

أ. نسبة السيولة النقدية:

1. يتم تنبيه المصرف ثلاث مرات في حال مخالفته للحد الأدنى من نسب السيولة النقدية.
2. في المرة الرابعة التي يتم فيها تكرار المخالفة يتم فرض غرامة مالية بقيمة واحد بالألف من قيمة العجز المتحقق عن كل يوم عمل على أن لا تقل قيمة الغرامة عن 200 دولار لكل مخالفة.
3. في حال استمرار المصرف بمخالفة نسب السيولة النقدية، فلسلطة النقد الحق بإتخاذ أي من الإجراءات الواردة في المادة رقم (53) من قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002.
4. في حال قيام أي مصرف بتزويدنا ببيانات غير دقيقة، سيتم فرض غرامة مالية تحددها سلطة النقد وفقاً لأحكام المادة رقم (52) من قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002.

ب. نسبة السيولة القانونية:

1. يتم تنبيه المصرف في حال مخالفته للحد الأدنى لنسبة السيولة القانونية في المرة الأولى، وعلى المصرف تقديم خطة فورية خلال فترة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ تنبيهه يوضح فيها آلية معالجة انخفاض نسبة السيولة القانونية.
2. في حال استمرار المصرف بمخالفة نسب السيولة القانونية، فلسلطة النقد الحق بإتخاذ أي من الإجراءات الواردة في المادة رقم (53) من قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002.
3. في حال قيام أي مصرف بتزويدنا ببيانات غير دقيقة، سيتم فرض غرامة مالية تحددها سلطة النقد وفقاً لأحكام المادة رقم (52) من قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002.

(10/5): تعليمات مخاطر مراكز العملات :

إستناداً لأحكام المادة 3/38/ج من قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002، على جميع المصارف الالتزام بما يلي اعتباراً من تاريخ صدورها:

1. عدم تجاوز المركز المفتوح للمصرف بأية عملة من العملات نسبة 5% من قاعدة رأسمال المصرف/قاعدة رأس المال المخصص للمصارف الوافدة.
2. عدم تجاوز إجمالي المراكز المفتوحة بجميع العملات ما نسبته 20% من قاعدة رأسمال المصرف/قاعدة رأس المال المخصص للمصارف الوافدة.
3. يضع المصرف تعليمات داخلية للرقابة على المراكز المفتوحة وأساليب تغطيتها ويتم تزويد سلطة النقد بهذه التعليمات.

(11/5): تعليمات العمولات والرسوم:

استناداً إلى المادة رقم (38) من قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002، تلتزم المصارف العاملة في فلسطين بما يلي اعتباراً من تاريخ صدورها:

1. تكون العمولات والرسوم المسموح استيفاؤها على الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصارف العاملة في فلسطين كما هو مبين في الجدول أدناه، وبما لا يتجاوز الحد الأعلى المحدد لبعض الخدمات ووفق الإيضاحات التفسيرية الواردة فيه.

نوع العمولة	الحد الأعلى المسموح به	إيضاحات
أولاً: الحوالات		
1. الحوالة الواردة لغير العملاء.	50 دولار	لغاية 3,000 دولار الحد الأعلى 7 دولار.
2. حوالة صادرة إلى فروع المصرف خارج فلسطين.	لغاية 100 ألف دولار الحد الأقصى 50 دولار واستيفاء عمولة إضافية لا تتجاوز (0.05%) عن كل مبلغ إضافي فوق مبلغ الـ 100 ألف دولار	لغاية 3,000 دولار الحد الأعلى 7 دولار.

نوع العمولة	الحد الأعلى المسموح به	إيضاحات
3. حوالة صادرة إلى فروع المصارف الأخرى داخل فلسطين.	30 دولار	لغاية 3,000 دولار الحد الأعلى 7 دولار.
4. حوالة صادرة إلى فروع المصارف الأخرى خارج فلسطين.	لغاية 100 ألف دولار الحد الأقصى 50 دولار واستيفاء عمولة إضافية لا تتجاوز (0.05%) عن كل مبلغ إضافي فوق مبلغ الـ 100 ألف دولار	لغاية 3,000 الحد الأعلى 7 دولار. تشمل عمولة المصرف مصدر الحوالة فقط ويضاف إليها أي تكاليف إضافية من عمولات ورسوم تخص المصارف المراسلة أو مستلمة الحوالة.
5. إعادة تحويل الحوالة الواردة بين المصارف.	***	تعامل بنفس تسعيرة الحوالات الصادرة وحسب نوعها.
6. الاستعلام عن حوالة صادرة إلى مصارف أخرى خارج فلسطين.	10 دولار	يضاف إليها عمولة البنك المراسل.
7. تعديل حوالة صادرة.	***	
ثانياً: الشيكات		
1. إصدار دفتر شيكات عادي (دفتر 20 ورقة).	5 دولار	في حال كان الدفتر أكثر من 20 ورقة يكون الحد الأعلى 0.25 دولار للورقة.
2. إصدار دفتر شيكات تجاري.	***	
3. تحصيل الشيكات المحلية.	0.25 دولار	فقط على الشيكات المؤجلة المودعة للتحصيل.
4. تحصيل الشيكات المسحوبة على المصارف الإسرائيلية	***	
5. شيك معاد	10 دولار	تستوفى من الساحب (محرر الشيك) في حالة إعادة الشيك بسبب عدم كفاية الرصيد أو اختلاف التوقيع أو اختلاف التفقيط أو عدم توقيع الساحب على التصحيح كما ويحظر استيفاؤها من المستفيد.
6. إيقاف شيك	5 دولار	

نوع العمولة	الحد الأعلى المسموح به	إيضاحات
7. تحصيل شيكات سياحية	***	
8. شراء/ بيع شيكات سياحية	***	
9. إصدار شيك مصرفي	***	
10 . تصديق شيك	5 دولار	
11. تحصيل الشيكات الأجنبية	***	
12. الشيكات المرتجعة الخارجية (خارج فلسطين)	بقيمة العمولات والتكاليف الأخرى المستوفاة من المصارف الأجنبية وبما يغطي تكاليف المصرف مع ضرورة الإفصاح عنها للعميل.	
13. سحب شيكات من التحصيل	***	
14. إلغاء شيك بنكي	***	
ثالثا: الاعتمادات المستندية		
1. فتح اعتماد مستندي	***	
2. تغطية اعتماد	***	
3. تبليغ اعتماد	***	
4. تحويل اعتماد	***	
5. تمديد اعتماد	***	
6. تعديل شروط اعتماد (صادر/ وارد)	***	
7. طلب شهادة خاصة بالاعتماد	***	
8. تعزيز اعتماد	***	
9. إلغاء اعتماد	***	
10. تداول مستندات الاعتماد	***	
11. منح سقوف اعتماد	***	
12. عمولة تقديم مستندات مخالفة لشروط الإعتماد	***	
رابعاً: بوالص التحصيل		
1. بوالص التحصيل	***	
2. تحويل بوالص	***	
2. إعادة المستندات لعدم الدفع / عدم القبول.	***	

نوع العمولة	الحد الأعلى المسموح به	إيضاحات
خامساً: السحوبات		
1. قبول سحب زمني مكفول/ غير مكفول	***	
2. السحب المؤجل الوارد	***	
3. كفالة سحوبات صادرة / واردة	***	
4. تأخير تسديد سحب مقبول مكفول	***	
5. منح سقف سحوبات	***	
سادساً: الكفالات		
1. إصدار كفالة بجميع أنواعها	***	
2. تمديد كفالة	***	
3. تعزيز كفالة	***	
4. تعديل كفالة	***	
سابعاً: بطاقات الائتمان وبطاقات الصراف الآلي بأنواعها		
1. إصدار بطاقة ائتمان بأنواعها	***	
2. تجديد بطاقة ائتمان بأنواعها	***	
3. إصدار بدل تالف أو بدل فاقد لبطاقات الائتمان أو الأرقام السرية الخاصة بها.	***	
4. إصدار بطاقة الصراف الآلي	***	
5. إصدار بدل تالف أو بدل فاقد لبطاقات الصراف الآلي أو الأرقام السرية الخاصة بها.	***	
6. عمولة السحب النقدي بواسطة بطاقة ائتمان.	***	
7. خدمات الصراف الآلي	0.25 دولار شهرياً	- يحظر استيفاؤها في حال تم استيفاء عمولة على إصدار بطاقة الصراف الآلي.
8. التعميم على بطاقة الائتمان أو رفع الإشارة عنها	10 دولار	بدل أجور بريد
ثامناً: الكمبيالات		
1. خصم كمبيالة	***	
2. تحصيل كمبيالة	***	

نوع العمولة	الحد الأعلى المسموح به	إيضاحات
3. إعادة كمبيالة غير مدفوعة	***	
تاسعاً: إدارة الحساب		
1. إدارة حساب جامد (ماعدا التوفير) حيث يتم تجميد الحساب في حال عدم تنفيذ أي حركات دائنة أو مدينة لمدة ستة أشهر باستثناء الحركات الخاصة بالفوائد والعمولات.	2 دولار شهري	-عند استيفائها يتم التوقف عن استيفاء أي عمولات أخرى خاصة بإدارة الحساب. -يحظر استيفاؤها على حسابات التوفير.
2. إدارة حساب جاري دائن أو عمولة تحويل راتب	- أول 10 حركات 1.5 دولار . - كل 100 حركة لاحقة 5 دولار.	تستوفى العمولات على الحركات غير المسعرة وتستثنى الحركات المسعرة كالشيكات الآجلة والحوالات وخدمات الصراف الآلي.
عاشراً: التسهيلات الائتمانية		
1. منح التسهيلات الائتمانية أو سقوف تسهيلات (قروض أو جاري مدين) أو تجديدها أو تمديدها	***	
2. تجاوز سقوف التسهيلات	***	مع مراعاة الالتزام بعدم التجاوز لفترات مخالفة لتعليمات سلطة النقد.
3. زيادة السقوف الائتمانية	***	
4. كشف الحساب الجاري الدائن	***	
5. منح سقوف بطاقات ائتمان	***	
حادي عشر: خدمات متفرقة		
1. تحصيل فواتير	0.5 دولار	
2. أوامر الدفع الثابت (الدورية)	***	
3. الصناديق الحديدية	***	
4. إيداع النقد المعدني	%1.5	قد يضاف إلى ذلك عمولة البنك المراسل.
5. إيداع نقد تالف	***	

نوع العمولة	الحد الأعلى المسموح به	إيضاحات
6. مصاريف هاتف وفاكس وبريد وسويفت	***	تُحمل العمولة على حساب العميل في حدود التكلفة.
7. طلب كشف حساب تاريخي (غير دوري وبناءً على طلب العميل)	0.25 دولار للصفحة	
8. تصوير الشيكات والمستندات	***	
9. إصدار شهادة الرصيد والملاءة وحجم التعامل وبراءة الذمة وشهادات التعزيز لمدقق الحسابات.	7 دولار	
10. الخدمات المصرفية عبر الإنترنت	***	
11. رسوم مطابقة التواقيع لجهات خارجية	***	
12. إصدار بطاقة التسوق عبر الإنترنت أو إعادة تعبئتها	***	أن لا تزيد عن تكلفة الإصدار.
13. عمولة الإيداع النقدي	0.05% أو 300 دولار أيهما أقل	تستوفى العمولة المذكورة عن عمليات الإيداع النقدي التي تزيد عن 50 ألف دولار فقط، مع إشتراط عدم التجزئة.
14. عمولة السحب النقدي	0.05% أو 300 دولار أيهما اقل	1. يحق للمصارف تقاضي عمولة السحب النقدي عن المبالغ التي تزيد عن 50 ألف دولار فقط. 2. يحق للمصرف عدم تنفيذ عملية السحب للمبالغ التي تتراوح ما بين 50-100 ألف دولار إلا بعد مرور يوم على إعلامه بنية سحبها من قبل العميل، ويومين اثنين للمبالغ التي تزيد عن 100 ألف دولار، مع إشتراط عدم التجزئة.
15. عمولة إيداع نقد في فرع وسحبه من فرع آخر	0.05% أو 20 دولار أيهما أقل.	-تستوفى في حالات الإيداع النقدي من فرع وسحب المبلغ نقداً من فرع آخر في نفس اليوم.

ملاحظة: الإشارة (***) تعني أن سعر العمولة أو الرسم غير محدد بسقف من سلطة النقد.

3. العقوبات والغرامات

في حال عدم الالتزام بما جاء في جدول العمولات والرسوم تفرض سلطة النقد العقوبات والغرامات التالية:

أ. يتم تنبيه المصرف مرة أولى في حال مخالفته لأي من التعليمات الواردة بالخصوص.

ب. في حال قيام المصرف بمخالفة هذه التعليمات، فإنه سيتم فرض غرامة مالية بقيمة 1,000 دولار عن كل عمولة يتم استيفاؤها خلافاً لما ورد في الجدول أعلاه.

ت. في جميع الأحوال يتوجب على المصارف إعادة المبالغ التي يتم استيفاؤها خلافاً للتعليمات وبأثر رجعي من تاريخ سريانها.

ث. يزود كل مصرف سلطة النقد بشكل ربع سنوي بكافة أنواع العمولات والرسوم المستوفاة، وفي حال تبين عدم دقة البيانات المرسلة سيتم فرض غرامة مالية وفقاً لأحكام المادة رقم (52) من قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002.

4. تلتزم المصارف بالإفصاح للجمهور عن العمولات والرسوم وفق هذه التعليمات، وذلك من خلال وضع الجدول في أماكن بارزة للعملاء في كافة الفروع العاملة في فلسطين.

5. في حال استحداث خدمات جديدة ويرغب المصرف/ المصارف باستيفاء عمولات مقابل تلك الخدمات بخلاف العمولات المدرجة في هذه التعليمات، يجب الحصول على موافقة مسبقة من سلطة النقد على ذلك.

6. تتوقع سلطة النقد بأن يكون مستوى الرسوم والخدمات المستوفاة ضمن المعقول وبما يتناسب وطبيعة السوق الفلسطيني.

ملحق رقم (3)

البنك التجاري الفلسطيني

السنة	النقد في الصندوق	الالتزامات السائلة (ودائع العملاء خلال شهر)	الموجودات السائلة	المطلوبات السائلة	التسهيلات الائتمانية	إجمالي ودائع العملاء	صافي (خسارة) أو الربح قبل الضريبة	إجمالي الموجودات	حق الملكية
2002	2884817	44866610	30193245	45804553	23573003	49290265	-794520	68170432	5424272
2003	2953505	48090545	35747811	48536397	23141577	55120600	-269713	73847851	4556425
2004	3457618	51700331	33660186	52261384	26210687	54395075	1081619	74995042	5150633
2005	4602189	58943140	45990604	59434977	29907300	61531673	1612211	94489847	15024505
2006	2534918	48312463	38965645	48713325	25773648	50846120	-79115	79849447	14713803
2007	6895203	59393195	55017180	60841086	21351038	64032430	46713	88743528	14771397
2008	9659289	65042231	59202647	66371517	14941205	69628808	217038	105342175	24628289

البنك التجاري الفلسطيني

السنة	النقد والأرصدة لدى المصارف	الاستثمارات	التسهيلات الائتمانية	الموجودات الحساسة لسعر الفائدة	المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة	إجمالي الموجودات (الموجودات الكلية)
2002	35335067	865919	23573003	46589079	39941324	68170432
2003	41334578	936380	23141577	50871865	32023481	73847851
2004	39199279	1071641	26210687	50914149	28820256	74995042
2005	52293213	2772955	29907300	61226219	28458930	94489847
2006	44048388	1953323	25773648	58505856	28847981	79849447
2007	60895372	1738710	21351038	67096963	37406051	88743528
2008	66130147	17740362	14941205	58180965	33596645	105342175

ملحق رقم (4)

بنك الاستثمار الفلسطيني

السنة	النقد في الصندوق	الالتزامات السائلة (ودائع العملاء خلال شهر)	الموجودات السائلة	المطلوبات السائلة	التسهيلات الائتمانية	إجمالي ودائع العملاء	صافي (خسارة) أو الربح قبل الضريبة	إجمالي الموجودات	حق الملكية
2002	5336462	69476345	77594691	166447783	32334390	73975441	-297084	146645351	17441857
2003	5205883	61797388	43549868	80967765	26451066	63404363	370372	108767068	19937280
2004	3722142	64494369	54516533	87874621	38023370	74697136	1424911	133752724	26325981
2005	5866145	66296030	66311482	116564332	59036074	78274202	37664585	214126143	72404896
2006	3834258	69656630	97942581	132992788	79141557	72998743	5640145	208178070	57764769
2007	9015475	87682646	142329382	167708905	75289682	91844997	4999484	250653322	61297183
2008	9923583	98015570	122098267	122248840	51426546	104713597	4093090	214612000	61638163

بنك الاستثمار الفلسطيني

السنة	النقد والأرصدة لدى المصارف	الاستثمارات	التسهيلات الائتمانية	الموجودات الحساسة لسعر الفائدة	المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة	إجمالي الموجودات (الموجودات الكلية)
2002	104390729	7801503	32334390	118561776	111463928	146645351
2003	69343586	8770136	26451066	80145112	68910187	108767068
2004	78147824	13413341	38023370	102970458	86869308	133752724
2005	116703860	30749160	59036074	153089316	109562612	214126143
2006	105257259	16217550	79141557	159323112	110610444	208178070
2007	151359142	15456032	75289682	158758869	153837634	250653322
2008	141077816	11388214	51426546	149633475	111653115	214612000

ملحق رقم (5)

بنك فلسطين

السنة	النقد في الصندوق	الالتزامات السائلة (ودائع العملاء خلال شهر)	الموجودات السائلة	المطلوبات السائلة	التسهيلات الائتمانية	إجمالي ودائع العملاء	صافي (خسارة) أو الربح قبل الضريبة	إجمالي الموجودات	حق الملكية
2002	11941802	145967339	146908091	157034833	71253904	191593099	2425310	255857226	23625939
2003	17344580	27540528	175348135	58331606	103296234	245167673	4768680	333483422	25216315
2004	24858950	70254912	206970672	123614377	159071054	311597748	10709074	431770203	31065876
2005	17878929	74499032	198465383	106981030	232010023	378493145	19973038	496734025	43599411
2006	22191050	310156065	256473091	356523161	260492883	452331575	18891556	602555348	56252148
2007	54842431	404805273	428829919	462476415	243587513	649162264	25002997	847650800	90218428
2008	69508900	538360672	545109978	580259052	285337011	808158120	28548262	1045622629	123169873

بنك فلسطين

السنة	النقد والأرصدة لدى المصارف	الاستثمارات	التسهيلات الائتمانية	الموجودات الحساسة لسعر الفائدة	المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة	إجمالي الموجودات (الموجودات الكلية)
2002	166206466	4404218	71253904	200814568	137276331	255857226
2003	199015113	15274452	103296234	226453250	142967455	333483422
2004	235828120	21276430	159071054	295158225	212065062	431770203
2005	234655111	11675962	232010023	334044332	135585578	496734025
2006	298738836	21286492	260492883	343586824	542360156	602555348
2007	485730397	88602792	243587513	595403921	598570579	847650800
2008	616298806	106457308	285337011	786989106	882395677	1045622629

ملحق رقم (6)

بنك القدس

السنة	النقد في الصندوق	الالتزامات السائلة (ودائع العملاء خلال شهر)	الموجودات السائلة	المطلوبات السائلة	التسهيلات الائتمانية	إجمالي ودائع العملاء	صافي (خسارة) أو الربح قبل الضريبة	إجمالي الموجودات	حق الملكية
2002	2235723	9849008	47626611	26858817	23982961	37573940	-3921474	80424766	16946523
2003	2622517	16014235	46718868	24291395	20742673	46747281	-944302	77010178	16865311
2004	3081961	43498618	49705446	58546471	24938898	47319972	56509	84760417	16797397
2005	3849020	42585800	53767231	58845589	28087523	53293016	1073850	100432731	23203872
2006	4049212	48266616	93767007	79609020	34224341	59358587	-2198141	148190194	47632998
2007	6607211	80849305	184596491	175443729	43214806	99877233	792317	251451548	48349483
2008	18239402	57394327	92015283	111168720	128520482	145703493	-5152378	259549161	43955427

بنك القدس

السنة	النقد والأرصدة لدى المصارف	الاستثمارات	التسهيلات الائتمانية	الموجودات الحساسة لسعر الفائدة	المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة	إجمالي الموجودات (الموجودات الكلية)
2002	51584473	1120956	23982961			80424766
2003	51230101	1105337	20742673	61785332	39470043	77010178
2004	54086869	1160972	24938898	64967981	52777619	84760417
2005	58363817	5926775	28087523	73025592	52951849	100432731
2006	99152455	5483346	34224341	122547760	78188554	148190194
2007	192830155	5693455	43214806	220547952	171787518	251451548
2008	104414926	4541323	128520482	201062012	156889408	259549161

ملحق (7)

الموجودات والمطلوبات السائلة – البنك التجاري

الموجودات السائلة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نقد وأرصدة نقدية لـدى سـلطة النقـد الفلسطينية (بخلاف الاحتياطي الإلزامي)	3216121	4233104	3796595	4597134	3139901	7011533	17830097
أرصدة نقدية لدى مصارف ومؤسسـات مالية	26977124	31514707	29863591	41393470	35825744	48005647	41372550
مجموع الموجودات السائلة	30193245	35747811	33660186	45990604	38965645	55017180	59202647

المطلوبات السائلة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ودائع سلطة النقد الفلسـطينية وودائـع المصارف والمؤسسات المالية	937943	445852	561053	491837	400862	1447891	1329286
ودائع العملاء (جاريه – توفير – لأجـل تستحق خلال شهر)	44866610	48090545	51700331	58943140	48312463	59393195	65042231
مجموع المطلوبات السائلة	45804553	48536397	52261384	59434977	48713325	60841086	66371517

ملحق (8)

الموجودات والمطلوبات السائلة – بنك الاستثمار

الموجودات السائلة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نقد وأرصدة نقدية لـدى سـلطة النقـد الفلسطينية (بخلاف الاحتياطي الإلزامي)	5747251	5292056	3852274	11049353	7172013	9332560	10954179
أرصدة نقدية لدى مصارف ومؤسسات مالية	71847440	38257812	50664259	55262129	90770568	132996822	111144088
مجموع الموجودات السائلة	77594691	43549868	54516533	66311482	97942581	142329382	122098267

المطلوبات السائلة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ودائع وأرصدة سلطة النقد الفلسطينية	--	--	--	--	30161810	50163773	275520
ودائع المصارف والمؤسسات المالية	46971438	19170377	23380252	50268302	33174348	29862486	23957750
ودائع العملاء (جاريه – توفير – لأجل تستحق خلال شهر)	69476345	61797388	64494369	66296030	69656630	87682646	98015570
مجموع المطلوبات السائلة	116447783	80967765	87874621	116564332	132992788	167708905	122248840

ملحق (9)

الموجودات والمطلوبات السائلة – بنك فلسطين

الموجودات السائلة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نقد وأرصدة نقدية لدى سلطة النقد الفلسطينية (بخلاف الاحتياطي الإلزامي)	12607408	17401751	28488552	21227533	25885740	69128323	114571168
أرصدة نقدية لدى مصارف ومؤسسات مالية	134300683	157946384	178482118	177237850	230587351	359701596	430538810
مجموع الموجودات السائلة	146908091	175348135	206970672	198465383	256473091	428829919	545109978

المطلوبات السائلة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ودائع وأرصدة سلطة النقد الفلسطينية	10979979	25482759	52292807	31446724	43864479	52283342	41274432
ودائع المصارف والمؤسسات المالية	87515	5308319	1066658	1035274	2502617	5387800	623948
ودائع العملاء (جاريه – توفير – لأجل تستحق خلال شهر)	145967339	27540528	70254912	74499032	310156065	404805273	538360672
مجموع المطلوبات السائلة	157034833	58331606	123614377	106981030	356523161	462476415	580259052

ملحق (10)

الموجودات والمطلوبات السائلة – بنك القدس

الموجودات السائلة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نقد وأرصدة نقدية لـدى سـلطة النقـد الفلسطينية (بخلاف الاحتياطي الإلزامي)	2415580	2833626	3251672	8829162	5443588	7263345	19473753
أرصدة نقدية لدى مصارف ومؤسسات مالية	45211031	43885242	46453774	44938069	88323419	177333146	72541530
مجموع الموجودات السائلة	47626611	46718868	49705446	53767231	93767007	184596491	92015283

المطلوبات السائلة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ودائع وأرصدة سلطة النقد الفلسطينية	6217066	5505747	7521244	- -	7506447	50674583	18896447
ودائع المصارف والمؤسسات المالية	10792743	2771413	7526609	16259789	23835957	43919841	34877946
ودائع العملاء (جاريه – توفير – لأجل تستحق خلال شهر)	9849008	46014235	43499618	42585800	48266616	80849305	57394327
مجموع المطلوبات السائلة	26858817	24291395	58546471	58845589	79609020	175443729	111168720

البنك	نسبة التوظيف	الموجودات النقدية والاستثمارات /إجمالي الموجودات
البنك التجاري الفلسطيني	21.46	79.62
البنك التجاري الفلسطيني	33.34	70.58
البنك التجاري الفلسطيني	41.98	57.24
البنك التجاري الفلسطيني	47.82	53.1
البنك التجاري الفلسطيني	48.19	53.7
البنك التجاري الفلسطيني	48.6	58.28
البنك التجاري الفلسطيني	50.69	57.61
بنك الاستثمار الفلسطيني	41.72	71.82
بنك الاستثمار الفلسطيني	43.71	76.51
بنك الاستثمار الفلسطيني	49.11	71.04
بنك الاستثمار الفلسطيني	50.9	68.46
بنك الاستثمار الفلسطيني	75.42	68.86
بنك الاستثمار الفلسطيني	81.97	66.55
بنك الاستثمار الفلسطيني	108.41	58.35
بنك القدس	43.27	78.95
بنك القدس	44.37	67.96
بنك القدس	52.7	64.01
بنك القدس	52.7	65.18
بنك القدس	57.66	70.61
بنك القدس	63.83	65.53
بنك القدس	88.21	41.98
بنك فلسطين	35.31	69.12
بنك فلسطين	37.19	66.68
بنك فلسطين	37.52	67.76
بنك فلسطين	42.13	64.26
بنك فلسطين	51.05	59.55
بنك فلسطين	57.59	53.11
بنك فلسطين	61.3	49.59

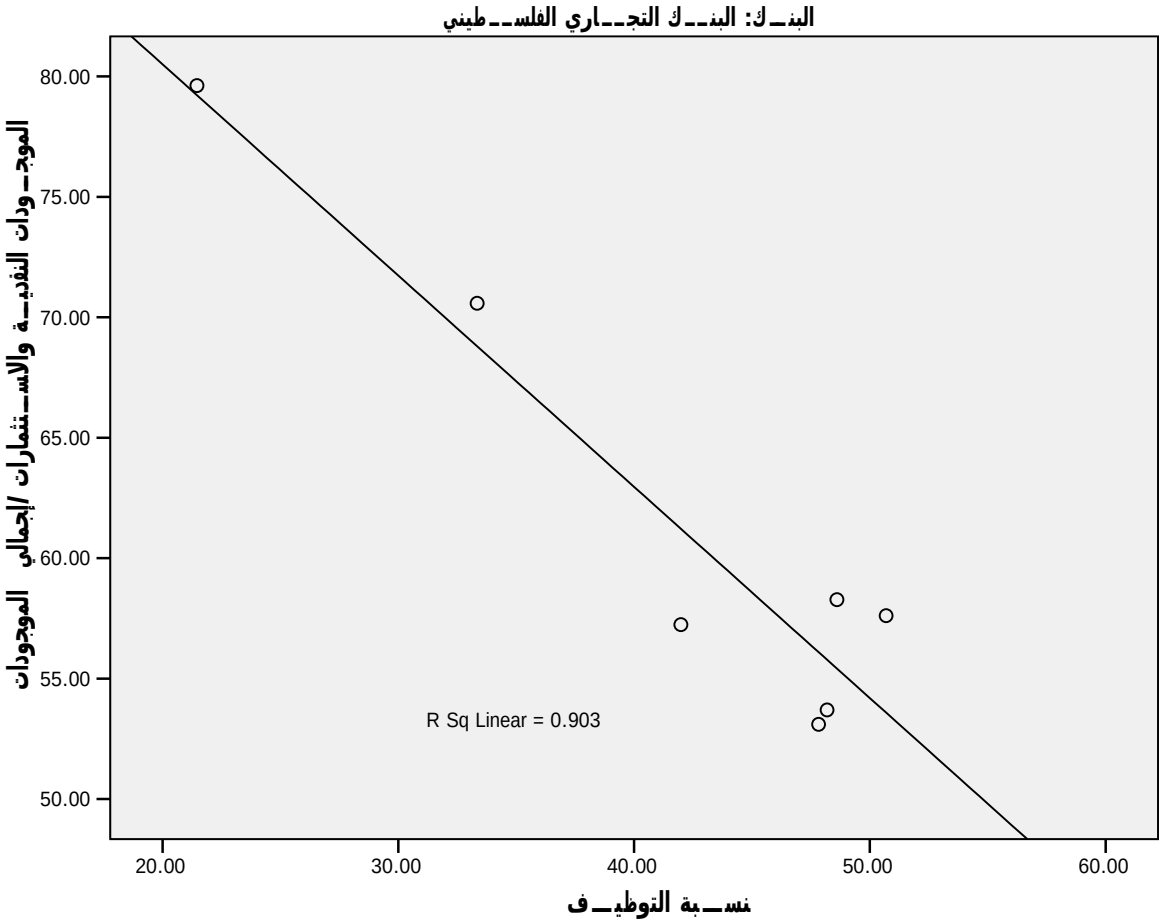
البنـــك: البنـــك التجـــاري الفلســـطيني
الموجـــودات النقديـــة والاســـتثمارات /إجمالي الموجودات
80.00
75.00
70.00
65.00
60.00
55.00
50.00
R Sq Linear = 0.903
20.00
30.00
40.00
50.00
60.00
نســـبة التوطيـــف

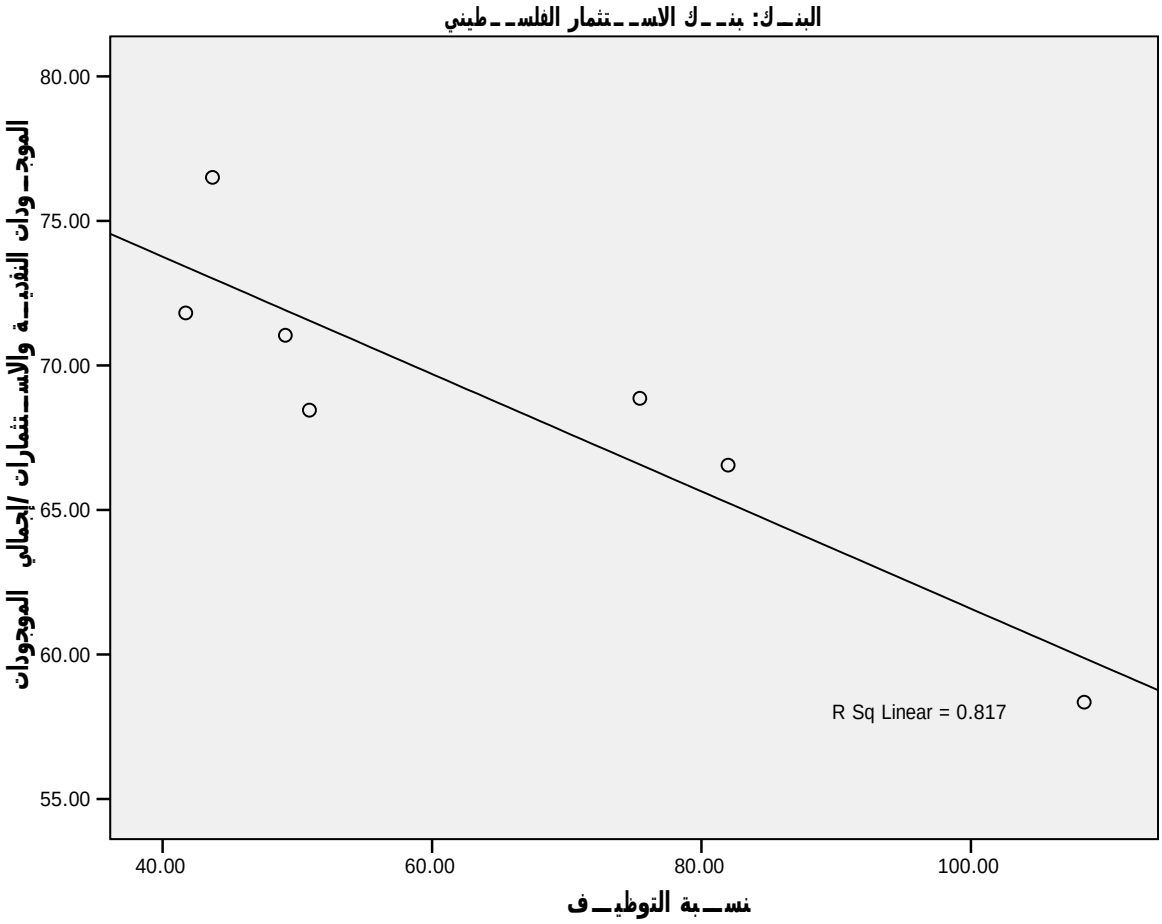
البنـــك: بنـــك الاســـتثمار الفلســـطيني
80.00
75.00
70.00
65.00
60.00
55.00
الموجـــودات النقديـــة والاســـتثمارات /إجمالي الموجودات
R Sq Linear = 0.817
40.00
60.00
80.00
100.00
نســـبة التوظيـــف

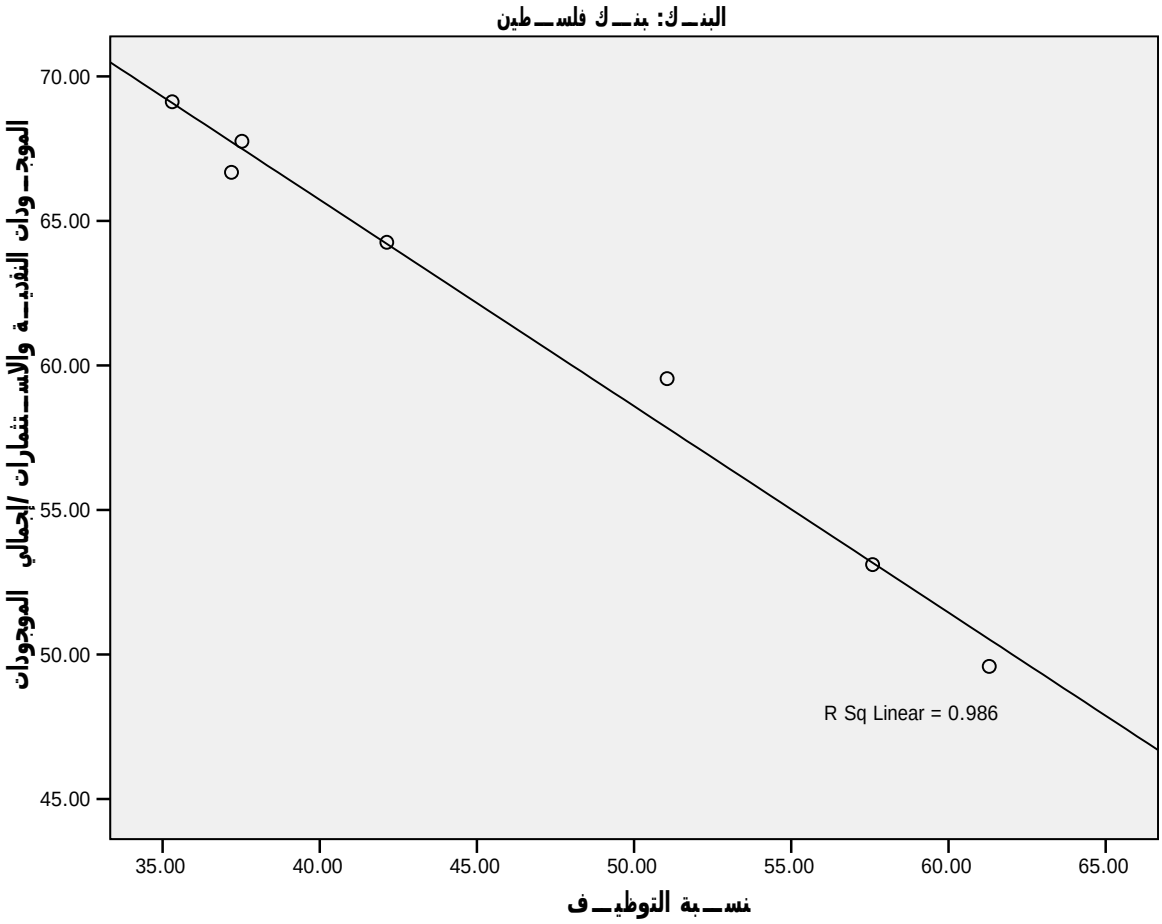
البنـــك: بنـــك فلســـطين
70.00
65.00
60.00
55.00
50.00
45.00
35.00
40.00
45.00
50.00
55.00
60.00
65.00
R Sq Linear = 0.986
الموجـــودات النقديـــة والاســـتثمارات /إجمالي الموجودات
نســـبة التوظيـــف

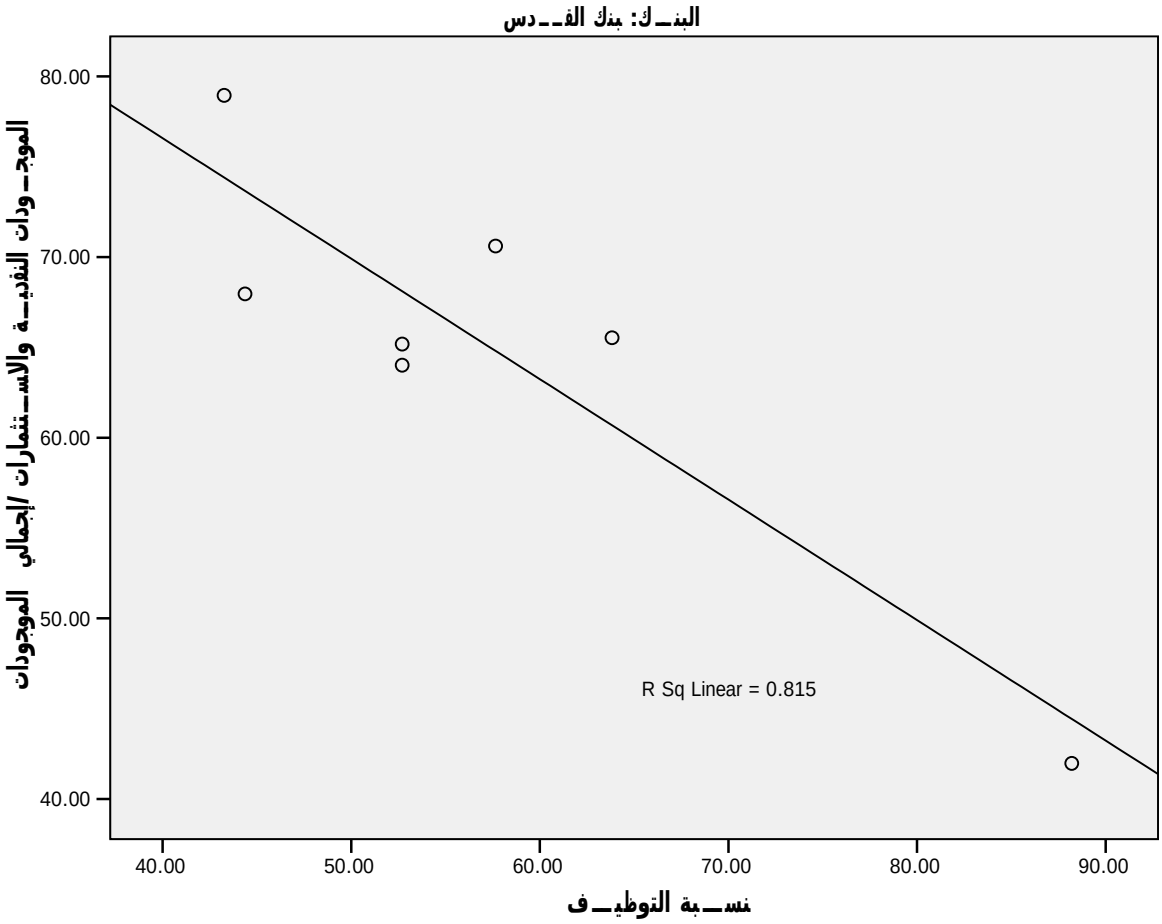
البنـــك: بنك القـــدس
الموجـــودات النقديـــة والاســـتثمارات /إجمالي الموجودات
80.00
70.00
60.00
50.00
40.00
R Sq Linear = 0.815
40.00
50.00
60.00
70.00
80.00
90.00
نســـبة التوظيـــف

كل البنوك

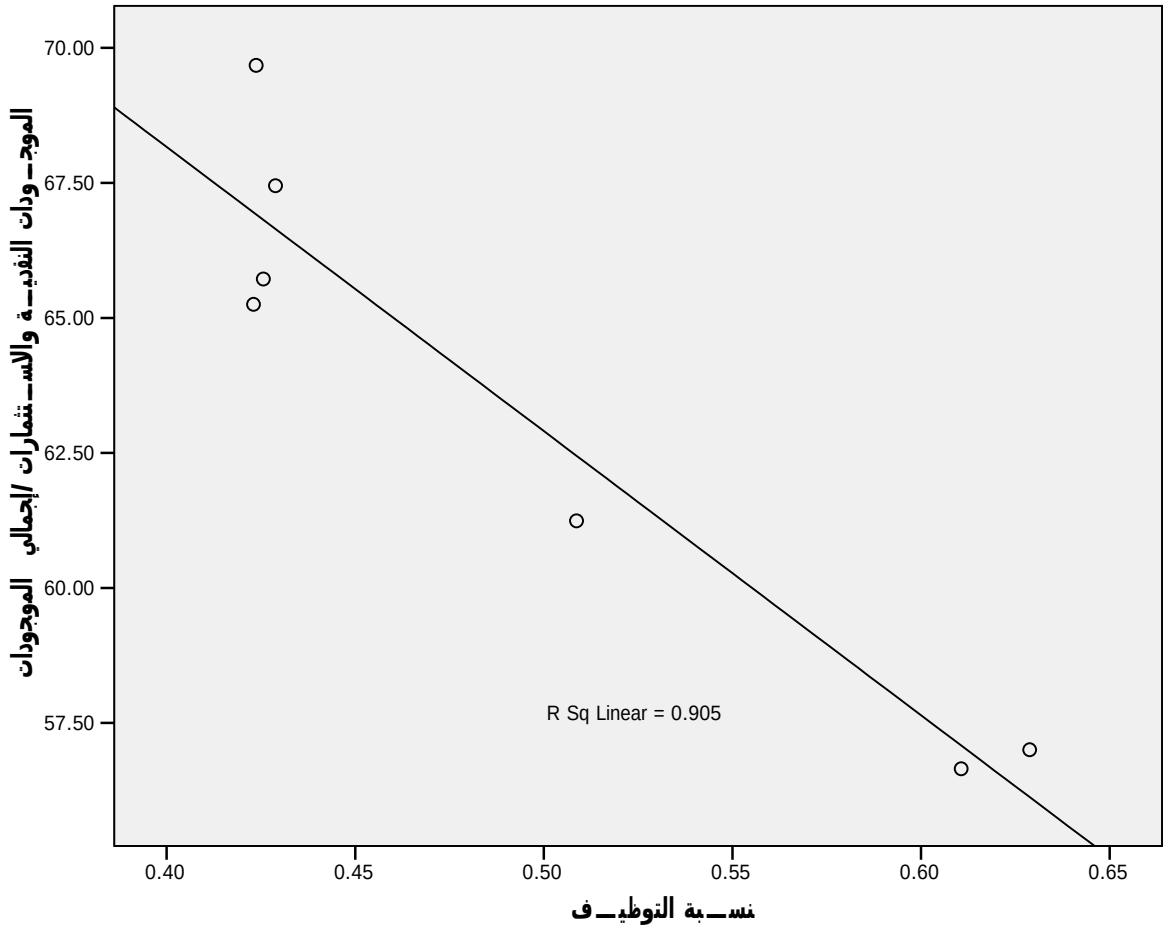
70.00
67.50
65.00
62.50
60.00
57.50
الموجـودات النقديـة والاسـتثمارات /إجمالي الموجودات
R Sq Linear = 0.905
0.40
0.45
0.50
0.55
0.60
0.65
نسـبة التوطيـف